هيئة الأمم المتحدة للمرأة

قطاع الشئون الاجتماعية

إدارة المرأة والأسرة والطفولة

استراتيجية
الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام
(المسودة النهائية)

فبراير 2020

قائمة المحتويات

المقدمة 3
القسم الأول: منطلقات استراتيجية الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام 7
القسم الثاني: المبادئ الأساسية 18
القسم الثالث: المقاربات التي تعتمدها الشبكة العربية لوسيطات السلام في عملها 20
القسم الرابع: أسس وساطة النساء ومعاييرها 22
القسم الخامس: التحديات والفرص 25
القسم السادس: نقاط القوة التي يمكن البناء عليها 32
القسم السابع: الوساطة الرقمية 38
القسم الثامن: مرجعيات الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام 42
القسم التاسع: استراتيجية الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام 46
القسم العاشر: الأسس الهيكلية والتنظيمية 56
القسم الحادي عشر: نقاط استرشادية بشأن مهام الشبكات الوطنية للنساء وسيطات السلام 57
القسم الثاني عشر: خطوات أساسية لتنفيذ الاستراتيجية 57
المراجع 60

المقدمة

موضوع المرأة والأمن والسلام يصبح أجندة عالمية

ضمن سياق التحولات الحادة التي شهدتها المنطقة العربية والعالم خلال الربع قرن الماضي، برزت أهمية تعزيز مشاركة المرأة في عمليات صنع السلام والوساطة باعتبارها واحدة من أبرز الملفات الموضوعة على طاولة مباحثات السلام فيما يتعلق بالنزاعات المسلحة التي شهدها العالم. أجندة المرأة والأمن والسلام لها أربعة محاور أساسية وهي (أولا) المشاركة، (ثانيا) الوقاية، (ثالثا) الحماية، و(رابعا) الإغاثة والتعافي. هذه المحاور تجمعها علاقة وحدة، وعلاقة تأثير متبادل، لكن محور المشاركة يتقاطع تقاطعا كثيفا مع المحاور الأخرى. فمشاركة النساء في جهود السلام حق أصيل للنساء. وتزداد أهمية مشاركة النساء إذا ما استحضرنا أنهن الطرف الأكثر تضررا بالنزاعات المسلحة. ومن خلال هذه المشاركة، تسهم النساء في بناء السلام في مجتمعاتهن. كما يسهمن في وقاية جميع مكونات المجتمع وحمايتها وإغاثتها وتعافيها بما لاسيما النساء وذلك بناء على أن النساء هن الأعرف باحتياجات النساء والأطفال.

جهود جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتنفيذ أجندة المرأة والأمن والسلام

لقد تضافرت جهود جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتنفيذ أجندة المرأة والأمن والسلام، وذلك وفق رؤية كلية فريدة طويلة المدى لضمان تحقق الركائز الأربع المذكورة لهذه الأجندة. بذل الطرفان جهودا قيادية تراكمية في ذلك ضمن سياق حماية المرأة وتعزيز أدوارها في بناء السلام والأمن في المنطقة. وقد أسفرت هذه الجهود عن تحقيق عدد من الإنجازات.

الاستراتيجية الإقليمية للمرأة والأمن والسلام وخطة العمل التنفيذية المعنونة "حماية المرأة العربية: الأمن والسلام"

أعدت جامعة الدول العربية بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة الاستراتيجية الإقليمية للمرأة والأمن والسلام وخطة العمل التنفيذية المعنونة "حماية المرأة العربية: الأمن والسلام"، والتي أصبحت حجر الزاوية الذي تستند عليه جهود الجامعة بالنسبة لتعزيز وضع النساء فيما يتصل بالأمن والسلام في المنطقة العربية. وقد جرى اعتماد الاستراتيجية بموجب القرار رقم (7966) من قبل مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته العادية الـ (144) التي عقدت يوم 13 سبتمبر/ أيلول 2015. وتهدف الاستراتيجية إلى وضع إطار عربي عام يتوخى استحداث بيئة حساسة للنوع الاجتماعي، ويحفز سائر الجهات العربية ذات الصلة وصانعي القرار على المستوى الإقليمي العربي وعلى المستوى الوطني في مختلف الدول العربية للعمل الجاد لحماية النساء من كل أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي أو أشكال العنف الأخرى التي تتعرض لها النساء خاصة في أوقات الحروب والاحتلال والنزاعات المسلحة.

لجنة الطوارئ لحماية النساء أثناء النزاعات المسلحة بالمنطقة العربية.

كما تفاعلت الجامعة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الجهود التي بذلتها النساء في المنطقة لحماية المجتمع والنساء تحديدا، وهو ما أثمر تأسيس لجنة الطوارئ لحماية النساء أثناء النزاعات المسلحة بالمنطقة العربية. تأسست اللجنة بموجب القرار الوزاري رقم 8374 لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته العادية (151) المنعقدة في مارس 2019 بشأن الموافقة على اعتماد مهام "لجنة الطوارئ لحماية النساء أثناء النزاعات المسلحة" بالمنطقة العربية، وذلك تنفيذا للتوصية رقم (9) بشأن تأسيس اللجنة الصادرة في اجتماعات لجنة المرأة في دورتها الـ (38) المنعقدة برئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. وتجتمع لجنة الطوارئ المنبثقة عن لجنة المرأة العربية عند تفاقم الأحداث ضد النساء في مناطق النزاعات المسلحة في المنطقة العربية. تتكون عضوية اللجنة من الدول الأعضاء وأصحاب الخبرة المتخصصين في مجال حماية النساء أثناء النزاعات المسلحة على المستويين الإقليمي والدولي. وتعد اللجنة بمثابة مرصد يتابع أوضاع النساء في مناطق النزاعات المسلحة ويدعم توثيق ما تتعرض له النساء والفتيات والأطفال في النزاعات المسلحة وفي سياقات الاحتلال، وذلك بالتعاون مع الجهات الإقليمية والدولية، وتعمل على وضع البرامج الوقائية والإغاثية وتقديم الرأي والمشورة للجنة المرأة العربية وإصدار التقارير الدورية للمتابعة والتحليل". كما تمثل اللجنة صورة من صور دعم تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية وخطة العمل التنفيذية لـ "حماية المرأة العربية: الأمن والسلام" وتنفيذ القرار رقم 1325. ومنذ تأسيسها، عقدت اللجنة سلسلة من الاجتماعات.

برامج بناء القدرات للدول الأعضاء فيما يتصل بالخطط الوطنية للمرأة والأمن والسلام

إضافة إلى ذلك، وضعت جامعة الدول العربية بالتنسيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة برامج بناء القدرات للدول الأعضاء فيما يتصل بالخطط الوطنية للمرأة والأمن والسلام. تهدف البرامج إلى ضمان إلمام الجهات المعنية بشؤون المرأة بالدول الأعضاء بأجندة المرأة والأمن والسلام، والتزامها بها. وينعكس هذا الالتزام في إقدام كل دولة من الدول الأعضاء على تصميم الخطة الوطنية للمرأة والسلام والأمن. كما صيغت البرامج بحيث تسهم في ضمان الإلمام بالتحديات التي تواجه النساء ومخاطر النزاعات المسلحة وتوفير مؤشرات رفع مستوى الحماية الرسمية والواقعية للنساء.

مبادرة تأسيس الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام

هذا، وضمن سياق جهود جامعة الدول العربية لتحقيق أجندة المرأة والأمن والسلام، وانطلاقا من أن الوساطة هي ركيزة أي جهود تنشد إنهاء العنف واستعادة الأمن وبناء السلام، فقد تقرر جعل الوساطة النسائية في صدارة الأولويات فانبثقت مبادرةُ تأسيس الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام. المبادرة لبنة جديدة في صرح جهود الجامعة وجهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتحقيق أجندة المرأة والأمن والسلام وتعزيز مشاركة النساء في صنع السلام الشامل كعناصر فاعلة في حل النزاعات المسلحة. فالشبكة العربية للنساء وسيطات السلام منصة للنساء العاملات في مجال الوساطة والمنخرطات في جهود دبلوماسية تهدف إلى بناء السلام والأمن. وهي آلية لضمان وجود النساء في مواقع صنع القرار، وتحقيق المساواة في تمثيل المرأة على طاولة التفاوض، وفي عمليات الوساطة وفض النزاعات المسلحة. وهي منصة لبناء قدرات الوساطة لدى النساء اللاتي لديهن قدرات قيادية، وإتاحة الفرصة لهن للتعلم من دروس النساء الأخريات اللاتي مارسن الوساطة، وإعدادهن للجلوس إلى طاولة المفاوضات والمشاركة بخبراتهن في الوقاية من النزاعات وتسويتها بالطرق السلمية.

توقيت إطلاق المبادرة والسياق: نزاعات مسلحة وتهميش للنساء

من المهم التوقف أمام *توقيت* إطلاق مبادرة تأسيس الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام، وهو توقيت مُفعم بالدلالات. خلال العقد الأخير، تعرضت بعض بلدان المنطقة العربية لحالة عدم استقرار غير مسبوقة. حتى البلدان المجاورة لها تأثرت بما يحصل في محيطها. وكنتيجة لذلك، تعرضت حقوق الأفراد والجماعات في مناطق النزاعات المسلحة للانتهاك على جميع المستويات بما في ذلك على مستوى الحقوق المدنية والسياسية والحق في الصحة والحق في التعليم والحق في العمل اللائق والحق في المسكن والحق في الماء النظيف والغذاء. لكن انتهاكات حقوق النساء والفتيات الفردية والجماعية فاقت الانتهاكات التي تعرضت لها حقوق الرجال كيفا وكما. في كثير من الأحيان، تعرضت النساء لألوان من العنف الممنهج والمستمر لسنوات. ليس هذا فحسب، بل إن النساء تعرضن للتهميش فيما يتعلق بجهود الوساطة لحل النزاعات المسلحة التي هم أنفسهن أكبر ضحاياها. إن أنماط الانتهاكات التي تتعرض لها النساء كثيرة، وهي تشمل انتهاكات داخلية سواء نتيجة نزاع داخلي أو ممارسات جماعات متطرفة، وانتهاكات ناجمة عن آثار الاحتلال وممارساته كما هو الحال في العراق وفلسطين.

ومع أن النساء تعرضن لمستوى غير مسبوق من الانتهاكات والإقصاء من جهود الوساطة، فقد تسنى لهن فرض أنفسهن على الساحة إلى حد ما فيما يتعلق بالوساطة، وذلك تجسيدا لحقهن في المشاركة، وحماية لمجتمعاتهن وأنفسهن. والحق أنه قد نتجت عن جهود النساء في هذا المضمار إنجازات لا يستهان بها، وتسنى لهن انتزاع قدر لا بأس به من حقوقهن. في اليمن، أدت الجهود التي بذلتها النساء لرفع مستوى مشاركتهن ولتعميم منظور النوع الاجتماعي إلى منح النساء حصة تمثيلية (كوتا) بلغت ثلاثين بالمائة (30%) في عضوية مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي انعقد خلال الفترة ما بين 18 مارس 2013 و24 يناير 2014 ضمن سياق محاولة العبور من المرحلة الانتقالية إلى مرحلة الاستقرار الدستوري. لكن تدهور الأوضاع في اليمن خلال السنوات اللاحقة عطل تنفيذ مقررات المؤتمر ومشاركات النساء. وفي ليبيا، ضمن سياق الحوار السياسي الذي أجري في الصخيرات بالمغرب بقيادة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والذي تمخض عنه الاتفاق السياسي، شاركت سيدتان في المسار الأول، وشاركت ثلاث سيدات في مسار القيادات السياسية، وهو مسار ثانوي داعم للمسار الأول. كما جرى استحداث مسار خاص للنساء في المفاوضات.

لكن مستوى تمثيل المرأة ومشاركتها ظل منقوصا على جميع المستويات في المنطقة العربية بما في ذلك على مستوى الوساطة. هذا ما أكده ملخص التقرير العربي الشامل حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين (25) عاما الذي أوضح أنه مع أن العديد من الدول قد اتخذت حزمة من التدابير لزيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة إلا أن هذه المشاركة ظلت غير متناسبة. ولا شك أن ذلك ينسحب على المشاركة في الوساطة. فبينما شهدت بعض الدول زيادة تدريجية في عضوية النساء بالمجالس التمثيلية والوزارات، لم تكن هناك زيادة موازية لمشاركة النساء في أطر الوساطة. كما استمر ضعف مشاركة النساء في المؤسسات الرسمية الوطنية الدبلوماسية. ولا يمكن أن ننكر أن غالبية عمليات الوساطة تستثني النساء من الجلوس إلى طاولة التفاوض. فالإحصائيات تشير إلى أن نسبة مشاركة النساء ما تزال متواضعة في مفاوضات السلام، وعمليات نزع السلاح والتسريح والإدماج، وعمليات إعادة الإعمار والبناء الاقتصادي في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. وقد ترتب على ذلك إغفال إدماج العديد من احتياجات النساء في أوقات النزاع في أغلب السياقات التي شهدتها المنطقة. كما ترتب عليه استمرار محاولات تهميش دور النساء في الأنشطة والبرامج التي تنفذ في مرحلة ما بعد النزاع.

الحاجة إلى انخراط النساء في الوساطة

كل ذلك أوضح مجددا أن الحاجة باتت ملحة لتعزيز دور النساء في الوساطة والجهود الدبلوماسية ضمن سياق إعادة بناء السلام والأمن على أسس جديدة فعالة. لا شك أن معالجة مثل هذه الإشكالية ضرورة في ضوء التحديات الجسيمة المرتبطة بالنزاعات المسلحة، وما تلقيه بظلال على وضع النساء خصوصا. إن معالجة إشكالية ضعف مشاركة النساء في الوساطة ضرورة في ضوء ما ألم ببعض المؤسسات الوطنية من ضعف، وفي ضوء تقلص قدرة المنطقة على توفير الخدمات الأساسية، وفي ضوء ما تعرض له النسيج الاجتماعي من تمزق، وفي ضوء التشابك بين النزاعات المسلحة وتهديدات الإرهاب وأطر الجريمة المنظمة، وغيرها من التهديدات والتحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين. لقد بات واضحا أن أي تباطؤ في مواجهة جميع هذه التحديات ليس قصورا فحسب، بل إنه تقصير. إن أي تأخرٍ معناهُ استمرار الوضع القائم وما ينطوي عليه من تقويض حق النساء في المشاركة واستمرار الإخفاق في توفير الحماية اللازمة والكافية للنساء من العنف.

ترحيب الدول الأعضاء والشركاء بمبادرة تأسيس الشبكة

هذا وقد رحبت الدول الأعضاء والشركاء بإطلاق مبادرة تأسيس الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام. خلال مرحلة انبثاق فكرة تأسيس الشبكة، وخلال المشاورات التمهيدية التي أجرتها إدارة المرأة والأسرة والطفولة التابعة لقطاع الشؤون الاجتماعية بجامعة الدول العربية، أبدت الدول الأعضاء ترحيبها بالفكرة، وعبرت عن أنها قد جاءت في توقيت ملائم. إثر ذلك، صدر قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم 8519-د.ع (153) - ج 2- 2020/3/4) بالموافقة على إنشاء "الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام"، وإطلاقها على المستوى الإقليمي والدولي كإحدى آليات لجنة المرأة العربية. وخلال المؤتمرات التي طرحت فيها الجامعة معالم الرؤية الخاصة بالشبكة، عبر الحاضرون عن التوقع بأن تلبي الشبكة احتياجاتٍ جوهريةٍ في ترسيخ السلم والأمن الدوليين، وأن تسد فجوةً واسعةً ظلت قائمةً لفترة طويلة. وقد شارك في هذه المؤتمرات ممثلون عن الهيئات الوطنية المعنية بالمرأة والمنظمات الإقليمية والدولية، وخبراء في مجال الوساطة والتفاوض على المستوى الإقليمي والدولي.

أبرز مهام الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام

لعله بالإمكان في هذه السانحة تسليط الضوء على مهمتين محوريتين بين المهام العديدة للشبكة العربية للنساء وسيطات السلام. إن المهمة الأولى الملقاة على عاتق الشبكة هي أن تكون منصة إقليمية فعالة للوساطة وبناء الأمن والسلام الإقليمي والدولي. وتتحقق هذه المهمة من خلال اعتماد أعلى مستوى من المعرفة الفنية وتطبيق الممارسات المُثلى. أما المهمة الأخرى فهي أن تكون إطارا لرعاية جهود استحداث منصات وطنية في الدول الأعضاء. وتتحقق هذه المهمة من خلال إقدام الشبكة على توفير برامج بناء القدرات المتعلقة بالوساطة للمؤسسات الوطنية ذات العلاقة. كما تتحقق من خلال التنسيق بين الدول الأعضاء لتبادل الدروس المستفادة.

الانعكاسات الإيجابية للشبكة على الدول الأعضاء

لا شك أن تأسيس الشبكة سيعزز القوة الناعمة soft power لدى الدول الأعضاء ويعزز البناء الناعم للسلام فيما يتعلق بعلاقاتها ببعضها وبعلاقاتها بدول العالم. القوة الناعمة هي الوسائل والأدوات السلمية التي يمكن من خلالها تحقيق الغايات المرجو تحقيقها. وتشمل هذه الوسائل الإقناع، وتعميم القيم، ونشر الممارسات الفضلى، والأدب، والتعليم، والفن، والحوار، والدبلوماسية. مفهوم القوة الناعمة نقيض لمفهوم القوة الخشنة / الصلبة hard power التي هي الوسائل والأدوات العنيفة التي يمكن من خلالها تحقيق الغايات المرجوة. وعليه، فإن البناء الناعم للسلام هو توطيد أركان الاستقرار المتكامل من خلال وسائل سلمية لا من خلال العنف. والمراد هو أن تكون الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام منصة لبناء كوادر تستلهم مفهوم القوة الناعمة ومفهوم البناء الناعم للسلام. ولعل وجود خبرات متنوعة سيسهم في تعزيز إمكانات خفض معدلات النزاعات المسلحة في المنطقة العربية، وفي تقوية المناعة ضد العنف.

طبيعة الاستراتيجية الماثلة: استراتيجية تأسيسية

لعلهُ من المهم الإشارة إلى أن الاستراتيجية الماثلة هي استراتيجية تأسيسية. وإن مضمون أي استراتيجية تأسيسية بالنسبة لأي مؤسسة أمرٌ حيويٌ للغاية لها طيلة مدة نشاطها كشخص اعتباري. فمن الطبيعي أن تسعى أي مؤسسة لاستلهام المفاهيم الواردة في استراتيجيتها التأسيسية على الدوام. بتعبير آخر، إن المبادئ التي تحملها أي مؤسسة خلال المرحلة التأسيسية تسري في المؤسسة خلال المراحل اللاحقة للمرحلة التأسيسية. في نفس الوقت، فإنه خلال كل مرحلة تعقب مرحلة التأسيس والإطلاق والتدشين، من الطبيعي أيضا أن تسعى المؤسسة لتطوير استراتيجيتها التأسيسية. ويحصل ذلك من خلال إضافة ما تبرز الحاجة لإضافته مما تمليه طبيعة المرحلة. كما يحصل من خلال إجراء بعض المواءمات.

صدور الاستراتيجية خلال حقبة انتشار جائحة كوفيد 19

تَصدُر استراتيجية الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام في حقبة انتشار جائحة كوفيد19، والتي أدت إلى تفاقم أوجه عدم المساواة وتفاقم احتياجات النزاع لاسيما في مناطق النزاعات المسلحة. فبعد انتشار جائحة كوفيد19، برز لدى فئات عديدة من النساء ولدى أسرهن احتياجات خاصة. وهذا يشمل النساء الأسيرات في سجون الاحتلال الإسرائيلي واللاتي يفتقرن للحد الأدنى من الحماية والرعاية الصحية. كما يشمل النساء الاتي يقمن في مخيمات اللجوء، والنساء العاملات في القطاع الصحي كالطبيبات والممرضات، والناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي في مناطق النزاعات المسلحة، والفتيات اللاتي تأثر تعليمهن سلبا. وقد استدعى ذلك جهودا للوساطة ذات طبيعة جديدة. فالموقف يفرض بذل المزيد من الجهود المبتكرة لصياغة حلول للمشكلات التي تواجهها تلك الشرائح وغيرها، والتي تتضمن أبعادا غير معهودة.

بجانب ذلك، علينا أن ندرك أن انتشار جائحة كوفيد19 قد فرض على العالم أن يعيد النظر في مفهوم الحرب نفسه ومفهوم النزاع ومفهوم التعاون بين الدول إقليميا ودوليا، وهو ما يستدعي تطوير مفهوم الوساطة. لقد لوحظ أن للجائحة آثارا صحية واقتصادية واجتماعية هائلة. وقد أجبر ذلك بعض أطراف النزاعات المسلحة على خفض مستوى العنف. ضمن هذا السياق وجه الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، في مارس 2020، نداءً أمميا لوقف فوري لإطلاق النار في جميع أنحاء العالم حثَّ فيه جميع الأطراف المتحاربة على إنهاء جميع الأعمال العدائية. كما طالب بوضع مشاعر عدم الثقة جانبا وإسكات البنادق. وقد أعقب ذلك إقدام مبعوثو الأمين العام للشرق الأوسط على إصدار دعوة أممية أخرى لجميع الأطراف إلى المشاركة بحسن نية ودون شروط مسبقة في التفاوض على وقف فوري للأعمال العدائية بغية التوصل إلى حلول طويلة الأمد للصراعات المستمرة في المنطقة. وقد ناشد المبعوثون الأمميون الأطراف المتنازعة حل النزاعات المسلحة من خلال التفاوض والحوار والوساطة، وذلك من أجل التصدي للجائحة ووقف معاناة المدنيين التي تفاقمت بسبب النزاع والجائحة وآثارها الصحية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل.

الحاجة إلى تضافر الجهود في دعم الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام

إن تضافر الجهود الوطنية والإقليمية والدولية في دعم الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام أمر أساسي لتحقيق غاياتها، وهو يُعدُّ استكمالا لجهود الدول العربية الممتدة في تحقيق التمكين السياسي للمرأة. لا غنى عن حشد الجهود لتفعيل إشراك النساء في عمليات التفاوض والوساطة، وانخراطهن الكامل في عملية بناء السلام، وإلقاء الضوء على الدور القيادي والفعال للمرأة العربية. لا يمكن أن ننكر أنه خلال العقود الماضية، قطعت الدول العربية خطوات هامة في دعم التمكين السياسي للمرأة وتقلدها المناصب القيادية. هذه الخطوات موضع ترحيب. لكن علينا استكمالها لرفع مستوى التمثيل النسائي على طاولة المفاوضات وفي مواقع حفظ وبناء السلام وحل النزاعات المسلحة. إن جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ملتزمتان بمواصلة دورهما الحثيث وتعاونهما مع الشركاء الإقليميين في تحقيق الأمن ونشر ثقافة السلام الشامل وتعزيز دور النساء في هذا الشأن.

إن استكمال مسيرة التمكين للنساء وتعزيز أدوارهن في صنع السلام الشامل باعتبارهن عناصر فاعلة في حل النزاعات المسلحة من خلال تدابير رصينة كتفعيل الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام سيُمكن النساء من مواصلة أدوارهن التاريخية التي تستفيد منها الدول والمجتمعات. ليس من المبالغة القول إنه على الرغم من تهميش النساء في العديد من الأوجه التي منها عمليات الوساطة والتفاوض، إلا أن المرأة في المنطقة العربية استطاعت أن تبقى على مدار التاريخ شاهدة وصانعة لمجد الأمة العربية. إن الجزء الأكبر من عظمة هذه الأمة يكمن في الدور الذي لعبته المرأة في المنطقة العربية. وإن قضايا المرأة والنهوض بأوضاعها من أهم الإنجازات التي اهتمت الحكومات العربية بتحقيقها. إن المرأة في المنطقة العربية كانت ولاتزال حالة فريدة تعكس طباعا خاصة، وتحمل بين طياتها تفاصيل عظيمة في ظل ما تواجهه من ظروف معقدة ومتشابكة، جعلت منها أيقونة متفردة في مسيرة العمل السياسي.

د. هيفاء أبو غزالة
الأمين العام المساعد بجامعة الدول العربية
رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية

د. معز دريد
القائم بأعمال المدير التنفيذي
هيئة الأمم المتحدة للمرأة

القسم الأول: منطلقات الاستراتيجية

أ- مفهوم الوساطة في بناء السلام ووساطة النساء

الوساطة هي جهود منظمة تبذلها بحيادٍ وإنصافٍ جهةٌ ما لمعاونة طرفين أو أكثر فيما يتعلق بالحيلولة دون نشوء نزاع، أو في إدارة نزاع قائم أو حله، بهدف تحقيق أعلى مستوى ممكن من العدالة، وإحلال الأمن والسلام، وذلك من خلال وضع أطر للحل، كالتفاهمات والاتفاقات.[1] وللوساطة صيغ عديدة، منها المباحثات، والمفاوضات، والحوارات، والمشاورات، والاتصالات، واللقاءات. وحتى تكون الوساطة متوازنةً اجتماعيا ومنصفةً وحياديةً، فينبغي أن يُدمج فيها منظور النوع الاجتماعي. فبالإضافة إلى أن غاية الوساطة المستندة إلى النوع الاجتماعي تحقيق العدالة عموما، فإنها تنشد تحقيق العدالة على مستوى النوع الاجتماعي تحديدا. فلكي تكون الوساطة مراعية للفروق المتعلقة بالنوع الاجتماعي ينبغي أن تنطلق أساسا من إدراك أن آثار النزاعات المسلحة وأضرارها التي تلحق بالنساء والفتيات أكبر بكثير من الآثار والأضرار التي تلحق بالرجال. وهذا بدوره يستدعي أن تشمل الحلول والتسويات التي تقترحها الوساطة معالجةً خاصةً تأخذ في الاعتبار هذه الفروق.

أما جوهر مفهوم وساطة النساء فهو أن تشارك النساء مشاركة كاملة في كافة أطر الوساطة ذات الطبيعة السياسية الدولية وذات الطبيعة الدستورية. ويتضمن ذلك مشاركتهن في تسوية جميع النزاعات غير المسلحة والمسلحة، وفي جميع أطر الوساطة الدبلوماسية، بما في ذلك البعثات الدبلوماسية ومنها بعثات الدعم والمساعدة الدولية والأممية وبعثات تقصي الحقائق، وفي الدبلوماسية الوقائية وجهود الوقاية من الأزمات والانزلاق إلى العنف لاسيما فيما يتعلق بوقاية المرأة من العنف. وذلك على أن تشمل المشاركة الإسهام في تحديد ولاية تلك البعثات والتكليف الصادر لها وتنفيذ ذلك التكليف. ومن صور وساطة النساء ممارسة دور المبعوث الخاص للمناطق المتضررة من النزاعات المسلحة، والجلوس إلى طاولة الحوارات الوطنية، وكذلك تصميم عمليات الانتقال السياسي والإصلاح الدستوري، والإشراف على تنفيذها، وتمثيل مكونات المجتمع خلال الانتقال السياسي والدستوري. بالإضافة إلى ما سبق، تشمل وساطة النساء مشاركتهن في عمليات السلام بجميع مراحلها، لاسيما مرحلة تصميم عملية السلام والتحضير ومرحلة التنفيذ. كما تتضمن مشاركة النساء في الوساطة إسهامهن في مباحثات السلام ومفاوضات السلام، والمنتديات التشاورية وبناء الاتفاقات والمعاهدات وترتيبات وقف إطلاق النار، والتوقيع على اتفاقات السلام والمعاهدات، وأن يشاركن في الإشراف على تنفيذها ورصد التزام الأطراف بتعهداتها ومراقبتهم. بجانب ذلك، تعد من صور الوساطة النسائية في البلدان الواقعة تحت الاحتلال مشاركة النساء في تمثيل مجتمعاتهن أمام الهيئات الدولية المعنية بإنفاذ القانون الدولي لتنفيذ القرارات الصادرة ذات العلاقة ورفع مطالبات جديدة أمامها بما في ذلك مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان. ويُضاف إلى ذلك مشاركة النساء الوسيطات في تمثيل مجتمعاتها الواقعة تحت الاحتلال في التواصل مع المجتمع الدولي وبناء الشراكات للضغط على سلطات الاحتلال ومواجهة الانتهاكات الناتجة عن ممارساته القمعية. كما تندرج في الوساطة النسائية، وساطة النساء في حل النزاعات التي تنشأ خلال مراحل إعادة الإعمار ما بعد النزاع post-conflict reconstruction.

[1] انظر الأمين العام للأمم المتحدة (2012). توجيهات الأمم المتحدة من أجل الوساطة الفعَّالة. أيلول / سبتمبر. https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/SGReport_StrenghteningtheRoleofMediation_A66811%28arabic%29.pdf

أبرز المهام التي يمكن أن تضطلع بها النساء في الوساطة[1]

- لعب دور المبعوث (قيادة فريق الوساطة)
- عضوات في فرق الوساطة
- مندوبات عن الأطراف المتفاوضة
- مستشارات للأطراف المتنازعة
- مستشارات للقانون الدولي لأطراف النزاع
- منسقات لاجتماعات أطراف النزاع
- مستشارات للنوع الاجتماعي للوسطاء، ومساعدات للمفاوضين في مراجعة تكوين فرق العمل الخاصة بهم من أجل اشراك النساء واشتمال الخبرة المتعلقة بالنوع الاجتماعي
- مستشارات للنوع الاجتماعي للأطراف المتفاوضة
- مستشارات الوسطاء لحماية النساء
- مستشارات الأطراف المتفاوضة لحماية النساء
- مستشارات للمواضيع الفنية مثل النوع الاجتماعي وملكية الأرض أو النوع الاجتماعي ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
- أعضاء لجان فنية
- أعضاء مجموعات عمل
- موقعات على الاتفاقات
- مراقبات لمدى تنفيذ الأطراف لالتزاماتهم الواردة بالاتفاقات

لا تزال النساء مهمشات من المشاركة في المفاوضات بين أطراف النزاع. ومع أنه قد مرت عشرون سنة كاملة على إصدار مجلس الأمن القرار 1325 الذي أكد على أهمية مشاركة النساء في بناء الأمن والسلام الذي دعا الدول إلى ضمان مشاركة النساء مشاركة واسعة، فما زالت مشاركة النساء في الوساطة محدودة. لقد عكس القرار اعتراف المجتمع الدولي بأن مشاركة المرأة وتأثيرها في الوساطة وعمليات السلام أمر حاسم لضمان احترام حقوق المرأة، وهو أيضا أمر حيوي لتمهيد الطريق لمجتمعات تستلهم قيم الشمول والفعالية والمرونة، ومنع وحل النزاعات المسلحة والحفاظ على السلام. فعلى وجه العموم، ما يزال تمثيل النساء ناقصا بين الوسطاء، وفي الوفود المشاركة في عمليات السلام، وكموقعات على اتفاقات السلام. واستثناء من ذلك، فقد جرى اتخاذ خطوات ـ لكنها غير كافية ـ باتجاه زيادة مشاركة النساء في البرلمانات والوزارات.

المشاركة العامة والتمثيل السياسي للمرأة في المنطقة العربية

اتخذت الدول عددا من الإجراءات لزيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة. وأدى ذلك إلى زيادة حضور المرأة في المجال السياسي في المنطقة خلال السنوات الماضية، نتيجة الإجراءات والتدابير المتنوعة التي اتخذتها جميع الجهات الفاعلة والمعنية. ويتبين هذا الأمر من زيادة نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في المجالس النيابية (سواء المنتخبة أو المعينة وفقا للأنظمة السياسية المعتمدة في كل دولة).

وقد تجاوزت هذه النسبة الربع في خمس دول عربية (تونس والسودان وجيبوتي والجزائر والعراق)، وتراوحت بين 15 في المائة و25 في المائة في تسع دول عربية (الصومال والإمارات والمغرب وموريتانيا والمملكة العربية السعودية وليبيا والأردن والبحرين ومصر)، مقابل أقل من 15 في المائة في باقي الدول العربية.

وعلى الرغم من أوجه التقدم هذه، لا يزال تمثيل المرأة ناقصا إلى حد بعيد على جميع مستويات الحكم في المنطقة العربية. فمتوسط نسبة النساء العضوات في البرلمان على الصعيد الإقليمي هو 19 في المائة، أي أدنى بكثير من المتوسط العالمي.

والتفاوتات واسعة بين الدول العربية في نسبة تمثيل المرأة في القضاء. فهي تتجاوز 40 في المائة في لبنان وتونس والجزائر، وتصل إلى 39 في المائة في جيبوتي، و24 في المائة في المغرب، و22 في المائة في الأردن، وتتراوح بين 18 في المائة و7 في المائة في سبع دول (الجمهورية العربية السورية ودولة فلسطين وليبيا والسودان والبحرين وجزر القمر والعراق). وتقل هذه النسبة في باقي الدول العربية عن ذلك. وانعكست الإصلاحات الدستورية على السلطة التنفيذية أيضا حيث تقلدت نسبة أكبر من النساء حقائب وزارية خلال السنوات الخمس الماضية، وتجاوزت نسبة الوزيرات في الحكومات العربية 20 في المائة في موريتانيا والإمارات العربية المتحدة وتونس وتتراوح نسبتهن ما بين 10 في المائة و20 في المائة في كل من الجزائر والمغرب ومصر والسودان والعراق.

ملخص التقرير العربي الشامل حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاما.

كما جرى اتخاذ خطوات ـ لكنها غير كافية أيضا ـ باتجاه زيادة مشاركة النساء في مجال الوساطة تحديدا. ففي سياق النزاع الدائر في سوريا، بادر الأمين العام للأمم المتحدة إلى تأسيس مجلس استشاري نسائي سوري لتقديم المشورة للمبعوث الأممي لسوريا فيما يتعلق بالمفاوضات الجارية. وفي اليمن، أدت الجهود التي بذلتها النساء لرفع مستوى مشاركتهن ولتعميم منظور النوع الاجتماعي إلى منح النساء حصة تمثيلية (كوتا) ثلاثين بالمائة (30%) في مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي انعقد خلال الفترة ما بين 18 مارس 2013 و24 يناير 2014 والذي انعقد ضمن سياق محاولة العبور من المرحلة الانتقالية إلى مرحلة الاستقرار الدستوري. لكن تدهور الأوضاع في اليمن خلال السنوات اللاحقة عطل تنفيذ مقررات المؤتمر ومشاركات النساء. وفي ليبيا، ضمن سياق الحوار السياسي الذي انعقد في الصخيرات بالمغرب بقيادة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وتمخض عنه الاتفاق السياسي، شاركت سيدتان في المسار الأول، وشاركت ثلاث سيدات في مسار القيادات السياسية، وهو مسار ثانوي داعم للمسار الأول. كما جرى استحداث مسار خاص للنساء في المفاوضات. ويتبين من تجربة سوريا وليبيا، غياب مشاركة متكاملة للنساء في المسار الأول، والاكتفاء بمشاركة رمزية في مسارات أخرى. وفي سياقات الاحتلال، كما في فلسطين مثلا، شاركت نساء في الوفد الذي مثل شعب فلسطين خلال مفاوضات مؤتمر مدريد للسلام 1991، وما أعقبه من مفاوضات.

ضعف مشاركة النساء في عمليات السلام

شكلت النساء على مستوى العالم بين عامي 1992 و2011، 2٪ فقط من كبار الوسطاء، و4٪ من الشهود والموقعين، و9٪ من المفاوضين.

UN WOMEN Women's Participation in Peace Negotiations: Connections between Presence and Influence. 2012. P.3

****

مع أن مفوضية الاتحاد الأفريقي هي المنظمة القارية الوحيدة التي حققت التكافؤ بين الجنسين في قيادتها التنفيذية، فإن "تمثيل النساء بين الممثلين الخاصين والمبعوثين، وكذلك رؤساء البعثات / مكاتب الاتصال، ما يزال منخفضا إلى حد كبير". فمن بين تسعة ممثلين خاصين و11 مبعوث خاص، لا يوجد للاتحاد الأفريقي سوى مبعوثة خاصة واحدة – وهي المبعوثة الخاصة المعنية بالمرأة والسلام والأمن، بينيتا ديوب. كما أن معظم الممثلين والمبعوثين الخاصين هم رؤساء دول سابقون أو كبار المسؤولين الحكوميين.

African Union Commission. Implementation of the Women, Peace, and Security Agenda in Africa 2016

****

لم تشكل النساء سوى أربعة بالمائة من الموقعين، و2.4 بالمائة من كبار المفاوضين في 31 عملية سلام كبرى تمت بين الفترة الواقعة من 1992 حتى 2011. وكان تسعة بالمائة من المفاوضين من النساء. خلال الفترة الزمنية نفسها في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولم تشارك ولا امرأة واحدة في عملية التفاوض التي أنهت الحرب في البوسنة والهرسك وأدت إلى اتفاقيات دايتون للسلام.

تعزيز الوساطة المستجيبة لاحتياجات الجندر. مذكرة توجيهية. منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ص 14.

2- وساطات أكثر تمثيلا لمفهوم السلام الشامل

إن مشاركة النساء في الوساطة يسهم إسهاما مباشرا في رفع مستوى استلهام جهود الوساطة للسلام بمعناه الشامل. إن معظم وساطات النساء تضع نصب عينها كأولوية قصوى تحقيق الأمن والسلام بمعناه الإيجابي الكامل، وليس مجرد إنهاء العنف أو وقف إطلاق النار. لذلك، فإن خطاب النساء وسيطات السلام يضغط على الأطراف المتنازعة ليستحضروا أولوية الأمن والسلام والإنهاء الكلي والحاسم للعنف، وليتذكروا ضخامة تحدي بناء السلام وضخامة مسؤوليتهم عن ذلك. كما إنه يضغط على الأطراف المتنازعة ليضعوا مصالحهم الضيقة في حجمها ولكيلا يدعوا تلك المصالح تنسيهم المصلحة الكلية.

3- وساطات أكثر مرونة واستدامة وشمولا

هناك ارتباط وثيق بين اشتراك المرأة في اتفاقات السلام واستمرار ونجاح الاتفاقات وتنفيذها. لقد لوحظ أن أداء معظم النساء الوسيطات اللاتي يحملن هم بناء السلام يتسم بارتكازه على إجادة ***سياسة النفس الطويل والصبر الاستراتيجي،*** واحتواء جميع وجهات النظر، والارتكاز إلى خبراتهن وعطاءاتهن على مستوى الإطار الأسري والاجتماعي. إن هذا الثراء وهذه السمات البناءة تنعكس إيجابا على جهود الوساطة. إن جلوس النساء على طاولة المفاوضات عامل فعال في إنجاح الانتقال خلال عمليات السلام من مرحلة إلى مرحلة بسلاسة، وهو عامل فعال في إنجاح المرحلة النهائية للوساطة، وهي أصعب وأهم مراحل الوساطة. في هذه المرحلة تنجز عملية إبرام الاتفاق. وفيها تتوافق الأطراف المتنازعة على الشروط والبنود النهائية التي تمخضت عنها جهود الوساطة، وتقر الأطراف المتنازعة تعهداتها النهائية، وتعلن التزامها بها أمام الوسيط وعلى الملأ. كما إن جلوس النساء إلى طاولة المفاوضات عامل فعال في تنفيذ الاتفاقات أي الانتقال بها من الحيز النظري إلى الحيز الواقعي. بالإضافة إلى ذلك، فإن جلوس النساء إلى طاولة المفاوضات هو في حد ذاته تَمثلٌ لقيم الشمول والعدالة والإنصاف. كما إنه وسيلة لتوفير خبرات متنوعة وتحقيق لأعلى درجات المرونة والحرص الكامل على السلام. وإن استلهام الشمول يُوسع عدد أصحاب المصالح وهو ما يؤدي إلى توطيد أركان الاستقرار. إنه يُسهمُ في نشوء قبول اجتماعي أوسع لأحكام الاتفاقات التي تمخضت عنها الوساطة. وهذا كله يؤدي إلى تراجع العوامل السلبية مثل ضعف الثقة، والشك المتبادل، والتخوف من العواقب، وكذلك الرغبة في إفساد جهود الوساطة لاسيما من جانب الأطراف المستبعدة.[2] هذا، وجدير بالملاحظة أنه في 2006، وُجِدَ أن أكثر من خمسين بالمائة من اتفاقات السلام تفشل في غضون السنوات الخمس الأولى بعد التوقيع عليها.[3] كما أثبتت الدراسات أن الاقتصار على جهود الرجال في الوساطة غير كاف.

لقد بينت تجارب مشاركة النساء في الوساطة أن أساليب ومقاربات الوساطة التي تعتمدها غالبية النساء الوسيطات تعكس قيما تسهم في بناء جسور الثقة بين أطراف النزاع، ومن المعلوم أن خطوات بناء الثقة من أهم الخطوات في الوساطة. إن هناك سمة نوعية فارقة تتسم بها جهود النساء في بناء السلام وهي أن لدى النساء دوافع خاصة لإنهاء النزاعات المسلحة تأسيسا على أنهن الفئة التي يصيبها ضرر أكبر خلال النزاعات المسلحة، وأنهن حريصات على تجنب العواقب الوخيمة لإخفاق الوساطة. أي أنه لا يكفي النظر إلى جهود النساء في بناء السلام من منطلق الاعتبار الكمي الذي مفاده أن النساء يمثلن نصف المجتمع، بل من المهم النظر إليها في ضوء آثارها النوعية والكيفية. كذلك فإن من سمات الوساطة النسائية الحرص على كسر الجمود وتهدئة الأمور لاسيما خلال اللحظات الحاسمة من المفاوضات. ومنها أيضا الأخذ بعين الاعتبار احتياجات النساء والأطفال ووضعها ضمن اتفاقيات السلام.

---

[2] راديكا كومراسوامي وآخرون (2015). منع النزاع وتحويل العدالة وضمان السلام. دراسة عالمية حول تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325. هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ص 42-44.

[3] منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (2013). ص 15.

دور النساء في تسوية النزاعات المسلحة واستدامة الاتفاقات المبرمة

من بين النزاعات المسلحة التي نشبت منذ1980 والتي عددها 117 نزاعا، انتهى 40.2 في المائة من هذه النزاعات المسلحة باتفاق سلام في حين ظل 47.9 في المائة بدون حل. ومن بين النزاعات المسلحة الـ 61 التي انتهت خلال تلك الفترة، تم حل 77 في المائة من خلال اتفاق سلام و16.4 في المائة من خلال الغلبة العسكرية لأحد الطرفين.

Vicenç Fisas, 2016 Yearbook on Peace Processes (Pau, Icaria editorial, 2016). P.9.

****

من بين 40 عملية سلام بين عامي 1989 و2014 لوحظ أن هناك ترابطا بين مشاركة المرأة وتأثيرها في المفاوضات وبين احتمال التوصل إلى اتفاق، حيث اعتبر ذلك الارتباط أمرا مهما على المستوى الإحصائي عند مستوى ثقة 95%. ويُعزى ذلك إلى أسباب منها قدرة المرأة على الضغط، وتأثير المرأة في الوفود الرسمية على طاولة المفاوضات الرسمية وقدرتها على تسخير ذلك من أجل التوصل إلى اتفاق وكسر الجمود.

Thania Paffenholz, and others, Making Women Count - Not Just Counting Women: Assessing Women's Inclusion and Influence on Peace Negotiations (Geneva, Inclusive Peace and transition Initiative and the United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN Women), 2016), p. 20.

****

على الرغم من أن التجارب في بناء السلام قد دللت على النتائج الإيجابية لمشاركة النساء كمفاوضات ووسطيات ومندوبات ومراقبات وأعضاء في مجموعات الضغط، فقد أظهرت عمليات السلام التي تضمنت النساء كشهود وموقعات ووسطاء و/أو مفاوضة زيادة بنسبة 20٪ في احتمالية إبرام اتفاق سلام لمدة عامين على الأقل. وهذا يزيد بمرور الوقت، مع زيادة بنسبة 35٪، في احتمالية إبرام اتفاقية سلام تستمر 15 عاما.

Marie O'Reilly, Andrea Ó Súilleabháin, and Thania Paffenholz, "Reimagining peacemaking: women's roles in peace processes" (New York, International Peace Institute, June 2015).

****

4- وساطات أكثر تلبية لحاجات المجتمع وبصفة خاصة النساء

إن إسهام النساء في الوساطة من شأنه أن يجعل جهود التوفيق بين المتنازعين والتسويات الناتجة عنها تلبي حاجات المجتمع. إن لدى معظم النساء المهتمات بالوساطة حضورا حقيقيا في المجتمع. وهذا يجعل النساء أشد قربا من المجتمع وأعلم بحاجاته الحقيقية. كما يجعلهن أعرف بالاحتياجات المختلفة للنساء خلال مرحلة النزاع وما بعد النزاع وبكيفية تلبية تلك الاحتياجات. فضلا عن ذلك، فإن معظم النساء المعنيات بالوساطة قد شاركن في فعاليات شملت إجراء دراسات متخصصة حول أنماط واتجاهات الانتهاكات التي تتعرض لها حقوق النساء خلال النزاعات المسلحة. وتوفرت للنساء الوسيطات معرفة فنية متخصصة بهذه الأنماط والاتجاهات العامة للانتهاكات. وهذا ما يعزز إمكانات تحديد الانتهاكات في النزاعات المسلحة وكيفية إنهائها وإتاحة الفرصة للمتضررين للانتصاف وجبر الضرر الناجم عنها، والوقاية منها مستقبلا. بجانب ذلك، فإن معظم النساء اللاتي يحملن همَّ بناء السلام غالبا ما تكون لهن إسهامات على مستوى الخدمات التي تلبي الحاجات الحقيقية للمجتمع تلبية مباشرة وسريعة وتسهم في إنهاء مشكلات حقيقية. على سبيل المثال، خلال الحوار السياسي الذي انعقد بين ممثلي القوى الليبية في مدينة الصخيرات بالمغرب في 2015، تنادت مجموعة من النساء الليبيّات بتاريخ 2015\11\7 لتوحيد جهودهن، وذلك لضمان دمج منظور النوع الاجتماعي في الحوار، ولضمان وضع الملفات المتعلقة باحتياجات المجتمع والنساء على طاولة المباحثات. وقد أطلقن وثيقة المرأة الليبيّة لبناء السّلام والسّلم الاجتماعي. وقد ارتكزت الوثيقة على مقاربة حقوقيّة تنمويّة. وتبلور ذلك في بنود الاتّفاق السّياسي اللّيبي المبرم في 2015\12\17. وشملت الأهداف التي تطلعت النساء الليبيات لتحقيقها من خلال إصدار الوثيقة إصلاح الوضع الأمني، ومعالجة قضايا النّازحين والمهجّرين، وتناول مسألة العنف ضد المرأة، وآليات العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية. وفي دولة فلسطين، تباشر منظمات المجتمع المدني التواصل مع الفاعلين بالمجتمع الدولي والمنظمات الدولية للضغط على الاحتلال الإسرائيلي ولاستصدار القرارات الأممية التي تسهم في إنهاء معاناة النساء ومواجهة الانتهاكات. بالإضافة إلى ذلك، فإنها توثق انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء، وتوفر الدعم المتعلق بالانتصاف محليا ودوليا. ومن أهم صور تلك الانتهاكات هدم البيوت والإخلاء التعسفي وطرد الأسر من بيوتهم وهو ما يمثل انتهاكا صارخا للحق في السكن. كما تباشر منظمات المجتمع المدني لاسيما النسائية توفير الدعم والحماية للنساء اللاتي يتعرضن للعنف القائم على اعتبارات النوع الاجتماعي والانتهاكات بسبب ممارسات الاحتلال القمعية بما في ذلك المعاملة القاسية والاستجواب والمضايقات عند الحواجز وتقييد الحركة. كما تساهم النساء في الوساطة في بناء فهم أوضح وأشمل لأسباب وعواقب النزاعات. وهذا يتيح الفرصة لصياغة حلول للنزاعات أكثر استدامة وشمولا.

5- وساطات تدمج منظور النوع الاجتماعي دمجا فنيا رصينا ودقيقا

إن مشاركة النساء في الوساطة تسهم في تعزيز دمج منظور النوع الاجتماعي في الوساطة والتسويات التي تنبثق عنها. ليس هذا فحسب، بل إنها شرط رئيسي من شروط ذلك الدمج. إن موضوع دمج منظور النوع الاجتماعي قد اتسع وتفرع وازداد عمقا وأصبح موضوعا مترامي الأطراف. وليس من المبالغة القول إنه قد أصبح حقلا معرفيا وفنيا خاصا لابد للعاملين فيه من معرفة فنية خاصة وخبرة وقدرات متخصصة. وقد توفر ذلك لدى غالبية النساء وسيطات السلام. إن أول متطلبات دمج منظور النوع الاجتماعي في الوساطة لتسوية النزاعات هو ضمان مشاركة كاملة للنساء في الوساطة في النزاعات. إن مقتضى نهج الوساطة المراعية للنوع الاجتماعي أنه يجب على الوسطاء التعميم والترويج لقضايا مساواة النوع الاجتماعي في جميع جوانب عمليات السلام. وهذا يشمل العناصر الآتية:[4]

[4] انظر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (2013). ص 19.

في كل واحد من عناصر الوساطة المذكورة، ينبغي مراعاة الفروق بين الجنسين، والأخذ في الاعتبار احتياجات النساء والرجال، وخصوصية كل منها، وفي نفس الوقت تحقيق تكافؤ الفرص وإلغاء التمييز. إن التدابير المراعية للنوع الاجتماعي تنطوي على إمكانيات تحويلية يمكن للوسطاء الاستفادة منها.

خطة العمل بشأن بناء سلام قائم على دمج منظور النوع الاجتماعي

بمناسبة مرور 10 سنوات على صدور القرار رقم 1325 لسنة 2000، أصدر الأمين العام للأمم المتحدة، في 7 سبتمبر 2010، التقرير الذي يحمل عنوان مشاركة النساء في بناء السلام. قُدم التقرير للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين ومجلس الأمن. تضمن التقرير خطة عمل تحمل عنوان خطة عمل بشأن بناء سلام قائم على دمج منظور النوع الاجتماعي.

الخطة مكونة من سبع نقاط لمتابعة التقدم المحرز في مشاركة المرأة في بناء السلام، وهي تشمل حزمةً من التدابير.

فيما يتصل بالالتزام المتعلق بتسوية النزاعات المسلحة، ألزمت الخطة هيئات الأمم المتحدة أن تتخذ خطوات منهجية لضمان مشاركة النساء الخبيرات في جميع عمليات السلام.

وفيما يتصل بالتدابير، طالبت الخطة أن تشمل عمليات تعيين الوسطاء تعيين نساء كوسيطات ومبعوثات لتمثيل الأمم المتحدة في عمليات السلام.

كما حثت الخطة على ضمان توفير خبرات، رفيعة المستوى، حول النوع الاجتماعي في النشاطات المساندة للوساطة.

كما ألزمت الخطة هيئات الأمم المتحدة والبعثات المنخرطة في الوساطة بإنشاء منصات للمجتمع المدني النسائية، وذلك لضمان إشراك المجموعات النسائية اللاتي يمثلن المجتمع المدني في عمليات السلام ومشاورتهن فيها.

تقرير الأمين العام عن مشاركة المرأة في بناء السلام .(A / 65/354-S / 2010/466).

6- وساطات تحظى بقدر أعلى من الشرعية والقبول

إن مشاركة النساء في الوساطة تتيح لجهود الوساطة والتسويات المنبثقة عنها أن تحظى بقدر أعلى من المصداقية والشرعية والقبول والرضا من جانب الأطراف المتنازعة والدول المعنية والمجتمعات المحلية ذات العلاقة.[5] إن الأطراف المتنازعة بما في ذلك المؤسسات صانعة القرار الاستراتيجي وكذلك قيادات المجتمعات المحلية وقواعدها غالبا ما تتقبل الحلول والتسويات التي شاركت نساء وسيطات في صياغتها واقتراحها. كما يمنح إشراك النساء في عمليات السلام هذه العمليات شرعية أكبر لأنه يقدم حلولا لشريحة أوسع من المجتمع.[6]

7- وساطات أوثق اتصالا بالمؤسسات الوطنية وبالمجتمع

إن مشاركة النساء في الوساطة تعزز مستوى الاتصال بين لجان الوساطة النسائية وبين المؤسسات الوطنية الرسمية في البلدان المعنية بالنزاع وبالمجتمع المحلي المعني. إن لدى معظم النساء وسيطات السلام قنوات اتصال بمختلف دوائر المجتمع بما في ذلك المجتمعات المحلية. ولدى النساء الوسيطات القدرة على التحدث بلغات مكونات المجتمع المختلفة. كما إن لديهن قدرة على شرح الأمور ببساطة غير مخلة. هذه العوامل توفر للنساء الوسيطات قوة ناعمة وقدرة على البناء الناعم للسلام، وهو ما ينعكس إيجابا على الوساطة.[7]

8- تأطير ومأسسة الإسهامات الفردية للنساء في الوساطة والعمل الدبلوماسي

خلال المرحلة الماضية، كانت هناك إسهامات فردية وظرفية لعدد من النساء في الوساطة والعمل الدبلوماسي في المنطقة العربية، وهذه الإسهامات وما قد يتبعها من إنجازات مستقبلية جديرة بأن تُصب في قالب مؤسسي. لقد شاركت نساءٌ في المنطقة في عدد من عمليات السلام. ومن المرجح أن حجم المشاركة النسائية قد يزيد مستقبلا. وعليه، فإن هناك حاجة لمأسسة هذه الإسهامات لكي تحقق نجاحا أوسع، ولكي يُستفاد منها استفادة قصوى، ولتصبح أكثر استدامة. ولعل المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية هي أجدر الجهات لاتخاذ الخطوة الأولى في مسيرة المأسسة الطويلة.

ت- مبادرة جامعة الدول العربية لتأسيس الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام

انطلاقا من الأهمية البالغة لوساطة النساء ومشاركتهن في عمليات السلام، أطلقت جامعة الدول العربية في يوليو 2019 مبادرتها لتأسيس الشبكة العربية لوسيطات السلام. جاءت المبادرة ضمن سياق جهود الجامعة المستمرة لتعزيز مشاركة النساء في جميع المجالات. كما جاءت في إطار جهود الجامعة لتعزيز الحماية والوقاية بالنسبة للنساء. بالإضافة لذلك، انطلقت المبادرة ضمن سياق تفاعل الجامعة مع جهود ومبادرات النساء في المنطقة فيما يتصل بالوساطة لحل النزاعات المسلحة على المستوى المحلي والوطني خلال مرحلة النزاع ومرحلة ما بعد النزاع.

وفي هذا السياق، عرض قطاع الشؤون الاجتماعية / إدارة المرأة والأسرة والطفولة مبادرة "إنشاء الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام خلال أعمال اللجنة 38 للجنة المرأة التي عقدت تحت شعار "الحماية الاجتماعية لتمكين المرأة" برئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 2019/02/24، حيث صدرت التوصية رقم (12، الفقرة 3) بالترحيب "بإنشاء الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام" كأحد آليات لجنة المرأة العربية على الدول الأعضاء.

وبتاريخ 2019/03/27، بموجب مذكرة رقم 5/1838 ، قام قطاع الشؤون الاجتماعية / إدارة المرأة والأسرة والطفولة بتعميم المقترح على الدول الأعضاء لإبداء الملاحظات لاتخاذ الخطوات اللازمة لتفعيل الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام، وبناء عليه تلقت الأمانة العامة ردود كل من دولة قطر والمملكة المغربية والمملكة الأردنية الهاشمية الذين أفادوا بالترحيب، كما تلقت ردود من مملكة البحرين وجمهورية مصر العربية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية مع إبداء بعض الملاحظات ليتم تضمنيها في المبادرة، دون تلقى أي ملاحظات من دول أخرى بعد انتهاء الفترة الزمنية اللازمة لإبداء الملاحظات.

وبتاريخ 2019/03/12، عقد قطاع الشؤون الاجتماعية / إدارة المرأة والأسرة والطفولة فعالية جانبية على هامش أشغال الدورة 63 للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة تحت عنوان "تعزيز دور النساء في عمليات الوساطة وبناء الأمن والسلام في المنطقة العربية بمقر الأمانة العامة بنيويورك.

وبتاريخ 2019/07/24، عقد قطاع الشؤون الاجتماعية / إدارة المرأة والأسرة والطفولة بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة اجتماع خبراء من ممثلي الدول العربية حول مبادرة إنشاء "الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام" بمقر الأمانة العامة بجمهورية مصر العربية، في ضوء تفعيل الاستراتيجية وخطة العمل التنفيذية والإقليمية "حماية المرأة العربية: الأمن والسلام" وتنفيذاً للتوصية الصادرة عن أجندة قطاع الشؤون الاجتماعية / إدارة المرأة والأسرة والطفولة 2019-2020:

---

[5] ميشيل باشيليه (2013).

[6] منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (2013). ص 5.

[7] Wilton Park (2017). Women in mediation: promoting participation, December.
https://www.wiltonpark.org.uk/wp-content/uploads/WP1570-Report.pdf

هدف الاجتماع إلى عرض الوضع الراهن للمشاركة النسائية في عمليات الوساطة والتفاوض، وجمع الخبرات العربية في الوقاية من النزاعات المسلحة لمناقشة مهام عمل الشبكة وسبل تفعيلها وانضمامها إلى التحالف العالمي للوسطاء، بالإضافة إلى بحث سبل دعم وتسهيل المشاركة الفعالة للمرأة العربية في عمليات السلام على جميع المستويات، ومناقشة المسودة الأخيرة لمقترح الشبكة العربية لوسيطات السلام وتحديد أوجه الاستفادة من إنشاء الشبكة وكيفية تنفيذ قرار 1325 لعام 2000 والقرارات اللاحقة.

شارك في الاجتماع ممثلو الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في 15 دولة من الدول الأعضاء وممثلي عن عدد من المنظمات الإقليمية والدولية المعنية.

صدر عن الاجتماع بيان ختامي يتضمن عدد من التوصيات حول تعزيز مشاركة المرأة في عمليات الوساطة وصنع وحفظ وبناء السلام، واعتماد تفعيل الشبكة العربية لوسيطات السلام عن طريق موافاة الدول الأعضاء للأمانة العامة بأسماء المرشحات لعضوية الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام تمهيداً لعرض إنشاء الشبكة على أعمال مجلس جامعة الدول العربية.

وبتاريخ 2019/09/02 بموجب مذكرة رقم 54562، قام قطاع الشؤون الاجتماعية / إدارة المرأة والأسرة والطفولة بتعميم البيان الختامي والتقرير الصادرين عن أعمال اجتماع إنشاء الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام، كما تم تعميم البيان على منظمات الأمم المتحدة المعنية. وقد خصص الموقع الرسمي للتحالف العالمي للشبكات الإقليمية لوسيطات السلام صفحة خاصة عن الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام.

وبتاريخ 2019/09/15 بموجب مذكرة رقم 54837، قام قطاع الشؤون الاجتماعية / إدارة المرأة والأسرة والطفولة بتعميم تنفيذ التوصية رقم 7 للبيان الختامي الصادر عن أعمال الاجتماع حول إنشاء الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام التي تفيد "بدعوة الدول الأعضاء بموافاة الأمانة العامة للجامعة العربية بأسماء المرشحات لعضوية الشبكة العربية لوسيطات السلام ووضع معايير الترشيح، تمهيداً لعرض إنشاء الشبكة على أعمال مجلس جامعة الدول العربية"، حيث تلقت رد من جمهورية مصر العربية بملاحظات حول مقترح تفعيل الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام.

بتاريخ 2019/11/24 بموجب مذكرة رقم 5/6314، عمم قطاع الشؤون الاجتماعية / إدارة المرأة والأسرة والطفولة الشروط الواجب توافرها في المرشحات لعضوية الشبكة، وتلقت الرد من جمهورية العراق، ودولة ليبيا، ومملكة البحرين، والمملكة المغربية، ودولة فلسطين، والجمهورية اللبنانية، والجمهورية اليمنية.

وخلال الدورة (39) للجنة المرأة، صدرت في 9، 10 فبراير 2020 التوصية (11) بشأن الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام، حيث إنه بعد اطلاع اللجنة على مذكرة الأمانة العامة، القطاع الاجتماعي (إدارة المرأة والأسرة والطفولة)، وعلى البيان الختامي الصادر عن الاجتماع الإقليمي حول مقترح إنشاء "الشبكة العربية لوسيطات السلام" بمقر الأمانة العامة (يوليو 2019)، وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، وفي ضوء مناقشات لجنة المرأة العربية، أوصت اللجنة بالآتي:

- الموافقة على إطلاق الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام على المستوى الإقليمي والدولي.
- تكليف الأمانة العامة، القطاع الاجتماعي (إدارة المرأة والأسرة والطفولة) بإعداد النظام الأساسي لشبكة وسيطات السلام بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة تمهيداً لعرضه على مجلس الجامعة على المستوى الوزاري لاعتماده.
- تكليف الأمانة العامة بإعداد "الاستراتيجية الإقليمية وخطة العمل للشبكة العربية لوسيطات السلام بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتعميمها على الدول الأعضاء لإبداء الملاحظات.
- حث الدول الأعضاء التي لم توافِ الأمانة العامة بأسماء مرشحات لها في الشبكة العربية لوسيطات السلام بأن تقوم بذلك في أسرع وقت.
- تكليف الأمانة العامة، القطاع الاجتماعي (إدارة المرأة والأسرة والطفولة) بالتعاون مع الشركاء المعنين بشأن تنظيم دورات تدريبية حول مهارات التفاوض للنساء والتدريب على الوساطة.

وخلال اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في 4 مارس 2020، وبعد اطلاع المجلس على مذكرة الأمانة العامة وعلى التوصية الصادرة عن لجنة المرأة العربية دورة 39 والتي عقدت بالرياض خلال يومي 9، 10، فبراير 2020، وعلى توصية الشؤون الاجتماعية والثقافية، أصدر مجلس جامعة الدول العربية القرار رقم 8519 – د. ع (153) – ج2 – 4 / 3 / 2020 بالموافقة على إنشاء الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام، وإطلاقها على المستوى الإقليمي والدولي كإحدى آليات لجنة المرأة العربية.

هذا وقد شملت عملية إعداد الاستراتيجية لقاء للخبراء والفنيين في مجال الوساطة والنساء على المستويين الإقليمي والدولي لمراجعة مسودة الاستراتيجية والتباحث حول الهيكلية والمهام للشبكة العربية للنساء وسيطات السلام وذلك بإلقاء الضوء على تجارب مقارنة والاستفادة منها والبناء عليها.

إن أهمية الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام تكمن في إشراك المرأة في عمليات السلام، وهو ما يعد تجسيدا لمفهوم الشمول. كما توفر الشبكة الفرصة للمرأة للمشاركة في عملية صنع القرار خاصة في ظل أن تمثيل النساء في عمليات الوساطة والتفاوض ما زال متواضعا. هذا فضلا على أن دعم احتياجات النساء في فترة النزاع وما بعد النزاع لا يمكن أن يطرح إلا من قبل النساء.

هيفاء أبو غزالة – الأمين العام المساعد - رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية بجامعة الدول العربية

ث- ماهية استراتيجية الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام وأهميتها

بعد إطلاق المبادرة لتأسيس الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام، كان من الطبيعي أن يعقب ذلك صياغة استراتيجية لهذه الشبكة. تتضمن الاستراتيجية المقاصد العليا الكلية التي تنشد الشبكة تحقيقها والأهداف التي تؤدي إلى تحقيق تلك المقاصد والسياسات والإجراءات.

وتكمن أهمية الاستراتيجية في عدد من الاعتبارات. فهي بمثابة الخطة التوجيهية التي تساهم في تعريف أعضاء الشبكة بطبيعة العمل ومساره الكلي. كما أنها تتيح إطارا يوفر الفرصة لتقييم العمل خلال مرحلة التنفيذ وتطويره عن طريق تحديد المؤشرات اللازمة وخطة العمل. أخيرا، تسهم الاستراتيجية بتعريف الغير بالشبكة وعملها ورؤيتها.

القسم الثاني: المبادئ الأساسية

يلتزم فريق العمل بالشبكة العربية للنساء وسيطات السلام بمجموعة من المبادئ الأساسية:

المبدأ الأول:

في ممارستها للوساطة، ترتكز الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام على الفكرة التي مفادها أن دور المرأة كعامل سلام هو جزء لا يتجزأ من بقية أدوارها.

بجانب كون المرأة عامل سلام، فهي عامل تنمية، وهي عامل تمكين، وهي عامل للتحولات البناءة.

****

المبدأ الثاني:

الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام تنطلق من التسليم بأن بناء الشراكات والتشبيك قبل الوساطة وخلالها وبعدها أمر جوهري لضمان فعاليتها.

لابد من بناء الشراكات مع جميع أصحاب المصالح بما في ذلك الحكومات وشبكات الوساطة الأخرى والمنظمات الدولية وغير الحكومية. إن هذا التعاون سينعكس إيجابا على المناصرة والضغط.

****

المبدأ الثالث:

الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام تتعامل مع الوساطة باعتبارها حقلا علميا تراكمت فيه ممارسات فُضلى، وكل من يمارس الوساطة عليه أولا التأهل لها بدراستها.

إن الوساطة من أجل بناء السلام تستلزم قدرا من المعرفة الفنية المتخصصة والدراية العلمية والخبرة. ولذا، فجميع النساء الوسيطات عضوات الشبكات سبق لهن تبوأ أرفع المناصب في السلك الدبلوماسي والقانوني.

****

المبدأ الرابع:

إن السلام المستدام هو السلام الإيجابي المتكامل الذي تتوفر فيه مقومات الحياة الكريمة، وليس السلام السلبي الذي يقتصر على وقف إطلاق النار وتقليص العنف.

إن السلام الذي تسعى الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام لبنائه ليس مجرد وقف إطلاق النار. بل هو مناخ متكامل الحقوق فيه محمية، والعدالة فيه ناجزة، وإعادة الإعمار فيه شفافة، والعنف فيه مُجَرَّم.

****

المبدأ الخامس:

في عملها، ترتكز الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام على أهمية دور المرأة لكونها متضرر أساسي من النزاعات المسلحة، ومعنية بأضرار النزاعات المسلحة وعواقبها الوخيمة، وبحل النزاعات المسلحة سلميا، وبغرس مفهوم السلام في الوعي الرسمي والمجتمعي.

إن ما تتمتع به النساء من قدر استثنائي من القيم الإنسانية لاسيما قيمة الرحمة والعفو والصبر واستيعاب الإشكاليات والحاجيات الميدانية يجعلهن قادرات على لعب دور استثنائي في تسوية النزاعات المسلحة، وعلى تحفيز المجتمع لاحترام حقوق الإنسان واستعادة السلم.

****

أبعاد النوع الاجتماعي في اتفاقيات السلام في المنطقة العربية

- لم تشارك ولا امرأة واحدة في عمليات الوساطة ولا الشهادة التي سبقت عقد اتفاقيتي العراق واليمن المبرمتين في عامي 2010 و2011، ولم يكن بين الموقعين على اتفاقية مجلس التعاون الخليجي 2011 في عام 2011 سوى امرأة واحدة.
- 32 فقط من أصل 119 اتفاقية سلام في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا تتضمن احكاماً قائمة على النوع الاجتماعي، وفقاً لقاعدة بيانات اتفاقيات السلام بجامعة أدنبره.
- اتفاقيتان فقط -البحرين واليمن – تشمل الاتفاقيتان احكاما أو يتناولان مسألة العنف ضد المرأة.
- اتفاقيتان فقط – سوريا واليمن – وتخصص الاتفاقيتان مادة للنساء والاطفال المتضررين من النزاع
- تتناول 12 من أصل 32 اتفاقية مسألة التمثيل السياسي للمرأة ومشاركتها، حيث يحدد العراق واليمن حصص التمثيل العام للمرأة في الهيئات الرسمية.
- تشير 5 اتفاقيات الى دور المرأة في بناء السلام وإعادة الاعمار وحل النزاعات، منها ليبيا وفلسطين واليمن.

القسم الثالث: المقاربات التي تعتمدها الشبكة العربية لوسيطات السلام في عملها

تمارس الوسيطات في الشبكة الوساطة وفقا لعدد من المقاربات الأساسية. تتضمن هذه المقاربات الآتية:

أ- المقاربة الكلية

تقارب وسيطات السلام بالشبكة ظاهرة النزاع باعتبارها ظاهرة كلية شاملة متعددة الأبعاد. ففضلا عن الأبعاد السياسية والاقتصادية لأي نزاع، هناك دوما أبعاد اجتماعية وثقافية وإن لم تكن ظاهرة. كل بعد من هذه الأبعاد يستحق الأولوية التي تتناسب مع وزنه النسبي. وينبغي استشفاف العوامل الجذرية التي أسهمت في نشوء النزاع الكامنة في الوعي المجتمعي. وفيما يتصل بالمعالجة والحلول، لابد من أن تكون المعالجة شاملة ومتكاملة. كما يجب توظيف الإرث الاجتماعي الثقافي البَنَّاء في بناء التسويات.

ب- المزج بين المقاربة الرسمية والمقاربة القاعدية

في إدارة النزاعات المسلحة، تعتني وسيطات الشبكة بالمزج بين المقاربة الرسمية والمقاربة القاعدية. المقاربة الرسمية تمكن من رصد تأثير السلطة في نشوء الظواهر والمشكلات، وفي التعامل مع الظواهر ومعالجة المشكلات، وذلك باعتبار السلطة قمة هرم المجتمع. ومن الثابت أن الإرادة السياسية تلعب دورا حاسما في دعم المرأة على المستوى الوطني، وهو ما يمهد الطريق لمشاركة أكبر للمرأة في عمليات السلام. كما تعلب الأحزاب السياسية دورا مهما في هذا الصدد. على الضفة المقابلة، المقاربة القاعدية تمكن من رصد تأثير قواعد المجتمع في نشوء الظواهر والمشكلات، وفي التعامل مع الظواهر ومعالجة المشكلات.

إن المزج بين المقاربة الرسمية والمقاربة القاعدية يعكس الربط بين تنفيذ أجندة المرأة والأمن والسلام رسميا على مستوى السياسات الوطنية الكلية وبين تنفيذها تنفيذا محليا على مستوى السياسات المحلية الجزئية. إنه يعني إنهاء حالة الفصل غير المبرر بين مسارات الوساطة الرسمية (الوطنية والوطنية-الدولية) وبين مسارات الوساطة المحلية. إن الربط بين المسارين يضمن تبادل التأثير والاستفادة بين المسارات الرسمية وبين المسارات المحلية. كما يضمن الربط بين المسارين اطلاع الوسطاء في مسارات الوساطة الرسمية (الوطنية والوطنية-الدولية) على طبيعة البيئة المحلية وخصائصها الفريدة والعمل بمقتضى ذلك العلم وبمقتضى تلك الطبيعة الفريدة. ويشار لذلك بمصطلح توطين أجندة المرأة والأمن والسلام[8]. إن تنفيذ أجندة المرأة والأمن والسلام تنفيذا محليا، أو توطين أجندة المرأة والأمن والسلام، يعني فهم الوسطاء في مسارات الوساطة الرسمية لخصائص الوساطة في البيئة المحلية وإدراك التحديات والقيود التي تواجهها والتي قد تعوقها، وإدراك نتائجها، وكذلك البناء على تلك النتائج والاستفادة من الزخم الناتج عن جهود الوساطة المحلية. أخيرا وليس آخرا، إنه يعني توفير حواضن للسلام في جميع مراحل النزاع وعمليات السلام.

> *إن بعض عمليات السلام الجارية في المنطقة في البلدان التي تشهد انتقالا دستوريا لم تشكل رابطا بين البنية القاعدية والبنية الفوقية في النزاعات، ولم تعتنِ بإنشاء حواضن للسلام في مراحل ومستويات النزاع المختلفة.*
>
> *نعيمة جبريل عضو الحوار السياسي الليبي*
>
> *يعتبر توطين المقاربات والعمليات التشاركية الشمولية أمرا حاسما لنجاح جهود بناء السلام على المستوى الوطني والدولي. فمن أجل إنجاح جهود بناء السلام، ينبغي رسم خرائط تفصيلية دقيقة للواقع، وفهم للسياقات المحلية فهما سديدا، على أن تسهم النساء أنفسهن في ذلك، قبل تصميم البرامج وصياغتها وتنفيذها. إن اعتماد نهج "مقاس واحد يناسب الجميع"، والاكتفاء بمحاكاة "الممارسات الفضلى"، لا يعتبر الخيار الأنسب في العديد من النزاعات.*
>
> *راديكا كومراسوامي وآخرون (2015). منع النزاع وتحويل العدالة وضمان السلام. دراسة عالمية حول تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325. هيئة الأمم المتحدة للمرأة.*

[8] Localizing WPS Agenda.

ت- المقاربة القائمة على دمج منظور النوع الاجتماعي

ترتكز الشبكة العربية لوسيطات السلام على دمج منظور النوع الاجتماعي في تعاملها مع النزاعات المسلحة. ويعني ذلك إدراك الفروق والتمايزات بين الجنسين فيما يتعلق بتأثير أي ظاهرة في وضعهما، ووجوب العمل بمقتضى ذلك الإدراك. إن مراعاة المساواة بين الجنسين هي عملية تقييم انعكاسات أي عمل على النساء والرجال. وإن مقتضى هذه المراعاة جعل احتياجات ومصالح النساء والرجال أبعادا أساسية في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى يستفيد النساء والرجال على قدم المساواة. ويلاحظ أيضا أن النزاعات المسلحة والأزمات ليست محايدة من حيث النوع الاجتماعي ومن حيث تأثيرها في الجنسين. فالنساء أكثر تعرضا للتأثيرات السلبية للأزمات والنزاعات المسلحة. أي إنه توجد فجوة وتفاوت واسع النطاق وعدم تناسب بين الأضرار الواقعة على النساء والفتيات خلال النزاعات المسلحة والأضرار الواقعة على الرجال. وعليه، فإنه عند مواجهة النزاعات المسلحة والأزمات، ينبغي مراعاة الفروق بين تأثر كل من الجنسين بتداعيات الأزمات.

القسم الرابع: أسس الوساطة ومعاييرها

فيما يتعلق بانتداب وترشيح الوسيطات للوساطة في النزاعات المسلحة، تحرص الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام على الالتزام بحزمة من الأسس والمعايير الحاكمة. ولعلنا نستحضر أن معظم هذه الأسس والمعايير ينبغي تحققها في وساطات النساء ووساطات الرجال على السواء. بعض هذه الأسس والمعايير ترتبط بإسهام الوسيطات في عملية الوساطة، بينما يرتبط البعض الآخر بقابلية عملية الوساطة نفسها للنجاح. وفيما يلي أهم هذه المعايير:[9]

أ- الاستعداد

الاستعداد للوساطة معناه التأهب لها تأهبا يمكن الوسيطة من أداء مهمة الوساطة على أكمل وجه. يشمل الاستعداد اتخاذ جميع التدابير التأسيسية. بعض هذه التدابير يجدر اتخاذه بصورة مستمرة قبل بدء الوساطة. من الأمثلة على ذلك تأهيل من يباشر الوساطة تأهيلا يتناسب مع مدى تعقد مهمة الوساطة ومع الحاجة لمعرفة فنية متخصصة. كما تُتخذُ بعض التدابير المتعلقة بالاستعداد خلال المرحلة التمهيدية السابقة على بدء الوساطة مباشرة. من الأمثلة على هذه التدابير دراسة مشهد النزاع وتحليله بجميع أبعاده بما في ذلك البعد المتعلق بالنوع الاجتماعي، ومناقشة ذلك مع الجهات المعنية، ودمج منظور النوع الاجتماعي في جميع مستويات تنفيذ مهمة الوساطة، ودراسة التكليف الصادر للوسيطة وحدود ولايتها. كما تشمل هذه التدابير اختيار الوسيط الرئيسي الذي يناسب المهمة.

أبرز مخرجات الأمم المتحدة حول الوساطة

- كتيب الأمم المتحدة بشأن التسوية السلمية للمنازعات بين الدول 1992

الغرض من الكتيب هو المساهمة في التسوية السلمية المنازعات بين الدول وللمساعدة على زيادة الامتثال للقانون الدولي من خلال تزويد الدول الأطراف في النزاع، ولا سيما تلك الدول التي لا تتمتع بتقاليد قانونية راسخة وخبرة بالإدارة وبالمعلومات التي قد تحتاجها لتحديد وتطبيق الإجراءات الأنسب لتسوية منازعات معينة.

- تقرير الأمين العام بعنوان "الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم".

احتوى التقرير على توصيات بشأن طرق تدعيم قدرة الأمم المتحدة لأغراض الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام. في شهر حزيران/ يونيو 1992، بحث مجلس الأمن تقريرا للأمين العام عنوانه " الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم". واستمر مجلس الأمن في مناقشة المسائل التي أثيرت والمقترحات التي وردت هذا التقرير وملحقاته والمقترحات حتى عام 1996.

- تقرير الأمين العام عن تعزيز الوساطة وأنشطة دعمها 189/ 2009/ S الصادر في 8 أبريل 2009

بحث التقرير التحديات التي تواجه الأمم المتحدة وشركاءها في مجال الوساطة واستعرض بعض الاعتبارات الخاصة بتعزيز عمليات الوساطة. وواصلت الجهات الفاعلة في مجال الوساطة تكييف نُهُجها وقدراتها بحيث تتماشى مع الطبيعة المتغيرة للنزاعات، اعترافا منها بالنزاعات داخل الدول على وجه الخصوص باعتبارها تهديدا للسلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي.

- قرار الجمعية العامة 65/283 المعنون تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها.

اعترف القرار الذي اتخذ بتوافق الآراء، بالاستخدام المتزايد للوساطة، ونظر في التحديات الراهنة التي تواجه المجتمع الدولي في جهود الوساطة تلك، ودعا الجهات الفاعلة الرئيسية إلى تطوير قدراتها في مجال الوساطة.

- توجيهات الأمم المتحدة من أجل الوساطة الفعالة سبتمبر 2012

الغرض من التوجيهات، التي أعدت استجابة لطلب الجمعية العامة وبما يتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة، هو أن يستفاد منها في تصميم وإدارة عمليات الوساطة. تحدِّد التوجيهات عددا من الأسس الرئيسية التي ينبغي أخذها في الاعتبار في جهود الوساطة، وهي: الاستعداد، والموافقة؛ وعدم التحيز؛ والشمولية؛ والملكية الوطنية؛ والقانون الدولي والأطُر المعيارية؛ والتجانس والتنسيق والتكاملية بين جهود الوساطة، واتفاقات السلام ذات الجودة العالية.

[9] تستلهم الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام المعايير من مذكرة التوجيهات الوساطة التي أصدرها الأمين العام للأمم المتحدة.

ب- موافقة أطراف النزاع وتوفر حسن النوايا

تشترط الوساطة موافقة أطراف النزاع بحيث ترتكز هذه الوساطة على الاستعداد للوساطة ولو ضمن الحد الأدنى. قد يكون من الصعب تبين ما إذا كان الاستعداد متوفر توفرا كاملا أم لا. وعليه فإن الحد الأدنى الذي ينبغي توفره أن يبدي الأطراف قدرا كافيا من الاستعداد. ولا ينبغي الاقتصار على تبين موافقة أطراف النزاع قبل بدء الوساطة، بل ينبغي تبينها باستمرار خلال سير الوساطة. كما ينبغي للوسيطة أن تتبين ما إذا كانت الموافقة حقيقية أم شكلية. ففي بعض الأحيان يوافق بعض أطراف النزاع على الوساطة بدون الاستعداد الكافي. وإذا لم تكن الوساطة حقيقية ولم تتوفر لدى الأطراف حسن النية، فقد لا يتسنى للوساطة أن تحقق أهدافها. وعلى الوسيطة أن تراقب سلوك أطراف النزاع مراقبة مستمرة وأن تقيس مدى دلالته على الموافقة على الوساطة وحسن النية والرغبة في التوصل الى حل أو تسوية مرضية. وبينما قد يوافق بعض أطراف النزاع على الوساطة، قد لا يعرب أطراف آخرون عن موافقتهم. وعليه، ففي بعض الأحيان يمكن بدء الوساطة واستكمال موافقات الأطراف الأخرى وانضمامها لاحقا.

هذا، وتتناسب موافقة أطراف النزاع على بدء عملية الوساطة تناسبا طرديا مع الثقة في الوسيطة وفريق الدعم. فكلما زادت الثقة في الوسيطة زادت صلابة موافقة أطراف النزاع. وعليه، فإنه من المهم للغاية اتخاذ جميع التدابير التي تعزز بناء الثقة قبل بدء الوساطة وخلالها. إن من أهم مقومات الثقة التحلي بالسرية والاتساق في المواقف والشفافية والإنصاف في إدارة عملية الوساطة.

ت- الحياد

جوهر الحياد هو أن تكون الوسيطة على مسافة واحدة من أطراف النزاع، وعدم الميل لأي طرف. فالحياد هو القلب النابض لأي عملية وساطة. إن أي تحيز قد يؤدي مباشرة إلى إخفاق عملية الوساطة. ومن مقتضيات الحياد إعطاء فرص متساوية لأطراف النزاع للتعبير عن مواقفهم. ومن مقتضياته أيضا عرض مُدخلات جميع الأطراف عرضا وافيا. وحتى يتحقق الحياد لابد من ابتعاد الوسيط تماما عن الاصطفافات وتجنب التأثر بالانقسامات والاستقطابات. إضافة إلى ذلك، ينبغي مراعاة تضارب المصالح. وهذا يقتضي الإلمام سلفا مما إذا كان الانخراط في وساطة ينطوي على تضارب في المصالح. فإذا ظهر أن هناك تضاربا في المصالح، فينبغي الإفصاح عنه، والبناء على مقتضيات الإفصاح وفقا للوائح المرعية.

ث- الشمول

الشمول معناهُ إشراك جميع الأطراف وأصحاب المصالح في تصميم عملية تسوية النزاع التي تجري الوساطة فيها وضمان تمثيلهم تمثيلا متناسبا. إن الاقتصار على حضور القوى التي تستند في شرعيتها إلى السلاح بمثابة إعطاء ميزة نسبية أكبر لأطراف على حساب آخرين، وبمثابة مكافأة غير مشروعة لهم. وهو يهدد مصداقية الوساطة والوسيطة. إن استبعاد أي طرف يمثل إهدارا لحقه في المشاركة في حل النزاع الذي يعصف ببلده. وهو يؤدي إلى شعور قطاعات من المجتمعات ذات العلاقة بأنها مُهمشة. وقد يؤدي بالأطراف المستبعدة إلى الابتعاد عن عملية الوساطة. وفي بعض الأحيان قد يؤدي استبعاد أطراف من الوساطة إلى محاولة إقدام تلك الأطراف على إضعاف عملية السلام التي يجري التوسط فيها. ولا يجوز للوسيطة أن تسمح لأي طرف أن يُملي عليها مَن يجدر أن يكون مشمولا في العملية ومن يجب استبعاده. فضلا عن ذلك كله، حتى يتحقق الشمول، لابد من أن تنصبّ عملية السلام والوساطة على تناول جذور النزاع وجميع أبعاده. الشمول يقتضي اقتراح حلول وتسويات للنزاع تلبي احتياجات جميع شرائح المجتمعات ذات العلاقة.

لكن ذلك لا يعني أنه ينبغي أن يجلس جميع الأطراف وجميع أصحاب المصالح على طاولة واحدة، بل ينبغي ضمان التجانس. فالتجانس شرط من شروط الكفاءة والفعالية. لذلك، ينبغي بذل جهود ابتكارية وإبداعية في تصميم عملية الوساطة بحيث يتسنى تصميم نماذج للوساطة تجعل العملية متعددة المستويات والمسارات والجولات بما يتيح مشاركة جميع الأطراف وأصحاب المصالح وضمان تعبيرهم عن مواقفهم وإسماع أصواتهم. "فكثيرا ما تكون القيادات النسائية والجماعات النسائية فعالة في صنع السلام على مستوى المجتمعات المحلية، ولذا ينبغي ربطها بشكل أقوى بعملية الوساطة الرفيعة المستوى".[10]

ج- الاستقلال

الاستقلال معناه أن تتصرف الوسيطة وَفقا لضوابط صفتها كوسيطة، بحيث لا تمثل أحدا ولا تأتمر بأمر أي جهة طيلة ممارسة الوساطة. كما ينبغي للوسيطة التصرف بحذر شديد خلال التعامل مع جميع الجهات، لأن كثيرا من الجهات قد تمارس عليها ضغوطا لاستمالتها. لذلك، لا يكفي أن تكون الوسيطة مستقلة، بل لابد أن تحصن استقلالها من خلال جملة من التدابير وأن تعرب عن استقلالها إعرابا واضحا. أبرز هذه التدابير البعد عن جميع الشبهات وعما قد يفسر على أنه ميل أو تحيز. وقد يكون من الضروري في بعض الأحيان للوسيطة الإفصاح عن أمور معينة لدرء شبهة التحيز. بالإضافة إلى ذلك، تكون الوسيطة غير مستقلة إذا هي افترضت أنها تمثل دولتها خلال الوساطة.

---

[10] الأمين العام للأمم المتحدة (2012). توجيهات الأمم المتحدة من أجل الوساطة الفعَّالة ص 11.

ح- الملكية الوطنية

معنى الملكية الوطنية أن يرتكز تصميم عملية الوساطة وتنفيذها وصياغة الحلول والتسويات على مشاركة جوهرية وكافية لجميع أصحاب المصالح بما في ذلك أطراف النزاع والمجتمعات الوطنية والمحلية التي عصفت بها النزاع، وأن تصب حلول النزاع في مصلحة البلدان ذات العلاقة والمجتمعات ذات العلاقة. إن من حق جميع أصحاب المصالح المشاركة في بناء مستقبلهم ومستقبل بلادهم. كما إن جميع أصحاب المصالح شركاء في مهمة إنهاء النزاع، ومهمة استعادة السلم الأهلي، ومهمة العبور الآمن إلى مرحلة الاستقرار. لكن الملكية الوطنية لا تتحقق فقط بتحقق الشمول. بل لابد أن تكون إرادة أطراف النزاع حرة من الضغوط الخارجية. أي إنه ينبغي ألا تفرض جهات خارجية وصايتها على أصحاب المصالح وأطراف النزاع فيما يتصل بتصميم الوساطة والحلول والتسويات التي تنتج عنها. لكن هذا لا يعني أنه لا يحق للوسيطة أو لأطراف خارجية أخرى ذات علاقة اقتراح حلول وتسويات. وتتحقق الملكية الوطنية من خلال بناء القدرات التفاوضية لأطراف النزاع. كما تتحقق الملكية الوطنية من خلال الشمول وصياغة عملية الوساطة صياغة حساسة مع مراعاة معيارية الأُطر والقانون الدولي والانسجام مع الثقافات والأعراف المحلية. كما تتحقق من خلال تحفيز أصحاب المصالح وأطراف النزاع على الانخراط في الحوار والنقاش واستنتاج الحلول وتصميم التسويات.

خ- الإلمام بالأطر القانونية والممارسات الفضلى

الإلمام بالأطر القانونية واجبة التطبيق هو توفر إحاطة كافية لدى الوسيطة بالأطر القانونية التي ينبغي الاحتكام لها في تصميم عملية الوساطة وإجراءاتها وفي صياغة التسوية. ويتحقق ذلك من خلال فهم التكليف الصادر للوسيطة وولايتها وحدودهما. وفي الغالبية العظمى من عمليات السلام، يتضمن التكليف والولاية أحكاما محددة تُلزم الوسيطة بتطبيق أطر قانونية محددة فيما يتصل بإجراءات الوساطة وتطبيق أطر قانونية محددة. أما الممارسات الفضلى للوساطة فهي جملة التطبيقات الحميدة التي ينبغي الاسترشاد بها ووضعها موضع التنفيذ. وينبغي للوسيطة أن تحيط علما بتطبيقات تلك الممارسات الفضلى وبتفسيرات النصوص المتنوعة وطرق التعرف عليها، وأن تتعامل بحصافة وحذق مع القيود التي قد تبرز في هذا الصدد. وعلى الوسيطة أن تحيط أصحاب المصالح وأطراف النزاع بالأحكام ذات الصلة في الأطر القانونية واجبة التطبيق والممارسات الفضلى ومتطلباتها.

د- السمات الشخصية للنساء

تتسم النساء بسمات شخصية لا شك أنه يمكن لعمليات الوساطة الاستفادة منها. وتتضمن هذه السمات الصبر الاستراتيجي واحتواء جميع وجهات النظر والإحساس بالغير. كما تمارس النساء أدوارا أسرية واجتماعية ومهنية متعددة، وهو ما يؤدي إلى اكتسابهن خبرات متنوعة من المؤكد أنها تغني عمليات الوساطة. إن هذه السمات وغيرها تتيح لعمليات بناء السلام أن تكون مستدامة وبناءة.

ام بالأطر القانونية واجبة التطبيق هو توفر إحاطة كافية لدى الوسيطة بالأطر القانونية التي ينبغي الاحتكام لها في تصميم عملية الوساطة وإجراءاتها وفي صياغة التسوية. ويتحقق ذلك من خلال فهم التكليف الصادر للوسيطة وولايتها وحدودهما.

****

القسم الخامس: التحديات والفرص

تواجه الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام جملة من التحديات. وحتى يتسنى للشبكة تحقيق غاياتها، ينبغي لها أن تتصدى لهذه التحديات تصديا علميا ومدروسا. كما ينبغي للشبكة اغتنام الفرص المتاحة التي تيسر ذلك. وفيما يلي أبرز هذه التحديات:

أ- تحدي القيود الناتجة عن انتشار الجائحات على مستوى العالم

1- طبيعة التحدي

أدى انتشار جائحة كوفيد 19 إلى حالة قوة قاهرة استدعت فرض حزمة من القيود التي لها تأثيرات هيكلية في عملية الوساطة. فمع انتشار الجائحة، اضطررت الدول إلى فرض تدابير لضمان التباعد الجسدي. وقد تضمنت هذه التدابير وضع قيود حادة على الاجتماعات واللقاءات الجماعية والتنقل الداخلي والخارجي. وقد أدى ذلك أولا إلى تعطيل الكثير من جهود الوساطة والمفاوضات الجارية. وتشير معظم التوقعات إلى أن العالم بحاجة إلى مدة طويلة للعودة إلى الوضع الطبيعي. وحتى إذ زالت الجائحة و/أو وجد لقاح لها، فمن المتوقع أن تظل إجراءات التباعد الجسدي قائمة على نطاق واسع. ويلاحظ أن انتشار الجائحة كشف عن وجود ثغرات خطيرة في منظومة الأمن الصحي العالمي. وقد ترتب على ذلك بروز صيحات تحذير من ظهور جائحات جديدة. وهناك توافق بين عدد كبير من الخبراء على أن محذور الجائحة قد أصبح عاملا محددا أساسيا في رسم خريطة العلاقات الدولية في المستقبل. وضمن سياق مواجهة تحدي الجائحة على مستوى الوساطة، أخذت تبرز مجموعة من الحلول التي ترتكز على الاستفادة من التقنية الحديثة والإمكانات المتاحة في المجال الافتراضي. تشمل هذه الحلول فكرة الطاولة الافتراضية. ومع ذلك، فإن هناك أسئلة عديدة تتصل ببعض المخاطر التي تكتنفها هذه الحلول. هناك مثلا السؤال حول مدى تأثير هذه الحلول على عملية بناء الثقة في الوساطة. ومعلوم أن اللقاءات الشخصية عامل معزز للثقة. هناك أيضا السؤال حول مخاطر الاختراق الأمني لاسيما في ضوء تصاعد القرصنة الإلكترونية.

2- الفرص المتاحة

هناك فرص تتمثل في أن رفع مستوى استخدام التقنية الحديثة في العلاقات الدولية يُسهم في تقليص المركزية المبالغ فيها فيما يتعلق بإدارة النزاعات المسلحة والوساطة على مستوى العالم وزيادة اللامركزية والشراكات على نحو يخفف من حالة عدم التوازن القائمة حاليا. على سبيل المثال، من المتوقع أن تشهد المرحلة القادمة نشوء عدد كبير من طاولات الوساطة التي تديرها جهات دولية وإقليمية لاسيما على مستوى المناطق الصاعدة. ومن المتوقع أن يقترن ذلك بتوسيع نطاق الشراكات بين الأطر والشبكات الإقليمية. ومن الطبيعي أن يجري اعتماد المزيد من التطبيقات الابتكارية الذكية التي تعزز الثقة والأمن الرقمي فيما يتعلق بعمليات الوساطة. ومن المهم أن تكون الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام جزءا من هذا التوجه الجديد.

ب- تحدي الإقصاء - السقف الزجاجي

1- طبيعة التحدي

تنتشر ظاهرة السقف الزجاجي في معظم المؤسسات الرسمية التي يمكن أن يخرج منها وسطاء ووسيطات، وهي في جوهرها صورة من صور التمييز الهيكلي الذي يضرب جذوره عميقا في البنية المؤسسية ويُترجم إلى ممارسات. يعني مفهوم السقف الزجاجي وجود حواجز غير مرئية وغير ملموسة تحول بين النساء وبين تبوأ المناصب القيادية والترقي إلا بقدر محدود للغاية. وتتمثل هذه الحواجز في وجود ممارسات تؤدي إلى تبوأ الرجال معظم مناصب صنع القرار. وهذا حاصل في الوزارات المسؤولة عن الشؤون الخارجية والتعاون مع المجتمع الدولي والوزارات المسؤولة عن الأمن القومي والمجالس النيابية. ويستند هذا التمييز على مجموعة من الصور النمطية المُشوشة عن النساء، وتشمل هذه التصورات أن النساء غير مؤهلات لممارسة الوساطة على خلاف الرجال المؤهلون لذلك.

استمرار تهميش النساء في عمليات السلام

وفيما يتصل بالإشارة لهن في الاتفاقات

ما يزال هناك توجه في مفاوضات السلام باستبعاد النساء وتكريس اهتمام محدود بالمسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي، وتعزيز أنماط التمييز والعنف ضد النساء. فإن 16 في المائة فقط من 585 اتفاق وبروتوكول سلام التي أبرمت بين عامي 1990 و2010 تضمنت إشارات إلى النساء وكانت النساء أقل من 3 في المائة من الموقعين على الاتفاقات التي تم التوصل إليها منذ عام 1992.

راديكا كومراسوامي وآخرون (2015). منع النزاع وتحويل العدالة وضمان السلام. دراسة عالمية حول تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325. هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

2- الفرص المتاحة

هناك فرص تتمثل في إمكانية إزالة الصور النمطية المذكورة وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص فيما يتصل بالوصول المتماثل إلى مناصب صنع القرار والسيطرة على الموارد. ويتحقق ذلك من خلال حملات التوعية التي تم بالفعل إطلاقها والتي تُظهر الخلل البنيوي الكامن في التمييز وعدم تكافؤ الفرص فيما يتصل بالوصول غير المتكافئ إلى مناصب صنع القرار والسيطرة على الموارد. كما يتحقق من خلال استمرار الجهود التي تعمل على كشف السياسات غير المكتوبة التي يجري اعتمادها تطبيقا لمفهوم السقف الزجاجي لسد الأبواب أمام مشاركة النساء. كما يتحقق ذلك من خلال بيان أن كلا من الجنسين لديه ما يقوله عن جميع جوانب النزاع السلام.

وقد يكون من الفرص كذلك حث أصحاب القرار على وضع سياسات من شأنها تحقيق مشاركة متكافئة للنساء في جميع مراحل عمليات السلام. ولعله من الهام إشراك السلطات التشريعية على استحداث قوانين تخص عمليات الوساطة وبناء السلام وتراعي تحقيق المساواة بين الجنسين خلالها.

أخيرا، هناك تجارب حميدة لعدد من الدول العربية يمكن الاستفادة منها. فعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد قطعت الأردن أشواطا واسعة باتجاه زيادة إشراك الأردنيات العاملات بالأجهزة الأمنية في قوات حفظ السلام الدولية.

ت- تحدي التطرف والإرهاب

1- طبيعة التحدي

يمثل التطرف والسياسات والممارسات الناتجة عنه تحديا وقيدا آخر يقيد مشاركة النساء في الوساطة. يمارس خطاب التطرف تشويها للدين وأحكامه بهدف منع النساء من المشاركة المتماثلة والمتكافئة في إدارة الشأن العام. ليس هذا فحسب، بل إن نهج التطرف يتضمن استهداف الأمن الإنساني للنساء المشاركات في الساحة العامة. وكل ذلك ينعكس سلبا على مشاركة النساء في الوساطة.

2- الفرص المتاحة

هناك فرص تتمثل في تعزيز مشاركة النساء في تطوير استراتيجيات مواجهة الإرهاب وبناء آليات الوقاية من التطرف، ومساهمتهن في صياغة خطاب يستلهم روح الدين السمحة يفند مقولات خطاب التطرف ويبين عدم تماسكه. ويتحقق ذلك من خلال تنفيذ القرارات مجلس الأمن ذات العلاقة لاسيما القرار رقم 2242 (2015) على أن تكون النساء جزءا من عملية تنفيذ تلك القرارات. كما يتحقق ذلك من خلال إقدام المؤسسات المعنية بشؤون المرأة والمؤسسات الإعلامية على بناء شراكات مع المؤسسات الدينية الوسطية والتنسيق معها، ومع القيادات الدينية النسائية الوسطية، وذلك لبيان أن مشاركة النساء في الوساطة تنسجم وروح الدين، ولتفنيد دعاوى خطاب التطرف، ولصياغة خطاب ديني معتدل.

هناك أيضا فرص تتمثل في البناء على الإنجازات التي تحققت فيما يتصل بتنفيذ أجندة المرأة والأمن والسلام في المنطقة العربية. ويتحقق ذلك من خلال تبادل الدروس بين البلدان التي صاغت خططا وطنية لتنفيذ أجندة المرأة والأمن والسلام والبلدان التي صاغت استراتيجيات للوقاية من التطرف. كما يتحقق من خلال تشجيع البلدان التي لم تصغ خططا واستراتيجيات على أن تحذو حذو البلدان التي لديها خطط واستراتيجيات لاسيما من خلال الاستفادة من الخبرات التي توفرت لديها. وجدير بالذكر أن هناك اعترافا متزايدا من جانب الحكومات العربية بضرورة اتخاذ تدابير وقائية منهجية طويلة الأجل ونهج

متكامل شامل يستند على دمج منظور النوع الاجتماعي، وأن هناك خطوات رئيسية ينبغي اتخاذها في هذا المسار. من هذه الخطوات مشاركة المرأة في السياسات والتدخلات البرنامجية للوقاية من التطرف. ومن الخطوات الأخرى التي يجدر اتخاذها تعزيز أوجه الانسجام والتضافر بين أجندة مكافحة التطرف وأجندة الوقاية من التطرف وأجندة المرأة والسلام والأمن. ولابد من استخدام الخطط الوطنية لتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن كنقطة بداية لتعزيز دمج منظور النوع الاجتماعي في أجندة الوقاية من التطرف. كما ينبغي الاستفادة من الممارسات الجيدة في العالم العربي لمراعاة للفوارق بين الجنسين فيما يتصل بمكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف والوقاية من التطرف. في هذا الصدد يمكن الاستفادة من تجربة جميع الدول العربية في مواجهة التطرف. وبناء على أن المجال لا يتسع لذكر تجارب جميع الدول العربية، فإننا نخص بالذكر على سبيل المثال لا الحصر تجربة مصر والجزائر والمغرب ولبنان. بالنسبة للتجربة المصرية، جرى التنسيق مع المؤسسات الدينية الرسمية والمفكرين والجمعيات لنشر التصورات الدينية المعتدلة. كما جرى تحفيز المشاركة السياسية للمرأة كناخبة ومرشحة من خلال محاضرات الدعاة في جميع محافظات الجمهورية. كما جرى إشراك الواعظات والموجهات على مستوى الدين المسيحي والدين الإسلامي كجزء رئيسي في حملات طرق الأبواب لزيادة الوعي وتغيير الصور المجتمعية المغلوطة. وبالنسبة للمغرب تحديدا، من المهم استخلاص الدروس الإيجابية من تجربة إدماج جهود المرشدات الدينيات في التوعية الدينية عموما، وفي مواجهة استراتيجيات التطرف وخطابه خصوصا. أيضا ينبغي الاستفادة من الممارسات الجيدة في العالم العربي لتعزيز الانسجام والتضافر بين أجندة مكافحة التطرف وأجندة الوقاية من التطرف في جهة وبين جدول أعمال المرأة والسلام والأمن في جهة أخرى. وفي هذا الشأن تجدر الاستفادة من تجربة تونس والأردن. فضلا عن ذلك، هناك حاجة إلى إذكاء الوعي بضرورة معالجة الظروف الأساسية التي تفضي إلى انتشار التطرف والإرهاب والحاجة إلى إبراز أن هاتين الظاهرتين تتسمان بدرجة عالية من التمييز بين الجنسين وتستغلان القوالب النمطية الجنسانية. أيضا، لابد من توسيع نطاق البحوث حول دور المرأة في الاستراتيجيات الوقائية المتعلقة بكيفية تقديم الإنذار المبكر بشكل منهجي، والمساعدة في إزالة التطرف السابق عن المتطرفين وإعاقة تجنيد القادمين الجدد. ينبغي كذلك تعزيز الانسجام والتضافر بين جدول أعمال المرأة والسلام والأمن وجدول أعمال الوقاية من التطرف. ويحصل ذلك من خلال استكشاف الأولويات والأدوات والاستراتيجيات المشتركة. من الضروري أيضا تعزيز مشاركة القيادات الدينية المحلية في بناء الصمود والحد من خطر التطرف في المجتمعات المحلية من خلال بناء سرديات بديلة للتطرف. فضلا عن ذلك يجب إشراك المرأة في قطاعات الأمن وفي تصميم ومراقبة وتقييم سياسة مكافحة الإرهاب وسياسة الوقاية من التطرف والتدخلات البرنامجية. بجانب ذلك، فإن الحاجة ماسة لتوفير منبر للمناقشة والتنسيق بين الدول الأعضاء في المنطقة العربية عبر العديد من أصحاب المصلحة: الوزارات ذات الصلة، ومؤسسات المرأة الوطنية، والبرلمانيين، ومنظمات المجتمع المدني، والإعلام، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمؤسسات الدينية لضمان اتباع نهج شامل ومتكامل ومراعي للنوع الاجتماعي تجاه الوقاية من التطرف. أخير، هناك ضرورة لتبادل الدروس المستفادة والتحديات حول مختلف الموضوعات المتعلقة بأهمية حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وإشراك المرأة والشباب وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في التصدي للتطرف. أيضا هناك ضرورة لاعتماد الممارسات المثلى والمناهج المبتكرة التي تراعي الفوارق بين الجنسين في تطوير الاستراتيجيات والخبرات والأدوات الوطنية لمنع التطرف.

النساء والإرهاب في المنطقة

نتيجة للنزاعات في بعض الدول بالمنطقة العربية، وما أعقبها من تدمير للمدن وانتهاكات لحقوق الإنسان وتشريد الملايين، أصبحت التحديات التي تواجهها الدول والمجتمعات أضخم من أي وقت مضى. أهم هذه التحديات تنقية وعي الأشخاص المرتبطين بالجماعات المتطرفة من بذور التطرف وفك ارتباطهم بتلك المنظمات وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. كما أن وضع النساء والأطفال خصوصا يفتح الباب أمام تحديات كبيرة لا تملك الدول حاليا استعدادا للتصدي لها. ويتمثل التحدي الرئيسي الآخر في التدفق العكسي للمقاتلين الأجانب من بعض الدول إلى بلدان أخرى في المنطقة، والتي هيمنت على مناقشات صناع السياسة على الصعيدين المحلي والدولي وكذلك على المستوى الإقليمي.

ICSR (2018) From Daesh to Diaspora: Tracing the Women and Minors of the Islamic State

"Measuring and Understanding the Impact of Terrorism", *Global Terrorism Index*, 2017.

****

هذا ووفقا للتقديرات، بلغ عدد الأجانب الذين انضموا إلى داعش في العراق وسوريا نحو 41490 شخصا، وقد بلغ عدد النساء بين هؤلاء نحو 4761، أي نحو 13%في العراق وسوريا. وقد عاد نحو 256 منهم فقط إلى بلدانهم الأصلية. وما زال مصير وأعداد هؤلاء النساء العائدات من الجماعات المتطرفة مجهولا.

ICSR (2018) From Daesh to Diaspora: Tracing the Women and Minors of the Islamic State

UNDP and ICAN (2019) Invisible Women

****

ووفقا لوزارة شؤون المرأة والطفل في تونس، جرى احتجاز نحو مائتي (200) طفل ومائة (100) امرأة في الخارج، هم من عوائل داعش، دون تهمة لمدة تصل إلى عامين، ومعظمهم في سوريا وجوار ليبيا وبعضهم في العراق.

HRW (2019) Tunisia: Scant Help to Bring Home ISIS Members' Children.

****

ث- تحدي الاحتلال وممارساته القمعية لاسيما ضد النساء

1- طبيعة التحدي

سياسات الاحتلال وممارساته تحول دون مشاركة النساء في الوساطة. في جميع سياقات الاحتلال، كما في فلسطين، تقمع قوات الاحتلال عموم الشعب الواقع تحت الاحتلال والنساء خصوصا بصورة يومية. فهي تفرض قيودا على الحركة من خلال وضع حواجز أمنية، وقيودا على عقد الاجتماعات. كما تمارس الاعتقال التعسفي ضد النساء والفتيات. ويتضافر حظر التجوال المتكرر ومناخ الترهيب والمعاملة القاسية والاستجواب في الطريق والتفتيش المهين في الحواجز الأمنية في الضغط على النساء للبقاء في بيوتهن فيما يعد إقامة جبرية بحكم الواقع. جميع هذه العوامل تجعل مهمة ممارسة الوساطة في دولة فلسطين مهمةً شديدة الصعوبة. بالإضافة لجميع ما سبق، فإن الاحتلال الإسرائيلي يمنع دخول وسيطات ووسطاء دوليين إلى فلسطين للقاء وسطاء فلسطينيين ولو حتى ضمن سياق عقد اللقاءات الاعتيادية. ليس هذا فحسب، بل إن رقابة الاحتلال الإسرائيلي على الشبكة البينية (الإنترنت) وقطعها يعوق نساء شعب فلسطين من ممارسة الوساطة الرقمية. إن تحدي الاحتلال وممارساته القمعية يتجلى أكثر عندما نستحضر المفارقة المتمثلة في أن هناك عددا غفيرا من النساء اللاتي لديهن إلمام واسع في مجال القانون وبناء السلام وتسوية النزاعات المسلحة في جهة وعدم وجود هيئات وساطة في جهة أخرى.

2- الفرص المتاحة

يمكن مواجهة تحدي الاحتلال من خلال زيادة استدعاء القانون الدولي وزيادة الضغط على الاحتلال. ويمكن تنفيذ ذلك بتوثيق ممارسات الاحتلال وما ينجم عنها من إهدار للحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للنساء على المستوى الفردي والجماعي، ثم بتفعيل الانتصاف أمام هيئات المجتمع الدولي صاحبة الاختصاص. كما يتحقق ذلك من خلال التصدي لجذور التحدي أي السعي لإنهاء الاحتلال.

ج- تحدي التدهور الأمني وانتشار اقتصاد الحرب وفوضى السلاح في البلدان التي عصفت بها النزاعات المسلحة

1- طبيعة التحدي

يُعد التدهور الأمني وفوضى السلاح غير الشرعي التي انتشرت في البلدان التي عصفت بها النزاعات المسلحة تحديا آخر يواجه مشاركة النساء في الوساطة. خلال النزاعات المسلحة، حيث تراجعت القدرة على ضبط الحدود، وبرز اقتصاد الحرب، ونشطت الجريمة المنظمة، أدى ذلك إلى تهديدات أمنية للبلدان المجاورة التي لم تعصف بها نزاعات مسلحة مما أدى إلى إغراق عدد من البلدان بالسلاح غير الشرعي، وإلى إقدام المجموعات المسلحة على استقطاب قطاعات واسعة من الشباب. وضمن مناخ التدهور الأمني هذا، تعرض الأمن الإنساني للنساء للخطر.

2- الفرص المتاحة

هناك فرص تتمثل في إمكانية محاصرة ظاهرة فوضى السلاح والسلاح غير الشرعي وصولا إلى إنهائها، لاسيما من خلال الجهود التي تبذلها النساء. ويتحقق ذلك من خلال اتخاذ التدابير التشريعية والسياسات اللازمة للوصول بالمسلحين إلى الانسحاب من المجموعات المسلحة، وتسليم أسلحتهم، وإعادة تأهيلهم، وذلك توطئة لدمج بعضهم في المؤسسات الرسمية. كما يتحقق من خلال اتخاذ المجتمع الدولي التدابير الجادة اللازمة لمنع تدفق السلاح للبلدان التي تعصف بها النزاعات المسلحة.

بالإضافة لذلك، هناك فرص تتمثل في إحداث تحولات نوعية في مباحثات السلام وتعزيز إمكانية العبور الآمن من المرحلة الانتقالية إلى مرحلة الاستقرار الدستوري، وذلك لإنهاء التدهور الأمني. ويتحقق ذلك من خلال جعل عملية الانتقال الدستوري شمولية وتضمينية وغير إقصائية أو تهميشية. ولعل نقطة البدء الطبيعية في ذلك هي زيادة مشاركة النساء نوعيا وكميا فيها ودسترة مشاركة النساء السياسية.

ح- تحدي اتساع الفجوة بين النظرية والتطبيق فيما يتعلق بأجندة المرأة والسلام والأمن

1- طبيعة التحدي

مع أنه قد مر عشرون عاما على صدور القرار رقم 1325 عن مجلس الأمن وولادة أجندة المرأة والأمن والسلام، لم تزل الفجوة شاسعة بين الأجندة وبين الواقع العملي إذ ما زال تمثيل النساء في بعثات مفاوضات السلام محدودا. فنجد أن هناك سيدة واحدة فقط تشغل منصب مبعوث خاص للأمين العام للأمم المتحدة. ومع أن سياسات المنظمة الأممية قد أصبحت أكثر التزاما بتعيين مستشارين متخصصين في دمج منظور النوع الاجتماعي، فإن عمليات الدمج لم تصل إلى المستوى المطلوب بعد. هذا الأمر يثير الكثير من التساؤلات حول ما إذا كانت الأمم المتحدة والدول التي تنسق معها عند تسمية الوسطاء وأعضاء فريق العمل المعاون بحاجة إلى مزيد من الالتزام بتنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن، لاسيما فيما يتعلق ببعثات السلام.

2- الفرص المتاحة

تكمن الفرصة المتاحة في إحداث تحولات نوعية في نهج وسلوك المجتمع الدولي والمنظمات الأممية والدولية فيما يتصل بتنفيذ أجندة المرأة والأمن والسلام وتحديدا فيما يتعلق بالوساطة المستجيبة للنوع الاجتماعي. ويتحقق ذلك من خلال تعزيز جهود القيادات الموجودة في المؤسسات الدولية والأممية التي يتسم نهجها القيادي بالمهنية وبالحرص على دمج منظور النوع الاجتماعي. كما يتحقق من خلال صياغة وابتكار نماذج جديدة متنوعة لهياكل حوارات السلام بحيث تتمثل فكرة المساواة بين الرجال والنساء على المستوى النوعي والكمي، وذلك على أن يجري تأهيل بعثات السلام ورفع قدراتها من أجل تحقيق ذلك، وعن طريق شن حملات توعية.

خ- تحدي سيطرة النهج الذكوري خلال النزاعات المسلحة

1- طبيعة التحدي

تتسم مراحل النزاعات المسلحة بسيطرة النهج الذكوري. فخلال هذه المراحل، ينتشر استهداف النساء. كما تنتشر محاولات إسكات أصوات النساء اللاتي لديهن إسهام في الحيز العام والنساء اللاتي يبذلن جهودا للوساطة. كما تواجه النساء مناوأة رسمية وغير رسمية من الأطراف المشاركة في النزاع.

2- الفرص المتاحة

في هذا الصدد، هناك فرصة تكمن في أن نجاح النساء كوسيطات للسلام في حد ذاته يسهم في مواجهة النهج الذكوري ويقلص من آثاره. إن تحقيق النساء إنجازات ملموسة في الوساطة وفي إنهاء النزاعات المسلحة في محو الصور النمطية السلبية السائدة حول أدوار النساء.

سياسات النوع الاجتماعي لدى

إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام في الأمم المتحدة

في عام 2018، كان لدى إدارة الشؤون السياسية التي أصبحت الآن جزءا من إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام) ما مجموعُهُ 19 مستشارا ومستشارة للشؤون الجنسانية يعملون بدوام كامل وينتشرون في 16 بعثة ميدانية أو مبعوثية خاصة، منهم أربعة فقط (21 في المائة) في وظائف من الرتب العليا على النحو الذي أوصي به في سياق الاستعراضات

وعُيّن في عنصر الشرطة بالبعثات 12 مستشارا ومستشارة من المتخصصين في المسائل الجنسانية ومكافحة العنف الجنسي والجنساني (11)، و19 مستشارا ومستشارة للشؤون الجنسانية والحماية في العنصر العسكري)، ونُشر في جنوب السودان وهايتي فريقان متخصصان من شرطة الأمم المتحدة يركزان على مكافحة العنف الجنسي والجنساني. وكان هناك أيضا 21 مستشارا ومستشارة لشؤون حماية المرأة تُشروا في سبع من بعثات الأمم المتحدة الميدانية.

مجلس الأمن. تقرير المرأة والسلام والأمن. أكتوبر 2019، ص 34.

د- تحدي قلة الإلمام بقضايا ومنظور النوع الاجتماعي

1- طبيعة التحدي

يُعدُّ مستوى الإلمام بمنظور النوع الاجتماعي والحاجة إلى دمجه محدودا، وهو ما يعوق مشاركة النساء في الوساطة. في معظم بلدان المنطقة، ليس هناك تجميع كامل للمعلومات النوعية والكمية حول المشكلات والانتهاكات التي تواجهها النساء. وفي معظم الأحيان لا تتاح المعلومات التي يجري تجميعها للجهات المعنية في التوقيت المناسب. وفي كثير من البلدان، لا يتم إعداد بيانات مستجيبة للنوع الاجتماعي.

2- الفرص المتاحة

هناك فرصة لتعزيز الوعي والإلمام بمنظور النوع الاجتماعي والحاجة إلى دمجه. ويتحقق ذلك من خلال تدشين حملات توعية لاسيما من خلال الإعلام والمجتمع المدني. كما يتحقق ذلك من خلال بناء قدرات عدد أكبر من العاملين والعاملات في المؤسسات الرسمية على تجميع البيانات المقسمة حسب النوع الاجتماعي. كما يتحقق من خلال ترسيخ الفكرة التي مفادها أن تدخلات الجنسين في الوساطة لا ينبغي أن تقتصر على تناول "قضايا الرجال" و"قضايا المرأة" على نحو يَفصل بين الأمرين فصلا حادا تعسفيا، كما ويتحقق بتأسيس آليات تتيح الوصول للمعلومات المطلوبة بشكل شفاف وسهل. هناك حاجة أيضا لمراجعة سياسات المؤسسات الداخلية ومأسسة مشاركة النساء على كافة المستويات.

الإشارة إلى النساء أو النوع الاجتماعي في نص اتفاقات السلام

حدث ارتفاع ملموس في عدد الإشارات إلى المرأة في نصوص اتفاقات السلام. من بين 1168 اتفاق سلام موقع ما بين يناير / كانون الثاني 1990 ويناير / كانون الثاني 2014، تشير 18 في المائة منها فقط إلى المرأة أو إلى النوع الاجتماعي. ولكن، عند النظر إلى ما قبل وبعد اعتماد القرار 1325، فإن الفرق يبدو جليا. قبل عام 2000، تضمنت 11 في المائة منها فقط مثل هذه الإشارة. بعد عام 2000، ارتفعت هذه النسبة المئوية إلى 27 في المائة. ورغم أن هذه النسبة المئوية لا تزال منخفضة، إلا أن الاتجاه يبدو مشجعا. وطبقا لما تم رصده من قبل إدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة باستخدام المؤشرات العالمية بشأن تنفيذ القرار 1325، فقد تضمنت 50 في المائة من اتفاقات السلام الموقعة في 2014 إشارات ذات صلة بالمرأة والسلام والأمن، بزيادة عن نسبة 22 في المائة في عام 2010.

راديكا كومراسوامي وآخرون (2015). منع النزاع وتحويل العدالة وضمان السلام. دراسة عالمية حول تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325. هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

ذ- تحدي ضآلة الموارد المالية المتاحة

1- طبيعة التحدي

ما يزال حجم الموارد المالية المتاحة لتعزيز مشاركة النساء في الوساطة ضئيلا. إن حجم الموارد لا يتناسب مع حجم المتطلبات التي ينبغي الوفاء بها ضمن سياق دعم إسهامات النساء في الوساطة. وتشمل هذه المتطلبات استكمال تأهيل النساء الوسيطات، وإعداد البرامج اللازمة في هذا الصدد، وتبادل الخبرات مع شبكات الوساطة في أقاليم العالم الأخرى. ولقد ترتب على جائحة كوفيد 19 تراجع حاد في الاقتصاد العالمي. ففي جميع دول العالم، تراجع الدخل العام، وفقدان وظائف، وتعرضت الموارد الموجودة لضغوط قاسية. كما اضطر عدد كبير من الدول لاعتماد سياسات انكفائية وتقليص انخراطها في النزاعات المسلحة. وكان من تداعيات ذلك تعرض المنظمات الدولية والإقليمية لقيود مالية شديدة.

2- الفرص المتاحة

هناك فرصة لمواجهة هذا التحدي تتمثل في تطوير سياسات التمويل تطويرا نوعيا وكميا. ويتحقق ذلك أولا من خلال تعزيز قدرات عضوات وأعضاء المؤسسات المعنية بشؤون المرأة فيما يتصل بالتمويل، ومن خلال الحصول على المساعدة من الجهات ذات الخبرة في مجال التمويل. كما يتحقق من خلال اقتراح صيغ تمويل متوازنة تتصاعد تصاعدا تدريجيا. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري الاستفادة من التجارب الناجحة التي حققتها دول عربية فيما يتعلق بتصميم نماذج مبتكرة للتمويل وتعبئة الموارد. ومن التجارب والممارسات الجديرة بالدراسة في هذا الصدد تجربة المملكة الأردنية الهاشمية في إنشاء آلية تمويلية تضمن تنفيذ جميع ركائز الخطة الوطنية لتنفيذ أجندة المرأة والأمن والسلام.

القسم السادس: نقاط القوة التي يمكن البناء عليها

إن الخصائص الفريدة التي تتمتع بها الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام تمثل نقاط قوة يمكن من خلالها للشبكة توليد قيمة مضافة في جهود الوساطة النسائية إقليميا ودوليا على عدة مستويات. في الفقرات الآتية أبرز نقاط القوة:

أ- خبرات جامعة الدول العربية في الوساطة والدبلوماسية وجهود السلام

من المتوقع أن تستفيد الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام من خبرات الوساطة والدبلوماسية وبناء السلام التي تراكمت لدى جامعة الدول العربية باعتبارها الجهة الراعية للشبكة. لقد تأسست جامعة الدول العربية منذ خمسة وسبعين عاما. خلال هذه المدة، واكبت جامعة الدول العربية وانخرطت في عدد كبير من عمليات السلام والجهود الدبلوماسية. وقد نتج عن ذلك تراكم خبرة وذاكرة مؤسسية عميقة فيما يتعلق بالوساطة وفض النزاعات المسلحة عبر الوسائل السلمية والممارسات الدبلوماسية الفضلى.

ب- طبيعة الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام كشبكة حكومية-دولية intergovernmental

من المتوقع أن تستفيد الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام من السمة الفريدة التي تتسم بها وهي أنها شبكة حكومية دولية حيث إن تعيين العضوات الوسيطات بها يستند على ترشيح الدول الأعضاء بالجامعة واعتماد الجامعة للترشيح. في واقع الأمر، إن السمة الرسمية للشبكة العربية للنساء وسيطات السلام هي ترجمة لالتزام الدول بأجندة المرأة والأمن والسلام. وفي ذات الوقت، فإن وجود الشبكة نفسه يعزز بناء التزام الدول الأعضاء بأجندة المرأة والأمن والسلام واستدامته. إن هذه السمة للشبكة تفرض أن يكون هناك تنسيق واسع ودائم بين الشبكة وبين الحكومات والمؤسسات الرسمية ذات العلاقة. كما سيزيد من ذلك التنسيق كون الشبكة الجهة الراعية للشبكات الوطنية للنساء وسيطات السلام التي من المزمع أن تؤسسها الدول الأعضاء. كل هذا يتيح الفرصة للاستفادة من الخبرات والإمكانات المتوفرة لدى الدول الأعضاء في الوساطة والدبلوماسية. كما إن كون الشبكة ذات طابع حكومي دولي تتبع جامعة الدول العربية يُكسب عملها وجهود العضوات الوسيطات صفة الرسمية بأعلى درجاتها. وهذا يعزز وضعية الشبكة وشرعيتها. كما إن التنسيق مع الدول الأعضاء من شأنه أن يذلل الكثير من العقبات الإدارية. بالإضافة إلى ذلك، فإن دعم الدول الأعضاء للشبكة العربية للنساء وسيطات السلام وللشبكات الوطنية للنساء وسيطات السلام سييسر للشبكة العربية أن تلعب دور المَحضن الذي يرعى الشبكات الوطنية.

باختصار، إن من عناصر تفرد وتميز الشبكة تحقيق أعلى درجة من التكامل بين المستوى الإقليمي الرسمي لوساطة النساء والمستوى الوطني الرسمي لوساطة النساء.

ت- منطقة زاخرة بتطبيقات متنوعة للوساطة

تتميز الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام بأن المنطقة التي تتحرك فيها تعتبر مركزا من مراكز العالم، وهي منطقة شهدت عمليات سلام ووساطة كثيرة خلال الحقبة الماضية. خلال الحقبة الماضية، اندلعت نزاعات مسلحة خارجية وداخلية في عدد كبير من بلدان المنطقة العربية. وصُممت ونُفذت عمليات سلام وحوارات وطنية متنوعة. وقد جرى اعتماد نماذج وصيغ متنوعة للوساطة في حل عمليات السلام والحوارات الوطنية تلك. وقد شاركت نساء في بعض جهود الوساطة تلك. ومن المتوقع أن تستفيد الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام من هذا التنوع ومن هذه النماذج المختلفة.

ث- منطقة زاخرة بنساءٍ حققن مفهوم *سيدة الدولة*

تتميز الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام بأنها تعمل في منطقة برز فيها عدد متميز من النساء الرائدات في الحيز العام، واللاتي استلهمن مفهوم *سيدة الدولة* وشاركن في العمل الدبلوماسي، وهو ما يتيح نقل هذه الخبرات لوسيطات الشبكة والوسيطات العاملة في الشبكات الوطنية. مع أن النساء في المناطق قد تعرضن لتهميش فيما يتصل بالمشاركة في الحيز الرسمي وفي الوساطة عموما، وعلى الرغم من سياسات السقف الزجاجي، فقد تسنى لعدد لا يستهان به من النساء إزالة قدر كبير من القيود وفرضن أنفسهن على الساحة في جميع بلدان المنطقة بلا استثناء كسيدات دولة. ***سيدة الدولة*** هي سيدة شغلت مناصب رفيعة وقيادية في الحيز الرسمي، وتمرست في أعمال الحكومة والعمل الدبلوماسي، واكتسبت خبرة وأبدت حصافة ونبوغا في تسيير الشأن العام. فلقد برزت مجموعة من النساء في مختلف الوزارات ذات العلاقة. كما أن هناك عددا لا يستهان به من عضوات المجالس النيابية المخضرمات، والعاملات بالمجالس القومية، والشخصيات العامة اللاتي راكمن خبرة ومعرفة فنية رفيعة في العمل العام عموما والوساطة خصوصا. وقد برزت في أوساط سيدات الدولة تقاليد وممارسات مهنية فُضلى. ومما تجدر ملاحظته أن عددا كبيرا من سيدات الدولة في المنطقة العربية قد دعمن تأسيس الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام. ومن المتوقع أن يواصلن دعم الشبكة خلال مرحلة عملها. كما تجدر الإشارة إلى أن جامعة الدول العربية قد أطلقت مشروعا لتأسيس ***قاعدة بيانات*** *للتعريف بالنساء العاملات في المجال الدبلوماسي* **بما في ذلك** المنظمات بالمنطقة والمنظمات الدولية. وقد أُطلق هذا المشروع

بالتنسيق مع الدول الأعضاء. باختصار، إن الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام لن تبدأ عملها من الصفر، بل ستبني على جهود تراكمت وستستفيد من الزخم المتوفر.

ج- إمكانية بناء شراكات مع شبكات النساء وسيطات السلام في العالم

يمثل وجود عدد من شبكات النساء وسيطات السلام على مستوى العالم عامل قوة إذ إنه يمكن للشبكة العربية للنساء وسيطات السلام بناء شراكات معها. لقد جاء تأسيس معظم هذه الشبكات كثمرة لجهود المجموعات النسائية والجهات الفاعلة الأخرى الرامية إلى رفع مستوى مشاركة النساء في الساحة الدبلوماسية وتسوية النزاعات المسلحة. وقد تسنى لهذه الجهود أن تُسمع العالم أصوات النساء. الجدير بالإشارة أن بعض هذه الشبكات النسائية للوساطة وشبكة المرأة العربية للنساء وسيطات السلام تتقاطع في بعض المهام والنطاق. فمثلا تتقاطع شبكة النساء الوسيطات لبلدان المتوسط مع شبكة المرأة العربية للنساء وسيطات السلام في نطاق بعض البلدان ولكن تتميز شبكة المرأة العربية للنساء وسيطات السلام بأنها بالإضافة لكونها تضم البلدان العربية في حض المتوسط فإنها أيضا تضم بلدان الخليج العربي.

الفقرات الآتية تتضمن تعريفا موجزا ببعض هذه الشبكات:

أ- مبادرة الوساطة لبلدان المتوسط. Initiative on Mediation in the Mediterranean[11]

تأسست المبادرة في يناير 2017 ضمن سياق انضمام إيطاليا إلى مجلس الأمن الدولي كعضو غير دائم. ترى إيطاليا في هذه المبادرة تعزيزا لمساهمتها في جهود "بناء السلام للغد". كما جاءت المبادرة انطلاقا من الاعتراف بالحاجة إلى تعزيز مشاركة المرأة في منطقة رئيسية للسلام والاستقرار العالميين، قررت إيطاليا إنشاء شبكة وسطاء متوسطية. المبادرة واحدة من المبادرات الرئيسية للولاية الإيطالية في مجلس الأمن وتجمع بين دور إيطاليا في منطقة البحر الأبيض المتوسط والتزامها بالحل السلمي للنزاعات المسلحة وتعزيز سياسات المساواة بين الجنسين. كما جرى تضمين إنشاء مبادرة الوساطة لبلدان المتوسط في خطة العمل الوطنية الإيطالية الثالثة (NAP) بشأن المرأة والسلام والأمن للفترة 2016-2019. وتختص بالترويج لهذه المبادرة وزارة الخارجية الإيطالية والتعاون الدولي بالتعاون مع معهد العلاقات الدولية (IAI) Istituto Affari Internazionali ، وشبكة المرأة في الأمن الدولي (WIIS) Women in International Security Italy وهي شبكة عالمية تهدف إلى تعزيز الدور القيادي للمرأة وتمكينها مهنيا في مجال السلام والأمن الدوليين.

ب- شبكة النساء الوسيطات ببلدان الشمال.[12] Nordic Women Mediators Network (NWM)

شبكة النساء الوسيطات ببلدان الشمال هي شبكة من النساء من بلدان الشمال الأوروبي الخمسة ـ (الدنمارك وفنلندا وأيسلندا والنرويج والسويد) ـ تضم نساء يتمتعن بالخبرة المهنية في مجال الوساطة في النزاعات المسلحة وبناء السلام والمفاوضات. أطلقت الشبكة في أوسلو في نوفمبر 2015. تنطلق الشبكة في عملها من التزام أعضائها بالسعي لترسيخ السلام المستدام من خلال المشاركة الشاملة والهادفة للمرأة في جميع مراحل عمليات السلام. الشبكة إطار لإشراك نساء الشمال في المناصرة والمشاركة العملية لدعم السلام. تتمتع الوسيطات عضوات الشبكة بخبرات مهنية متنوعة بما في ذلك الخبرات ذات الصلة بالعمل الدبلوماسي وبالقانون الدولي وبالمنظمات الأممية والدولية كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمجتمع المدني. وتسهم عضوات الشبكة في عدد من القضايا ذات الصلة بجميع مراحل عمليات السلام. ويشمل ذلك الوساطة، وترتيبات وقف إطلاق النار، والإصلاح الدستوري، والعلاقات المدنية العسكرية، والقانون الإنساني الدولي، وحقوق الإنسان، والاتصالات، والاستراتيجيات الشاملة. ويُعد النهوض بالمرأة في المفاوضات والوساطة وجميع مراحل صنع السلام في صميم عمل الشبكة. تعد الشبكة إطارا إقليميا يرتكز على شبكات الوسطاء الوطنيات في جميع بلدان الشمال الأوروبي الخمسة.

ت- شبكة النساء الأفريقيات في منع النزاعات المسلحة والوساطة The Network of African Women in Conflict Prevention and Mediation (FemWise-Africa)[13]

الشبكة عبارة عن مبادرة للاتحاد الإفريقي تهدف إلى إنهاء تغييب النساء عن جهود الوساطة رفيعة المستوى التي يبذلها الاتحاد الإفريقي. تأسست الشبكة في يوليو 2017. وهي تهدف إلى إصلاح الخلل المتمثل في أن معظم المبعوثين الخاصين للاتحاد الأفريقي إلى مناطق الصراع هم من الرجال. معظمهم من رؤساء الدول السابقين وغيرهم من كبار المسؤولين السابقين. أما مشاركة النساء في هذه الجهود فهي محدودة للغاية. الشبكة ثمرة من ثمار سياسات المساواة بين الجنسين التي تبناها الاتحاد الإفريقي. وتتضمن هذه السياسات تعميم منظور النوع الاجتماعي في بنيان السلام والأمن الإفريقي. الشبكة آلية فرعية لهيئة

[11] https://womenmediators.net/

[12] https://nordicwomenmediators.org/

[13] https://www.peaceau.org/uploads/final-concept-note-femwise-sept-15-short-version-clean-4-flyer.pdf

الحكماء المكونة من خمسة أعضاء وشبكة عموم أفريقيا الموسعة للحكماء14 (PanWise). جدير بالذكر أن ثلاثة من أعضاء هيئة الحكماء الخمسة هم من النساء. يضم FemWise-Africa شخصيات معروفة وشبابا وخبراء في الوساطة. وقد اعتمد نحو 60 مهنيا حتى الآن، وقد نشر الاتحاد الأفريقي نموذج طلب للانضمام إلى الأعضاء الجدد. بصرف النظر عن المشاركة في الجمعية العمومية للشبكة التي تُعقد مرة واحدة على الأقل سنويا، يمكن للاتحاد الأفريقي انتداب خبراء الوساطة المعتمدين لدعم جهود السلام في البلدان التي عصفت بها الأزمات والنزاعات المسلحة. وقد لعب عدد من القيادات النسائية البارزة في إفريقيا أدوارا مهمة في الوساطة التي يقودها الاتحاد الأفريقي. ويشمل ذلك رئيسة ليبيريا السابقة إلين جونسون سيرليف، والرئيسة المؤقتة السابقة لجمهورية أفريقيا الوسطى كاثرين سامبا بانزا، ونائبة الرئيس الأوغندي السابقة الدكتورة سبيسيوزا كازيبوي، وجراسا ماشيل، رئيس مؤسسة جراسا ماشيل ومقرها جنوب أفريقيا. وهذا يدل على أن مشاركة المرأة في المناصب القيادية يمكن أن تساهم في نهاية المطاف في توسيع مجموعة الوسطاء من النساء في أفريقيا.

ث- التحالف العالمي للشبكات الإقليمية للنساء الوسيطات

The Global Alliance of Regional Women Mediator Networks[15]

التحالف العالمي للشبكات الإقليمية للنساء الوسيطات منصة جامعة على مستوى المعمورة تضم شبكات إقليمية للنساء وسيطات السلام. التحالف والشبكات التي يضمها ثمرة لحركة نسائية عالمية لتعزيز مشاركة المرأة وتأثيرها الإيجابي في عمليات السلام على جميع المستويات. يضم التحالف مبادرة الوساطة لبلدان المتوسط. Initiative on Mediation in the Mediterranean، وشبكة النساء الوسيطات ببلدان الشمال. Nordic Women Mediators Network (NWM) ، شبكة النساء الأفريقيات في منع النزاعات المسلحة والوساطة The Network of African Women in Conflict Prevention and Mediation (FemWise-Africa)، والشبكة العربية للنساء وسيطات السلام التباعة لجامعة الدول العربية. والنساء الوسيطات في بلدان الكومونولث Women Mediators Across the Commonwealth. التحالف مفتوح لانضمام المزيد من شبكات النساء الوسيطات ويوفر الدعم للبلدان والمنظمات متعددة الأطراف التي أبدت اهتماما بإنشاء أو دعم مبادرات مماثلة. ينشد التحالف تحقيق التكامل والتنسيق بين الشبكات. كما يعد تجسيدا لمحاولة صدور صوت جماعي موحد يعبر عن المصالح الكلية لشبكات النساء الوسيطات مع الحفاظ على استقلال كل شبكة وخصوصيتها. ارتكز تأسيس التحالف على الزخم الذي اكتسبته الشبكات الإقليمية وعلى الدعم القوي الذي تحصل عليه من أطراف كثيرة منها الأمم المتحدة، وهو ما عزز القناعة التي مفادها أن توحيد القوى يعزز احتمالات تحقيق الأهداف المشتركة. هذا، وتجدر الملاحظة إلى أن عددا من البلدان العربية قد أسهمت في تأسيس التحالف. فقد دعت جمهورية مصر العربية في أكتوبر 2017 في كلمتها أمام جلسة النقاش المفتوح السنوية للمرأة والسلم والأمن بصفتها عضو غير دائم بمجلس الأمن آنذاك، إلى إنشاء تحالف عالمي للشبكات الإقليمية للنساء وسيطات السلام، وعلى هامش جلسة النقاش المفتوح للمجلس في أكتوبر 2018، رعت مصر بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في نيويورك أول اجتماع للتحالف العالمي حضرته أكثر من 150 شخصية نسائية حول العالم وكل الشبكات الإقليمية الأعضاء في التحالف الآن وذلك للتباحث حول أهداف التحالف.

هذا وقد انطلق تأسيس التحالف من عدد من المنطلقات. أولا، الصوت الجماعي له تأثير أقوى من الصوت الفردي. ثانيا، مع أن كل شبكة لديها خصوصياتها، فالشبكات جميعا تربط بينها جهودها المشتركة التي تهدف إلى ضمان انخراط النساء في عمليات السلام في جميع أنحاء العالم، سواء على طاولة المفاوضات الرئيسية كوسيطات أو مفاوضات، أو كمساهمات في عمليات آليات التشاور وبناء السلام. إن الاستناد على نقاط القوة والرؤى والتجارب المختلفة للشبكات المختلفة يتيح الفرصة لمتابعة المشاركة الهادفة للمرأة في جميع مراحل عمليات السلام بطرق متكاملة. ثانيا، إن الجهد الجماعي يسهّل الحوار مع الجهات الدولية الفاعلة في الوساطة وبناء السلام للتأكد من أن المبادئ تترجم فعلا في صورة سلوك وتطبيقات. وباعتباره منصة عالمية، يُسهل التحالف تبادل المعلومات والتعاون والأنشطة المشتركة. إن الشبكات وأعضائها يتمتعون بخبرات ونقاط قوة مختلفة. رابعا، إن الشبكات المختلفة تعمل في كثير من الحالات في نفس البلدان، وفي نفس الصراعات، وسيكون التحالف العالمي قادرا على تسهيل التنسيق بين أنشطتها. أخيرا، تضم هذه الشبكات معا أكثر من ثلاثمائة عضو - أكثر من ثلاثمائة امرأة مؤهلة في مجال بناء السلام والوساطة. إن دور التحالف العالمي هو تسليط الضوء على هؤلاء النساء والخبرات التي يتمتعن بها وإسهاماتهن في السلام.

---

[14] The five-member Panel of the Wise and the expanded Pan-African Network of the Wise (PanWise). subsidiary mechanism of the five-member Panel of the Wise and the expanded Pan-African Network of the Wise (PanWise). Three of the five members of the Panel of the Wise are women.

[15] https://globalwomenmediators.org/

وصول النساء للمناصب القيادية يعزز مشاركتهن في الوساطة

عددٌ قليلٌ من القيادات النسائية البارزة لعبن دورا في الوساطة التي يقودها الاتحاد الأفريقي، مثل رئيسة ليبيريا السابقة إلين جونسون سيرليف، والرئيسة المؤقتة السابقة لجمهورية أفريقيا الوسطى كاثرين سامبا بانزا، ونائبة الرئيس الأوغندي السابقة الدكتورة سبيسيوزا كازيبوي، وجراسا ماشيل، رئيس مؤسسة جراسا ماشيل ومقرها جنوب أفريقيا. وهذا يدل على أن مشاركة المرأة في المناصب القيادية يمكن أن تساهم في نهاية المطاف في توسيع مجموعة الوسطاء من النساء في أفريقيا.

Institute for Security Studies. FemWise Set to Boost Women's Roles in Peace Processes .2018.

إن هناك فرصة لبناء شراكات بين الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام وجميع الشبكات الإقليمية والدولية القائمة. لقد جاء تأسيس معظم هذه الشبكات كثمرة لجهود المجموعات النسائية والجهات الفاعلة الأخرى الرامية إلى رفع مستوى مشاركة النساء في الساحة الدبلوماسية وتسوية النزاعات المسلحة. وقد تسنى لهذه الجهود أن تُسمع العالم أصوات النساء. إن دراسة باقة اختصاصات كل شبكة وحُزمة الأولويات التي اختارتها، ستفيد الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام عند تحديد باقة اختصاصاتها وحزمة أولوياتها. وعليه، فمن المتوقع أن يتسنى للشبكة العربية للنساء وسيطات السلام وكل من هذه الشبكات الدولية تبادل الخبرات والدروس المستفادة، وتشارك المعلومات والممارسات الفضلى، وتوفير الدعم الفني واللوجستي، والتعاون في حملات الترويج والتنسيق في النشاطات والفعاليات.

بالإضافة إلى ذلك، فإنه من المتاح للشبكة العربية للنساء وسيطات النساء الاستفادة من تنوع الخصائص التنظيمية لشبكات الوساطة الدولية. فهذه الشبكات الدولية وهياكلها التنظيمية تختلف فيما بينها فيما يتصل بصيغة العلاقات الداخلية، وفيما يتصل بصيغة مقاربتها لعلاقاتها الخارجية. فهناك هياكل تنظيمية يغلب عليها الطابع الأفقي بينما هناك هياكل تنظيمية يغلب عليها الطابع الرأسي. وهناك هياكل تنظيمية تعتمد مستوى أعلى من الصرامة، وغيرها تفضل التوسع في اعتماد مفهوم المرونة. وعليه، فإن رسم خريطة دقيقة للشبكات الموجودة على مستوى البنية والهياكل التنظيمية ونماذج وصيغ العمل سيُفيد الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام عند رسم خريطة بنيتها التنظيمية، وعند اختبار نجاعة تلك البنية التنظيمية. بجانب ذلك، إن شبكات النساء الوسيطات الدولية تختلف فيما بينها من حيث سياسات ومعايير وإجراءات للعضوية. فبعضها يعتمد تصورا أكثر تحفظا فيما يتعلق بالانضمام لها، بينما يعتمد البعض الآخر سياسات أكثر انفتاحا للانضمام إليها. يترتب على ذلك أن دراسة سياسات العضوية التي تعتمدها الشبكات الدولية القائمة سيفيد الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام في صياغة سياسات عضوية مرنة ومناسبة لوضعها تنعكس إيجابا على الأداء. بالإضافة إلى ذلك، إن دراسة سياسات التمويل التي تعتمدها الشبكات الدولية القائمة سيفيد الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام في صياغة سياسات تمويل واقعية تناسب متطلباتها الخاصة.

إن التكامل بين شبكات الوساطة يوفر عدد من الفرص تتمثل في الرسائل التعاونية والمناصرة والضغط.

ألكسندر برمابل - باحث بمشروع الوسطاء بمعهد الدراسات العليا بجنيف.

ح- إرث من جهود تعزيز دور النساء في بناء السلام والأمن في المنطقة العربية - بيئة إقليمية مواتية

تمثل الجهود التي بذلت والإنجازات التي تحققت في الساحة العربية خلال العقود الماضية فيما يتصل برفع مستوى مشاركة النساء وتمكينهن في الحياة السياسية، والتي قادت معظمها جامعة الدول العربية، إرثا يمكن للشبكة العربية لوسيطات السلام الاستفادة منه. لقد بذلت جامعة الدول العربية جهود حثيثة في مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لتعزيز دور المرأة في كافة المجالات، وإنهاء العنف المعنوي والمادي الذي يمارس ضدهن ضمن سياق حماية المرأة وتعزيز أدوارها في بناء السلام والأمن في المنطقة، وقد أسفرت هذه الجهود عن تحقيق عدد من الإنجازات وفيما يلي، بعضا منها:

أولا: إنشاء لجنة المرأة العربية

في عام 1971، أسست جامعة الدول العربية لجنة المرأة العربية بموجب القرار 2828 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية. إن لجنة المرأة العربية لجنة فنية مختصة تعمق من التعاون العربي الرسمي المشترك فيما يخص شئون المرأة في جميع المجالات. وتعمل حاليا إدارة المرأة والأسرة والطفولة بالقطاع الاجتماعي بالجامعة بصفتها الأمانة الفنية للجنة المرأة العربية على وضع الاستراتيجيات والبرامج المعنية بالنهوض بوضع المرأة في المنطقة العربية ودعم حقوقها وتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال التمكين الاقتصادي والسياسي وحمايتها في أوقات السلم وأثناء فترات عدم الاستقرار والنزاعات المسلحة وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات ومتابعة التقدم المحرز في مجال تنفيذ الدول للمعاهدات والمواثيق الدولية ذات العلاقة.

ثانيا: القرارات ذات الصلة

تتقاطع جهود الجامعة فيما يتصل بأجندة المرأة والسلام والأمن مع تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولعل أهم هذه القرارات قرار مجلس الأمن رقم 1325 لسنة 2000 المعني بأجندة المرأة والأمن والسلام، والقرارات اللاحقة له. وقد أكدت هذه الحزمة من القرارات على أهمية إشراك المرأة في جميع مراحل منع النزاع وحفظ السلام وحل النزاعات المسلحة وبناء السلام.

ثالثا: دمج منظور النوع الاجتماعي في مشروع إدارة النزاعات المسلحة

يهدف مشروع إدارة النزاعات المسلحة بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى دعم قدرات وإمكانات الأمانة العامة فيما يتصل بمواجهة التحديات التي تفرضها الأزمات في المنطقة في مرحلة النزاعات المسلحة ومرحلة ما بعد النزاعات المسلحة، وتعزيز وسائل الإنذار المبكر. كما يهدف إلى تأسيس منصة جديدة للتعاون العربي وتعزيز القدرات للعاملين في مجال مواجهة الأزمات في الدول العربية، بالإضافة إلى دمج منظور النوع الاجتماعي في جميع عناصر المشروع انطلاقا من أن مستوى تعرض النساء والفتيات للمخاطر عموما ولآثار النزاعات المسلحة خصوصا أعلى بكثير من مستوى تعرض الرجال له.

رابعا: الندوات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في حالات الطوارئ وتبنى منظور النوع الاجتماعي

ضمن إطار دمج منظور النوع الاجتماعي في مشروع إدارة النزاعات المسلحة، نظمت جامعة الدول العربية بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة كرامة الندوة الإقليمية حول المساواة بين الجنسين في حالات الطوارئ، عام 2014 بالمملكة الأردنية الهاشمية. هدفت الندوة إلى تحديد وسائل دعم مشاركة المرأة في صنع السلام وضمان حماية المرأة من جميع أشكال العنف خلال أوقات النزاع والطوارئ. كما جرت مناقشة سبل المساواة بين الجنسين على مائدة التفاوض وفي عمليات السلام، ووضع خطط عمل وطنية للمجتمع المدني بشأن المرأة والسلام والأمن داخل المنطقة.

وفي عام 2015، عقدت جامعة الدول العربية منتدى النوع الاجتماعي والنزاعات المسلحة، بالتعاون مع المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية، ومنظمة كرامة في نيويورك. وقد تزامن انعقاد المنتدى مع الاحتفال بالذكرى الخامسة عشرة لقرار مجلس الأمن 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن. وقد سلط المنتدى الضوء على أهمية معالجة الانتهاكات المنهجية المرتكبة ضد النساء والفتيات في مناطق النزاع في جميع أنحاء المنطقة العربية والتي تزيد زيادة كبيرة نتيجة محدودية جهود الوقاية وخدمات الإغاثة والإنعاش وإعادة التأهيل للضحايا.

خامسا: الاستراتيجية الإقليمية للمرأة والأمن والسلام

أعدت جامعة الدول العربية بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة الاستراتيجية وخطة العمل الإقليمية للمرأة والأمن والسلام وخطة العمل التنفيذية التي حملت عنوان "حماية المرأة العربية: الأمن والسلام".[16] وقد اعتمدت الاستراتيجية بموجب القرار رقم (7966) الذي أصدره مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية في دورة المجلس العادية الـ (144) عام 2015. إن جوهر الرؤية الحاكمة للاستراتيجية هو ضمان حق المرأة العربية في الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي في أوقات الحرب والسلام وحصولها على حقوقها كاملة دون تمييز، وتعزيز دورها في مجتمع تسوده العدالة والمساواة. كما تهدف الاستراتيجية إلى وضع إطار عربي عام يعمل على استحداث بيئة حساسة للنوع الاجتماعي، ويحفز سائر الجهات العربية ذات الصلة وصانعي القرار على المستوى الإقليمي العربي وعلى المستوى الوطني على العمل الفعلي لحماية المرأة من كل أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي والذي تتعرض له خاصة في أوقات الحروب والاحتلال والنزاعات المسلحة.

سادسا: تأسيس لجنة طوارئ لحماية النساء

أطلقت جامعة الدول العربية بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة مبادرة لتأسيس لجنة الطوارئ لحماية النساء أثناء النزاعات المسلحة بالمنطقة العربية كلجنة منبثقة عن لجنة المرأة العربية. وقد اعتُمدت اللجنة بموجب قرار رقم 8374 الصادر عن أعمال الدورة 151 لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري. وتعمل اللجنة على وضع برامج وقائية وإغاثية وقانونية لمواجهة الانتهاكات والمحاسبة عليها، وإصدار التقارير الدورية للمتابعة والتحليل.

سابعا: تصميم برامج تعزيز القدرات للدول الأعضاء فيما يتصل بالخطط الوطنية للمرأة والسلام والأمن

صممت جامعة الدول العربية برامج بناء القدرات للدول الأعضاء فيما يتصل بالخطط الوطنية للمرأة والأمن والسلام. الغرض من البرنامج رفع مستوى وعي النساء وإحاطتهن بمفهوم الخطة الوطنية للمرأة والسلام والأمن وبالتحديات التي تواجههن ومخاطر النزاعات المسلحة وكيفية إسهامهن في رفع مستوى الحماية الرسمية والواقعية للمرأة.

ثامنا: المؤتمر الوزاري رفيع المستوى حول تعزيز دور المرأة في مجتمعات ما بعد النزاع في المنطقة العربية

عقدت جامعة الدول العربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي مؤتمر تعزيز دور المرأة في مجتمعات ما بعد النزاع في المنطقة العربية. وقد جاء عقد المؤتمر لإلقاء الضوء على طرق تفعيل القرارات الدولية ذات الصلة لتعزيز مشاركة النساء في المنطقة العربية في عمليات السلام ومراحل التعافي وإعادة البناء.

****

[16] هيفاء أبو غزالة (2015). الاستراتيجية الإقليمية للمرأة والامن والسلام. جامعة الدول العربية. منظمة المرأة العربية. هيئة الأمم المتحدة للمساوة بين الجنسين وتمكين المرأة. هيفاء أبو غزالة (2015). الاستراتيجية الإقليمية للمرأة والامن والسلام. جامعة الدول العربية. منظمة المرأة العربية. هيئة الأمم المتحدة للمساوة بين الجنسين وتمكين المرأة.
http://elibrary.arabwomenorg.org/Content/13268_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85.pdf

القسم السابع: الوساطة الرقمية

أ- الوساطة الرقمية

الوساطة الرقمية هي الوساطة التي تعتمد اعتمادا واسع النطاق على إمكانيات التقنية الحديثة والمعلوماتية والرقمنة والاتصال الرقمي. فهناك عدد من طرق وتطبيقات محددة لاستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات التي يمكن الاستفادة منها استفادة مباشرة في الوساطة لتسوية النزاعات المسلحة. ويُعدُّ بروز الوساطة الرقمية امتدادا لزيادة مستوى اعتماد البشر والمجتمعات على تقنيات المعلومات والاتصالات. فمثلما أن تقنية المعلومات والاتصالات قد أصبحت وسيلة أساسية للتواصل وبناء المعرفة بكل صورها في عدد هائل من مجالات حياة البشر والمجتمعات، فقد أصبحت وسيلة أساسية أيضا للتواصل والمعرفة في العلاقات الدولية والوساطة. وكما هو حال الوساطة على أرض الواقع، فإن الغاية العليا للوساطة الرقمية هي تسوية النزاعات المسلحة وبناء السلام حفاظا على أرواح البشر. أي أن الإنسان هو محور جهود الوساطة الرقمية أيضا. لكن دور الوساطة الرقمية ازداد بروزا نتيجة انتشار جائحة كوفيد 19 التي فرضت الالتزام بالتباعد الاجتماعي أو الجسدي. فقد أدى ذلك إلى فرض قيود غير مسبوقة على الحركة وإغلاقات على المستوى الوطني وعلى المستوى العالمي وعلى حركة السفر. وفي ضوء فداحة الخسائر التي أدت إليها الجائحة، وبروز شاغل إمكانية حصول جائحات مستقبلا، اتجهت الأنظار أكثر وأكثر للحوار والتفاوض الرقمي أو الافتراضي كبديل للحوار والتفاوض على أرض الواقع. وقد مثل التوسع في الوساطة الرقمية استجابةً لنداء الأمين العام للأمم المتحدة لوقف إطلاق النار على مستوى العالم The global call for ceasefire الذي أطلقه في مارس 2020.

لقد نتج عن زيادة اللجوء للتواصل الرقمي ولادة ما نسميه بالمقاربة الرقمية والدبلوماسية الافتراضية. جوهر المقاربة الرقمية أن دور التقنيات الرقمية كوسيط أساسي في التواصل الإنساني والمجتمعي آخذٌ في الازدياد في جميع مجالات حياة الأفراد والمجتمعات آخذ في الازدياد، وأنه يترتب على ذلك وجوب أخذ هذا التطور في الاعتبار دوما عند تناول أي ظاهرة أو مسلك إنساني. وهذا يشمل النزاعات المسلحة وسبل تسويتها.

وضمن هذا السياق، برز السؤال عن دور النساء الوسيطات في تعزيز الجهود الرامية إلى تعزيز جهود الوساطة وبناء السلام ضمن مرحلة انتشار جائحة كوفيد 19 بطبيعتها الخاصة. وقد سلطت شبكات الوساطة النسائية الضوء على هذا السؤال وأطلقت مبادرات للتحاور والتشاور حول كيفية تنسيق الجهود والتعاون في مواءمة جهود الوساطة مع الواقع الجديد ومتطلباته. وقد اتضح أن أولى الخطوات التي من الضروري اتخاذها في هذا الصدد مشاركة المعلومات وتبادل الدروس وتكوين رؤى مبتكرة لضمان استمرار جهود الوساطة.

على أنه ينبغي فهم أن بروز الوساطة الرقمية لا يعني بالضرورة أنها ستحل بالكامل محل الوساطة الشخصية في أرض الواقع، بل إن الاعتماد عليها سيكون بجانب الاعتماد على الوساطة الشخصية في أرض الواقع. حتى خلال مرحلة انتشار جائحة كوفيد 19، شهد العالم استمرار عدد من عمليات الوساطة والتفاوض بين أطراف متنازعة اعتمادا على اللقاءات الشخصية في أرض الواقع، على الأقل بصورة جزئية. وفي ضوء أهمية اللقاء الشخصي في أرض الواقع لضمان سرية وكفاءة التفاوض، وفي ضوء أهمية اللقاء الشخصي في أرض الواقع لبناء الثقة والاطمئنان والتفاهم، فإنه في الأوقات التي لا يكون فيها شاغل الجائحة قائما، من المتوقع أن تعتمد عمليات الوساطة في المستقبل على الجمع بين الوساطة الشخصية في أرض الواقع والوساطة الرقمية في المجال الافتراضي.

ب- أبرز المزايا العامة للوساطة الرقمية[17]

يمكن للوساطة الرقمية أن تسهم في تعزيز جهود الوساطة واستحداث فرص كثيرة لبناء السلام. الفقرات الآتية تتضمن أبرز تلك المزايا بإيجاز.

1- توفير معلومات متناسقة ومتطابقة لأطراف النزاع

تنطوي الوساطة الرقمية على إمكانية مساعدة أطراف النزاع المسلح على تفادي الانجراف للمواجهة العسكرية. كثير من المواجهات العسكرية تندلع نتيجة نشوء فجوة معلوماتية بين الأطراف، ونتيجة تقدير الموقف على أساس المعلومات المتاحة. وقد يؤدي الإخفاق في الاتصال وتبادل المعلومات إلى عدم تطابق وتناسق المعلومات بين الأطراف المعنية. وهذا ما قد يدفع طرفا أو أكثر للجوء إلى العنف. الوساطة الرقمية قد تسهم في القضاء على الفجوة المعلوماتية بين الأطراف. كما قد تتيح تقنيات الاتصال الحديثة تقليص اللجوء إلى الدبلوماسية المكوكية التي تتوخى نقل المعلومات نقلا سريعا.

---

[17] Joëlle Jenny, Rosi Greenberg, Vincent Lowney and Guy Banim Edited by Jonathan Harlander (2018). Mediation Practice Series. Peacemaking and new technologies Dilemmas & options for mediators. Center for Humanitarian Dialogue.
https://www.hdcentre.org/wp-content/uploads/2018/12/MPS-8-Peacemaking-and-New-Technologies.pdf

2- صياغة السرديات الجامعة

الوساطة الرقمية تتيح إمكانية صياغة سردية مشتركة بين الأطراف المتنازعة حول النزاع. من المعلوم أن السرديات التي يتبناها الأطراف حول النزاعات المسلحة تتضمن فهمهم للنزاع ورؤيتهم لجوانب النزاع المختلفة. وفي الغالب تتباين سرديات الأطراف المختلفة للنزاعات المسلحة تباينا حادا، وتكون نقاط اللقاء قليلة. وخلال العشرين سنة الماضية، حصل تطور في سياقات النزاعات المسلحة، إذ إنه بجانب المواجهات العسكرية على أرض الواقع، برزت مواجهات بين سرديات الأطراف في المجال الافتراضي. إن تقليص نقاط الخلاف وزيادة نقاط اللقاء في صميم عمل الوسطاء. ويتحقق ذلك من خلال وسائل كثيرة منها توجيه أطراف النزاع لتبني سردية جامعة مشتركة. كما إن الإمكانيات الكثيرة الجديدة التي تنطوي عليها التقنيات الحديثة في مجال المعلوماتية والاتصالات تتيح إمكانية صياغة سرديات جامعة في عمليات الوساطة من خلال نقاش رصين ييسره فريق الوساطة بين الأطراف المتنازعة ومؤيديهم سواء على الطاولة الواقعية أو الطاولة الافتراضية. لقد أثبتت التجارب أن لدى النساء الوسيطات قدرات استثنائية في صياغة السرديات التي توجد قدرا أكبر من نقاط التلاقي بين أطراف النزاعات المسلحة، والتي تستكشف المصالح المشتركة وتسلط الضوء عليها.

3- بناء حلول مناسبة

الوساطة الرقمية تنطوي على إمكانيات مفيدة للوسطاء في اجتراح الحلول المناسبة للنزاعات المسلحة **من خلال نقل المعرفة.** في معظم النزاعات المسلحة، يتضمن التكليف الصادر للوسيط وولايته اقتراح منظور جديد للنزاع المسلح وحلول ابتكارية. وفي ذلك يمكن للوسطاء الاستفادة من قواعد البيانات الشبكية لاتفاقات السلام المتاحة على الشبكة والتي هناك إمكانية للوصول لها وفقا لصيغة الوصول المفتوح ومن خلال البحث الذكي، أو قواعد البيانات المُعدة إعدادا خاصا والمجهزة تجهيزا خاصا من قبل جهات متخصصة في المعلومات المتصلة بالنزاعات المسلحة.

4- الشمول

إن من شأن الوساطة الرقمية تعزيز الشمول في جهود الوساطة. لقد أسفرت التقنيات الرقمية عن زيادة القدرة على انخراط المزيد من الأطراف والأفراد والمجموعات في عمليات السلام. كما تتيح المنصات المتاحة عبر الشبكة وبعض التطبيقات للفئات الهشة المتضررة من النزاعات المسلحة ومنها النساء التعبير عن نفسها وإسماع أصواتها. ليس هذا فحسب، بل يمكن للوسطاء التواصل مع الفئات المتضررة من النزاعات المسلحة تواصلا تفاعليا لحظيا أي في الوقت الفعلي. ويتيح ذلك مزايا لا حصر لها مثل معرفة تطورات النزاع على أرض الواقع، وتقييم التزام الأطراف المتنازعة بتعهداتهم والخطوات التي وعدوا باتخاذها على أرض الواقع. كما تتضمن تلك المزايا عرض بعض عناصر الحلول التي يفكر فيها الوسطاء على الفئات المتضررة لقياس مدى قبولها لها ومدى واقعيتها.

ت- أبرز المخاطر العامة للوساطة الرقمية

ينطوي استخدام التقنيات الرقمية على مخاطرات.

قد تتعرض عملية الوساطة لمحاولات نقض باستخدام التطبيقات الرقمية من جانب جهة ما. فمثلما أن هناك ممارسات جيدة في التعامل مع إنجازات التقنية وتطبيقاتها الحديثة، فهناك ممارسات سلبية. وقد تلجأ بعض الجهات التي ترى أن لها مصلحة في ذلك إلى هجوم سيبراني.

في بعض الأحيان، يمكن أن تتعرض سرية معلومات الوساطة للانتهاك من خلال الاختراق الرقمي. قد تجري محاولات قرصنة معلوماتية لتحقيق غايات مختلفة ذات طابع سياسي أو اقتصادي. كما قد يُقدِم أفراد منخرطون في عملية الوساطة على إفشاء بعض أسرار تلك العملية باستخدام وسائل الاتصال الرقمي.

وقد يتعرض الوسطاء أنفسهم لهجوم شخصي و/أو مهني باستخدام وسائل الاتصال الرقمي. وقد يكون هدف الهجوم إعاقة جهود الوساطة، أو تحقيق أغراض شخصية، أو النيل من مصداقية الوسيط، أو الإضرار بمكانة بلد الوسيط.

قد يؤدي استخدام التقنيات الرقمية نفسه إلى الانتقاص من ظهور دور النساء في الوساطة. في عمليات التسوية التي تجري على أرض الواقع، تحضر النساء الوسيطات شخصيا على طاولات المفاوضات. كما يغطي الإعلام الحدث تغطية واسعة. كما تجري بعض النساء الوسيطات حوارات إعلامية على هامش عملية التسوية والمفاوضات. كل ذلك يعزز ظهور دور النساء في الوساطة للكافة، ويُسهم في إظهار إنجازاتهن على هذا الصعيد. وكل ذلك يعضد حقهن في المشاركة في الوساطة ويزيد من إمكانية توسيع نطاق تلك المشاركة مستقبلا.

كما قد يؤدي استخدام التقنيات الرقمية إلى استبعاد بعض الفئات إخلالا بمبدأ الشمول. هناك فئات لا تتمتع بوصول سلس للإنترنت. وتعد النساء اللاتي ينتمين إلى شرائح أكثر هشاشة من بين تلك الفئات التي ليس لديها وصول سلس للإنترنت. كما قد تواجه فئات أوسع تعقيدات في الوصول إلى بعض التطبيقات التي تتسم بقدر من التخصص والتعقيد. ويمكن أن ينتج عن

ذلك كله حصول إقصاء أو استبعاد. إن المحذور الذي ينبغي أن يظل حاضرا في الأذهان هو ألا ينجم عن الوساطة الرقمية وتطبيقاتها إنتاج أنماط جديدة من الاستبعاد من خلال عوائق الوصول.

بالإضافة إلى ذلك، فهناك احتمال أن تستخدم التقنيات الرقمية في تغيير بعض الحقائق المتعلقة بعملية الوساطة. قد تحصل محاولات لتغيير وزن بعض الحقائق أو المعلومات أو البيانات أو التقديرات أو نتائج الاستبيانات والاستطلاعات عبر الإنترنت من خلال تضخيمها أو تقليصها أو تشويهها، وذلك من أجل ترجيح كفة موقف معين. وهناك احتمال لاستخدام أساليب تقنية وتطبيقات تقنية لاختلاق أسانيد غير واقعية لتحقيق ذلك.

هناك أيضا صعوبة في ضمان التوازن الدقيق بين مراعاة اعتبار الشمول واعتبار الكفاءة. إن وجود تطبيقات كثيرة تتيح اتصالا بفئات كثيرة قد يغري بتوسيع نطاق الفئات المنخرطة في عملية الوساطة توسيعا كميا مبالغا فيه. وهذا سيؤدي إلى ازدحام عملية الوساطة. وهذا الازدحام سيضعف سلاسة عملية الوساطة.

بالإضافة لما سبق، قد تؤدي بعض حالات الوساطة الرقمية أو المغالاة في اعتماد الوسائط التقنية في المجال الافتراضي إلى انخفاض مستوى الثقة في الوسطاء وفي عملية الوساطة. من المستقر أن اللقاء الشخصي الإنساني بين الوسيط وأعضاء فريق الوساطة وبين ممثلي أطراف النزاع والأطراف الأخرى المعنية يعضد الثقة والاطمئنان والتفاهم، وهي أمور شديدة الأهمية يتوقف عليها نجاح أي عملية وساطة. أما بالنسبة للتفاعل في المجال الافتراضي، ومع أنه يتيح قدرا من الثقة، فإن مستوى الثقة التي يتيحها أقل نسبيا من مستوى الثقة التي التفاعل في المجال الافتراضي.

ث- إدارة مخاطر الوساطة الرقمية وتقليصها

من الضروري تبني نهج لإدارة مخاطر الوساطة الرقمية وتقليصها يتسم بالإحكام والدقة. ينبغي محو الأمية الرقمية للوسطاء. كما يجب تعميق وعي الوسطاء وإلمامهم بقضايا السلامة والأمان الرقمي والأمن الرقمي المرتبطة بالتقنيات الرقمية. ويشمل ذلك مثلا تدريبهم على استخدام قنوات اتصال آمنة واستخدام التشفير. فضلا عن ذلك، هناك حاجة لأن تكون عملية تخطيط جهود الوساطة واستراتيجية الوساطة نفسها فعالة ومستندة إلى إدماج رصين للمقاربة الرقمية فيما يتعلق بجميع عناصرها وعلى رأسها الميزنة. ويستلزم ذلك تعريف التقنيات الرقمية التي ينبغي استخدامها، وتحديد توقيت استخدامها، ومكان استخدامها، خلال المراحل المختلفة لعملية الوساطة. كما ينبغي أن يضم فريق الوساطة مستشارين رقميين وخبراء فنيين أصحاب دراية ومعرفة فنية في الرقميات والمعلوماتية والاتصال. كما ينبغي وضع ميثاق حاكم يتضمن القواعد الحاكمة، والالتزامات الأخلاقية للوساطة، من خلال المجال الافتراضي، وكيفية الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي في هذا السياق، على أن تصاغ من قبل متخصصين في مجال تقنية المعلومات.

أبرز تطبيقات الوساطة الرقمية في الوساطة

- وسائل التواصل الاجتماعي

يمكن للوسطاء الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي. جديرٌ بالذكر أن مصطلح وسائل التواصل الاجتماعي مصطلح واسع يشمل مجموعة متنوعة من التطبيقات التفاعلية التي تسمح للمستخدمين بإنشاء المحتوى (النصوص والصور ومقاطع الفيديو) ومشاركة الأفكار مع بعضهم البعض من خلال مجتمع عبر الشبكة البينية. يتفاعل المستخدمون مع الوسائط الاجتماعية على أجهزة الحاسوب أو الأجهزة اللوحية أو الهواتف الذكية عبر البرامج أو التطبيقات المستندة إلى الشبكة. ويستخدم الوسطاء وفرقهم تطبيقات مختلفة لوسائل التواصل الاجتماعي لدعم التحليل، وتقوية قنوات الانخراط مع أطراف النزاع، وتعزيز المزيد من الشمول، وتعزيز استراتيجيات الاتصالات العامة. وتشمل تطبيقات الوسائط الاجتماعية الأكثر استخدامًا من قبل الوسطاء منصات مثل Facebook وFlickr وInstagram وLinkedIn وSnapChat وTwitter وYouTube وتطبيقات المراسلة الفورية مثل Signal وTelegram وViber وWhatsApp.

- نظم المعلومات الجغرافية Geographic Information Systems

كما يمكن لجهود الوساطة أن تستفيد من نظم المعلومات الجغرافية GIS. نظم المعلومات الجغرافية هي أدوات رقمية تقوم بتخزين المعلومات وتحليلها وتصورها ضمن قالب الخرائط. تجمع البيانات عبر صور الأقمار الصناعية ويجري دمجها مع البيانات التي تجمع من مصادر أخرى. يمكن للوسطاء وفرقهم الاستفادة من تقنيات نظم المعلومات الجغرافية لتوفير المعلومات الجغرافية - في الوقت الفعلي أو التاريخي - في مواقع محددة وكيف تتأثر بالوضع على الأرض. يمكن أن يساعد ذلك في تركيز الانتباه على مجموعات سكانية محددة مثل النساء أو الفئات المهمشة أو على الموارد الطبيعية الرئيسية التي قد تؤجج أو تمول الصراع. كما يمكن استخدامها لرصد الترتيبات الأمنية أو اتفاقات وقف إطلاق النار، وتوفير وسيلة مهمة لبناء الثقة بين أطراف النزاع. يوجد لدى عدد من المنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، موارد مهمة للخرائط ولنظم المعلومات الجغرافية. على سبيل المثال، يشمل ذلك قسم المعلومات الجغرافية المكانية للأمم المتحدة UN Geospatial Information Section (UN GIS) والخرائط المتعلقة بمهام الأمم المتحدة والموضوعات التي تركز عليها بالإضافة إلى التحليل المكاني والصور، خرائط الويب لجهود الإغاثة التي ينفذها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وتحليل الصور UNOSAT والحلول الساتلايتية، أو منصة MapX لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لرصد الموارد الطبيعية وتغير البيئة. بالنسبة للمنظمات غير الحكومية الأصغر حجما التي تعمل في مجال الوساطة ومنع النزاعات على نطاق أوسع، فقد برزت لديها قيود نتيجة ارتفاع كلفة استخدام موارد نظم المعلومات الجغرافية مع أن التقنية أصبحت متاحة بصورة متزايدة. توفر العديد من الأدوات المفتوحة المصدر والمصادر من الجماهير بدائل مهمة منخفضة التكلفة مثل Airbus 'Defense and Space و Global Incident Map وJane's Satellite Imagery Analysis وLiveuamap و MDA Geospatial Services و Ushahidi.

- تحليلات البيانات Data Analytics

تحليلات البيانات هي عملية معقدة لتحليل كميات كبيرة من البيانات، أو "البيانات الضخمة"، وتحديد الأنماط والارتباطات والرؤى الخفية والمتسقة الأخرى. تستخدم تقنيات مختلفة لجمع البيانات من مجموعة واسعة من المصادر الرقمية. وفي سياقات النزاعات، تستخدم تحليلات البيانات لغرض تحليل النزاع، والإنذار المبكر، والتنبؤ بالتضارب والإدراك أو تحليل المشاعر. وكما هو حال نظم المعلومات الجغرافية، يمكن استخدام تحليلات البيانات لرصد التطورات على أرض الواقع والتحقق منها، وبناء الثقة بين الأطراف، وصياغة استراتيجيات الاتصالات. إن تحليلات البيانات عملية تحليلية معقدة ينبغي للوسطاء وفرقهم التعامل معها بعناية، إذ تعتمد النتائج أساسا على جودة (وكمية) البيانات التي تخضع للمعالجة ويمكن صياغتها من خلال التحيزات المعرفية والاجتماعية الكامنة في خوارزميات البرمجة. تشمل أدوات تحليل البيانات المستخدمة حاليا في سياقات الوساطة Crimson Hexagon و Crowdtangle و DataminR و Europe Media Monitor و Factr و Google Analytics و Hootsuite و Storyful و Sysomos و Talkwalker و Twitterfall.

القسم الثامن: مرجعيات الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام

تستند الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام على مجموعة مرجعيات. تمثل هذه المرجعيات أطرا قانونية دولية وإقليمية. وتتضمن هذه المرجعيات الآتي:

أ- المرجعيات الدولية ذات العلاقة بالأمن والسلام.

1- ميثاق الأمم المتحدة

ميثاق الأمم المتحدة هو المعاهدة التأسيسية لمنظمة الأمم المتحدة. نص الميثاق على أن المنظمة هيئة حكومية دولية. وهو يحدد أغراضها وهيكلها التنظيمي وأجهزتها الرئيسية الستة: الأمانة العامة، والجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومحكمة العدل الدولية، ومجلس الوصاية. ويُعد الغرض الأساسي لمجلس الأمن الحفاظ على السلم والأمن الإقليمي والدولي.

2- قرار مجلس الأمن رقم 1325 لعام 2000 الخاص بالمرأة والأمن والسلام

يعد قرار مجلس الأمن رقم 1325 لعام 2000 الخاص بالمرأة والأمن والسلام أول قرار يعترف بموجبه مجلس الأمن رسميا بأن مشاركة المرأة الكاملة والهادفة في عمليات السلام والأمن ضرورية لمنع نشوب النزاعات المسلحة ولحلها بشكل فعال. هذا القرار المهم توخى إصلاح الخلل المتمثل في ضآلة مشاركة النساء في المفاوضات والجهود الدبلوماسية. لذا، حث القرار الدول على زيادة تمثيل المرأة في المؤسسات الوطنية والإقليمية وآليات منع نشوب النزاعات المسلحة وإدارتها وحلها. وقد نص القرار في الفقرة الثانية منه على أنه على الدول الأعضاء أن تقدم للأمين العام أسماء لمرشحات لإدراجهن في قائمة مركزية يتم تحديثها بصفة منتظمة كمبعوثات خاصات للقيام بالمساعي الحميدة. كما تنص الفقرة الثالثة من القرار أنه على الأمين العام تعيين المزيد من النساء كمبعوثات خاصات للقيام بالمساعي الحميدة باسمه.

ومنذ صدور قرار مجلس الأمن رقم 1325 لعام 2000، اعتمد 58 بلدا استراتيجيات وطنية للنهوض بإدماج المرأة في إنشاء مجتمعات أكثر سلمية. على أنه من المهم أن يلاحظ أن هناك فجوة في القرار رقم 1325 تتمثل في عدم معالجة القرار الطبيعة الفريدة لمعاناة النساء والفتيات الفلسطينيات وتعرضهن لمخاطر وأضرار وجودية فيما يتصل بالأمن والسلام والناتجة عن واقع دولة فلسطين باعتبارها دولة تحت الاحتلال.

وقد تبع القرار المذكور صدور عدة قرارات هدفت جميعها إلى حماية المرأة خلال النزاع وتعزيز الدور الذي تقوم به بعد انتهائه. وقد مثلت جميع هذه القرارات مجتمعة ما عرف باسم ***جدول أعمال المرأة والأمن والسلام*** حسب الجدول التالي:

القرار	موضوع القرار
1325 (2000)	أكد على أهمية مشاركة المرأة وإدماج قضايا المساواة بين الجنسين في مفاوضات السلام، وتخطيط المساعدات الإنسانية، وعمليات حفظ السلام، وبناء السلام ونظام الحكم بعد انتهاء النزاع.
1820 (2008)	أكد أن العنف الجنسي هو وسيلة من وسائل الحرب التي تتطلب رداً امنياً. وطلب إلي الامين العام الإبلاغ بشكل منتظم عن العنف الجنسي في حالات النزاع.
1888 (2009)	دعا إلى تعيين ممثل خاص للأمين العام معنى بالعنف الجنسى في النزاعات المسلحة، وإنشاء فريق خبراء معنى بسيادة القانون والعنف الجنسى في حالات النزاع المسلح، وتحسين التنسيق بين الجهات المعنية بمعالجة هذه القضية.
1889 (2009)	دعا إلى وضع مؤشرات لرصد تنفيذ القرار 1325 وطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير إلى مجلس الامن عن مشاركة المرأة وإشراكها في بناء السلام بعد انتهاء النزاعات المسلحة.
1960 (2010)	أنشأ آلية للرصد والإبلاغ بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع، وحدد دور بعثات الامم المتحدة لحفظ السلام في معالجة هذه القضية.
2106 (2013)	ركز على مسألة مرتبكي العنف الجنسي في حالات النزاع، وشدد على أهمية تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا أثناء النزاع وبعده.
2122 (2013)	أدرك العقبات التى تحول دون تنفيذ القرار 1325، وكرر نيته اجراء استعراض عالمى رفيع المستوى لتقييم التقدم في تنفيذ القرار.

2242 (2015)	أنشأ فريق خبراء غير رسمي معنى بالمرأة والسلام والأمن تابع لمجلس الأمن، وتناول العقبات التي تحول دون تنفيذ القرار 1325، وركز على تعزيز التكامل بين البرامج المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وبمكافحة الارهاب ومكافحة التطرف المصحوب بالعنف.
2467 (2019)	شجع القرار السلطات الوطنية على ترسيخ التشريعات لتعزيز المساءلة عن العنف الجنسي. وشدد على الدور الحاسم للتحقيقات المحلية التي تقوم بها الدول ولنظمها القضائية في منع العنف الجنسي في حالات النزاع والقضاء عليه وضمان محاسبة المسؤولين عن ارتكابه. وشجع القرار على مواصلة تعزيز الجهود الرامية إلى رصد وتوثيق العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح وما بعد انتهاء النزاع.
2493 (2019)	يعيد التأكيد على ضرورة تنفيذ كل القرارات الحالية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وتحقيقها واقعا على الأرض. ويطالب بمزيد من المعلومات حول التقدم والانتكاسات في أجندة المرأة والسلام والأمن، ويقدم توصيات لمواجهة التحديات الناشئة أمام هذه الأجندة. كما يدعو القرار إلى قيام الأمين العام بتضمين عدد من الموضوعات في تقريره السنوي التالي، ومن بينها حالة تعيين مستشاري حماية المرأة، ومستشاري النوع الاجتماعي، وذلك لضمان "المشاركة الكاملة والفعالة" للمرأة في عمليات الإعداد للانتخابات ونزع السلاح والإصلاحات القضائية وعمليات إعادة الإعمار الأوسع نطاقا بعد انتهاء الصراع.

هناك أربع ركائز لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥. الجدول الآتي يوضح مضمون هذه الركائز.

الركيزة	مضمون الركيزة
الحماية	تعزيز ودعم مشاركة المرأة على النحو النشط والهادف في جميع عمليات السلام وكذلك تمثيلها في عملية صنع القرار الرسمية وغير الرسمية على جميع المستويات. تأسيس الشراكات والشبكات مع الجماعات والمنظمات المحلية والدولية المعنية بحقوق المرأة. تعيين وتوظيف النساء في مناصب عليا في الامم المتحدة، على سبيل المثال كممثلات خاصات للأمين العام وفي قوات حفظ السلام، ويشمل ذلك الافراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين.
المشاركة	تعزيز وتوزيع الجهود المبذولة لضمان سلامة النساء والفتيات، وصحتهن البدنية أو النفسية، ورفاههن، وأمنهن الاقتصادي، و/أو كرامتهن. تعزيز وحماية حقوق الانسان الخاصة بالمرأة وتعميم منظور النوع الاجتماعي في الاصلاحات القانونية والمؤسسية.
المنع	تعميم منظور النوع الاجتماعي في جميع أنشطة واستراتيجيات منع نشوب النزاعات المسلحة. تطوير اليات ومؤسسات فعالة للإنذار المبكر تراعي ابعاد النوع الاجتماعي، وتعزيز الجهود المبذولة لمنع العنف ضد المرأة، ويشمل ذلك مختلف أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي.
الإغاثة والتعافي	تشجيع تكافؤ فرصة المرأة في وصول الى آليات وخدمات توزيع المعونات، بما في ذلك تلك التي تتناول الاحتياجات المحددة للنساء والفتيات في كافة جهود الاغاثة والتعافي.

من المسلم به على نطاق واسع أن أهداف المجتمع الدولي في البلدان الخارجة من النزاع ستُخدم بشكل أفضل إذا تم حماية النساء والفتيات وإذا تم وضع ترتيبات للسماح بالمشاركة الكاملة للمرأة في عملية السلام.[18]

الأمم المتحدة، عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: المبادئ والمبادئ التوجيهية (نيويورك، 2008)، ص 41.

[18] United Nations Department of Peacekeeping Operations Department of Field Support (2008). United Nations Peacekeeping Operations Principles and Guidelines. P. 41. https://peacekeeping.un.org/sites/default/files/capstone_eng_0.pdf

3- إعلان منهاج عمل بيجين

إعلان منهاج عمل بيجين عبارة عن وثيقة انبثقت عن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلام، المنعقد في الصين في سبتمبر / أيلول 1995. الإعلان ثمرة لجهود نساء من جميع أنحاء العالم تهدف إلى تسريع المسيرة العالمية نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. والغاية من الإعلان تجسيد التزام المجتمع الأممي بتعزيز أدوار النساء بما يضمن انعكاس منظور النوع الاجتماعي في كافة السياسات والبرامج على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. هذا، ويحدد منهاج العمل تدابير للعمل الوطني والدولي في مجالات الاهتمام الحاسمة للنهوض بالمرأة. من الأهداف التي وردت في محور النزاعات المسلحة من المنهاج زيادة مشاركة النساء في حل النزاعات المسلحة على مستويات صنع القرار، وحماية النساء اللاتي يعشن تحت ظروف النزاعات المسلحة وغيرها من اللاتي يعشن تحت الاحتلال الأجنبي. كما تضم قائمة الأهداف تشجيع حل النزاعات المسلحة بطرق سلمية والحد من حصول انتهاكات في حالة النزاعات المسلحة، وتشجيع مساهمة المرأة في توطيد أركان ثقافة السلام.

> *(نطلب) إلى الدول ومنظومة الأمم المتحدة وسائر الاطراف الفاعلة أن ينفذوا مناهج العمل، وبخاصة عن طريق تبني سياسة نشطة ومرئية مؤداها إدماج منظور النوع الاجتماعي في الحياة العام على جميع المستويات، بما في ذلك إدماجه في عمليات تصميم جميع السياسات ورصدها وتقييمها، حسب الاقتضاء، لكفالة التنفيذ الفعال للمناهج.*[19]
>
> *قرار الجمعية العامة 50/203. متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين*

4- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979)

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979) عبارة عن معاهدة دولية اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1979 تتضمن حزمة من الالتزامات الدولية بصون مجموعة كبيرة من حقوق النساء. وقد وقع عليها أكثر من 189 بلد، على أن بعض البلدان أبدت تحفظات على بعض بنود الاتفاقية. الاتفاقية تؤكد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة. كما تؤكد حقوق الإنسان والحريات الأساسية في المجال السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والمدني، وغير ذلك من مجالات. كما تحثّ البلدان الأعضاء على تبني مجموعة من الإجراءات الي تسهم في تعزيز حقوق النساء وحمايتهن. وتلزم الاتفاقية البلدان الأطراف باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتعديل بنيتها التشريعية التي تنطوي على تمييز ضد المرأة. كما تلزم الاتفاقية الدول الأعضاء بمنع التجارة بالمرأة واستغلالها، وبأن تكون المرأة قادرة على التصويت في الانتخابات على قدر المساواة مع الرجل. كما تلزمها بضمان المساواة في الحصول على التعليم، بما في ذلك المناطق الريفية، والمساواة في الحصول على الرعاية الصحية، وغير ذلك. وفي التوصية العامة رقم 30 لعام 2013 ركزت الاتفاقية على دور المرأة في منع حدوث النزاعات المسلحة ووقت النزاعات المسلحة ودورها في مرحلة ما بعد النزاعات المسلحة وإرساء دعائم السلام.

5- أهداف التنمية المستدامة 2030

تمثل أهداف التنمية المستدامة (2030) خطة عمل متكاملة لبلدان العالم والمنظمات العاملة في مجال التنمية. حيث تعكس أهداف التنمية المستدامة طموحات الشعوب في مختلف المجالات بما في ذلك إنهاء الفقر المدقع وإنهاء الأمراض المزمنة وتوفير التعليم الابتدائي لجميع الأطفال بحلول عام 2030 وإحلال السلام وتعزيز دور النساء والفتيات وحماية الأطفال. تتضمن أهم الأهداف ذات العلاقة:

الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.

الهدف العاشر: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

الهدف السادس عشر: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

---

[19] Follow-Up to the Fourth World Conference on Women and Full Implementation of the Beijing Declaration and the Platform for Action, G.A. res. 50/203, U.N. Doc. A/RES/50/203 (1995). http://hrlibrary.umn.edu/resolutions/50/203GA1995.html

ب- المرجعيات الإقليمية ذات العلاقة بالأمن والسلام

1- ميثاق جامعة الدول العربية (1945)

يكرس ميثاق جامعة الدول العربية مفهوم الوساطة كآلية أساسية لحل النزاعات المسلحة المحتملة بين الدول الأعضاء. تنص المادة الخامسة من الميثاق على أن:

"يتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وضوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين أي دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينهما."[20]

وبالتالي في حالة نشوب خلاف بين دولتين، لا يجوز الالتجاء إلى القوة في فض النزاعات المسلحة وإنما يجب على المتنازعين اللجوء إلى مجلس الجامعة الذي يكون قراره عندئذ نافذا وملزما.

2- إعلان القاهرة: أجندة التنمية للمرأة في المنطقة العربية 2030 (2014)

صدرت عن إعلان القاهرة للمرأة العربية مجموعة من التوصيات للدول الأعضاء بجامعة الدول العربية حول تمكين النساء في المنطقة وتعزيز وضعهن خلال المرحلة التي تعقب عام 2015 للعمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المعنية بالنساء والمساواة بين الجنسين والفتيات وتمكين المرأة في المنطقة العربية. تضمن الإعلان عددا من التوصيات التي تسهم في تعزيز مشاركة النساء في الوساطة ومنها تطوير التشريعات الوطنية لسد الفجوة بين النساء والرجال في جميع المجالات وإلغاء جميع أشكال التمييز ولا سيما على نطاق مستويات اتخاذ القرار.

3- الاستراتيجية الإقليمية للمرأة والأمن والسلام (2015)

تمثل استراتيجية وخطة العمل التنفيذية المعنونة "حماية المرأة العربية: الأمن والسلام" للمرأة إطارا متكاملا لتنفيذ أجندة المرأة والأمن والسلام في مرحلة الأمن والاستقرار، ومرحلة النزاعات المسلحة، ومرحلة ما بعد النزاعات المسلحة. وقد أصبحت الاستراتيجية وخطة العمل التنفيذية المرجع الذي تستند عليه جهود الجامعة بالنسبة لتعزيز وضع المرأة فيما يتصل بالأمن والسلام في المنطقة العربية من خلال مجالاتها المشاركة – الوقاية – الحماية وذلك عبر ثلاث مراحل[21].

****

[20] ميثاق جامعة الدول العربية.
http://www.lasportal.org/ar/aboutlas/Documents/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%AB%D8%A7%D9%82%20%D9%86%D8%B3%D8%AE%D8%A9%20%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%8A%D8%A9.pdf

[21] ورد تعريف الاستراتيجية تفصيلا في الفصل السابق. انظر هيفاء أبو غزالة (2015). الاستراتيجية الاقليمية للمرأة والأمن والسلام.

القسم التاسع: استراتيجية الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام

تنقسم الاستراتيجية إلى غايات، وأهداف، ومجموعة من الخطوات والنشاطات. الغايات هي المقاصد العليا التي صممت الاستراتيجية لتحقيقها. كل غاية تتحقق من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف التي هي عبارة عن حزمة من الإنجازات المزمع تحقيقها خلال مدد زمنية محددة. وتتحقق الغايات والأهداف من خلال مجموعة من الخطوات والنشاطات التي هي عبارة عن سياسات وإجراءات تنفيذية.

أ- الغاية الأولى: تعزيز ممارسة النساء لحقهن في المشاركة في الوساطة وبناء السلام والعمل الدبلوماسي، والتزام الدول بأجندة المرأة والأمن والسلام

الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام منصة لتأكيد أنه من حق النساء المشاركة في بناء السلام والأمن. هذا الحق حق أصيل للنساء وهو من الحقوق غير القابلة للتصرف. إن الحق في الأمان وعدم التعرض للعنف يعتمد اعتمادا جوهريا على ممارسة الحق في مشاركة النساء في المفاوضات والوساطة. وإن أمن النساء فرديا وجماعيا سيتحقق إذا شاركن بأنفسهن في حل النزاعات المسلحة وصياغة اتفاقات السلام وما تتضمنه من أحكام تنظم الوضع الأمني.

1- الأهداف

- بناء التزام الدول الأعضاء بأجندة المرأة والأمن والسلام، وتفعيل قرار مجلس الأمن 1325 الخاص بالمرأة والأمن والسلام والعمل على دعم الدول في تبني خططها الوطنية لتفعيله ودمج النساء في العمل القيادي والميداني في كافة القطاعات ورفع نسبة تمثليهن بصورة فعالة.
- توفير الفرص المتساوية للنساء في صنع القرارات المرتبطة بمجالات السلم والأمن بما في ذلك عمليات الوساطة.
- تمكين النساء من لعب دور أكبر في مراحل النزاعات المسلحة المختلفة بما فيها الوقاية وإدارة النزاع وما بعد النزاع.
- إشراك النساء في جميع أطر تسوية النزاعات المسلحة بما في ذلك عمليات رصد وتنفيذ الاتفاقات، المفاوضات، عمليات السلام، الجهود الدبلوماسية، بعثات الوساطة الإقليمية، وبعثات الوساطة الأممية، والحوارات الوطنية. وذلك على أن تتضمن المستويات التي يجري إشراك النساء فيها مستوى تصميم العملية، وتحديد مرجعياتها، وطريقة اختيار الفريق الذي يديرها، وعضوية فريق العمل، وصياغة التكليف الصادر بشأنها، ومساراتها، وجولاتها.
- زيادة نسبة النساء في المناصب القيادية ومواقع صنع القرار مما يعود بالنفع عليها وعلى كافة أعضاء المجتمع لاسيما في المؤسسات الخاصة بالسلك الدبلوماسي والأمن القومي، واتخاذ خطوات لضمان مشاركة الدبلوماسيات في أدوار قيادية في تسوية النزاعات المسلحة.
- تجسير الفجوات بين مسارات المفاوضات، أي بين المسار الأول والثاني والثالث.

2- الخطوات والنشاطات

- تبني سياسات ملموسة تحقق مشاركة المرأة في جميع المؤسسات الرسمية وضمان الوصول المتكافئ للمناصب العليا على أسس من الاستحقاق والكفاءة. وهذا يستلزم توفير معايير للوظائف العامة تضمن بيئة أكثر عدالة وتضمن مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار على أسس من الاستحقاق والكفاءة.
- تصميم وتنفيذ سياسات التمييز الإيجابي التي ترفع مستوى مشاركة النساء الفعالة.
- تطوير قواعد البيانات ذات الصلة بالمؤشرات والإحصاءات الوطنية المتعلقة بإدماج النساء على كافة المستويات.
- التزام البعثات الأممية بمحددات ومعايير متوازنة وشفافة للمشاركة في عمليات السلام والمفاوضات والحوارات السياسية الوساطة.
- ضمان التمثيل العادل للنساء في جميع المؤسسات الرسمية لا سيما المؤسسات ذات العلاقة بجهود بناء السلام والمفاوضات والوساطة مثل وزارة الخارجية ووزارة العدل ومؤسسات الأمن القومي وبعثات حفظ السلام.
- إجراء الدراسات الإحصائية لنسب مشاركة النساء في عمليات حفظ السلام بصور دورية، وذلك لتقييم مدى الزيادة المطردة في ذلك وصولا إلى تحقيق النسب الفضلى المتعارف عليها عالميا.

- بناء شراكات أكثر استدامة مع الشبكات الدولية للنساء الوسيطات في جهود المناصرة التي تستهدف توسيع نطاق مشاركة النساء في الوساطة ورفع نسب مشاركتهن في مفاوضات وبعثات السلام على اختلاف أنواعها، مع ضمان الوصول المتكافئ للمناصب العليا في تلك البعثات لا سيما على مستوى منصب المبعوث ورئاسة البعثة.
- إعداد قواعد بيانات تتضمن أسماء النساء المؤهَّلات لممارسة الوساطة بالمنطقة العربية لاسيما النساء الوسيطات اللاتي مارسن الوساطة والعمل الدبلوماسي الرفيع، وتوفيرها لجميع أصحاب المصالح على الساحة الإقليمية والدولية، ضمن سياق دعم ترشيحهن لتولي مهام الوساطة.
- إصلاح البنية التشريعية وإجراء المواءمات ذات الصلة إزالة العوائق القائمة وتوسيع نطاق فرص مشاركتها في الوساطة والمفاوضات.

أينما وجد نزاع فالمرأة يجب أن تكون جزءا من الحل.

ميشيل باشيليه.[22]

[22] ميشيل باشيليه (2013). ملخص حوار حول دور النساء في اوضاع ما بعد النزاع وفى مفاوضات السلام. 12 ديسمبر. https://www.iknowpolitics.org/ar/learn/knowledge-resources/discussion-summaries/%D9%85%D9%84%D8%AE%D8%B5-%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D9%81%D9%89-%D8%A7%D9%88%D8%B6%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%A7-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9-%D9%88%D9%81%D9%89

ب- الغاية الثانية: بناء قدرات النساء في الوساطة وفق منهجية علمية

لما كان بناء القدرات يعزز ممارسة الحق في المشاركة في الوساطة وبناء السلام، فإن الشبكة العربية لوسيطات السلام تسعى إلى صياغة برامج بناء قدرات فيما يتعلق بالوساطة معدةً إعدادا علميا مهنيا لتجاوز التأهيل الفردي الظرفي الانتقائي الحاصل حاليا. تتطلع الشبكة أن يسهم فريق الوسيطات العاملات بالشبكة في صياغة هذه البرامج التأهيلية. والمنشود أن تستلهم هذه البرامج من خبرات الوسيطات في المنطقة، ومن خبرات الوسيطات والوسطاء في العالم، وأن تتسم بالواقعية والملاءمة والسلاسة.

1- الأهداف

- توفير معرفة فنية متخصصة ودراية علمية وخبرة فيما يتصل بالوساطة بما في ذلك الوساطة الرقمية.
- تمكين الوسيطات بالمنطقة العربية من تبادل الخبرات الفنية المتخصصة والممارسات الفضلى وتحصيل الدروس المستفادة في مجال الوساطة.

2- الخطوات والنشاطات

- التشبيك مع شبكات النساء الوسيطات ومختلف الجهات المعنية ببناء السلام لاستحداث منصات لتبادل الخبرات، على أن يتضمن ذلك عقد فعاليات إقليمية ودولية تتضمن مشاركة وسيطات وخبراء وساطة من المنطقة العربية والعالم وتتيح قدرا وافيا من الاحتكاك المعرفي وتبادل الخبرات والتجارب والممارسات الفضلى.
- استحداث مناهج ومساقات للتأهيل والتدريب والإجازة في الوساطة وتطويرها من وقت لآخر على أن تشمل برامج مصممة حسب الحاجة.
- عقد الفعاليات وورش العمل، وكذلك إعداد الأدوات التدريبية، التي تمكن وسيطات الشبكة من الإلمام بالمخرجات الأساسية المتعلقة بمشاركة النساء في الوساطة ودمج منظور النوع الاجتماعي والتي صدرت عن أبرز الجهات الفاعلة ذات العلاقة لاسيما شبكات الوساطة النسائية الدولية والإقليمية.
- تأسيس آليات تعاون مع مراكز الأبحاث المتخصصة في النزاعات المسلحة وبناء السلام للمشاركة في صياغة وإعداد برامج تأهيل وتدريب فني.
- إعداد قواعد بيانات بأسماء خبيرات وخبراء مختصين بالوساطة على أن تتضمن وسيطات عربيات مارسن الوساطة والجهود الدبلوماسية للاستعانة بهم في تنفيذ برامج بناء القدرات والتأهيل.
- تأسيس مكتبة تضم مختلف المصادر الأولية والثانوية التي تتناول موضوع وساطة النساء.
- تصميم برامج لبناء القدرات فيما يتعلق بالمعرفة الرقمية والأمن والأمان الرقمي والتطبيقات الرقمية والأدوات التحليلية ذات العلاقة التي أصبحت تستخدم في مجال الوساطة الرقمية.
- تعزيز ورفع قدرات الشابات فيما يتعلق بجهود الوساطة حتى يصبحن وسيطات السلام في المستقبل مما يدعم استدامة عمل الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام. كما أن إتاحة الفرصة للشابات بالمشاركة سيضمن منظورهن في الوساطة مما يجعل عمليات الوساطة شاملة لكافة الفئات.
- إشراك وبناء قدرات الشابات من الوسيطات من خلال تحديد تنفيذ برامج التوجيه والإرشاد وعقد سلسلة من الحوارات بين الأجيال كأساليب أثبتت نجاحها في بناء القدرات.

الوساطة هي نشاط متخصص، فمن خلال اتباع نهج احترافي، يقوم الوسطاء وأفرقتهم بتوفير منطقة عازلة لأطراف النزاع، وغرس الثقة في العملية، والاعتقاد بأن التوصل إلى حل سلمي أمر قابل للتحقيق.

توجيهات الأمم المتحدة من أجل الوساطة الفعَّالة[23]

ينجح الوسطاء إلى أقصى حدٍّ في مساعدة الأطراف المتفاوضة في إبرام اتفاقات عندما يتحلَّون بالإلمام الواسع، والصبر، والتوازن فيما يتخذونه من نُهُج، والحذر.

توجيهات الأمم المتحدة من أجل الوساطة الفعَّالة[24]

---

[23] الأمين العام للأمم المتحدة (2012). توجيهات الأمم المتحدة من أجل الوساطة الفعَّالة ص 4.

[24] الأمين العام للأمم المتحدة (2012). توجيهات الأمم المتحدة من أجل الوساطة الفعَّالة ص 4.

ت- الغاية الثالثة: تعزيز السلام المتكامل ورفع معدل نجاح الاتفاقات، وتعزيز التزام الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية بالسلام

تأخذ الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام في الاعتبار طبيعة المرحلة التي تمر بها المنطقة العربية وتدرك أن السلام هو الضرورة الملحة للمنطقة بدولها وشعوبها. ودون الإخلال بأنه يجوز للوسيطات بالشبكة ممارسة الوساطة في جميع أقاليم العالم، تظل المنطقة العربية هي منطقة النشاط الأول للشبكة والتي ينبغي أن تحظى بالأولوية الأولى. وتدرك الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام تاريخ النزاعات المسلحة الممتدة في المنطقة وخصائص النزاعات المسلحة وأن الكثير من الموارد التي يجدر توجيهها للتنمية قد استهلكت واستنفدت في النزاعات المسلحة. وعليه، فإن الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام تضع نصب عينِها الإسهام في إنهاء كون المنطقة العربية منطقة كثيفة النزاعات المسلحة.

الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام منصة من منصات العمل العربي المشترك. وقد تأسست بواسطة الدول الأعضاء ولصالح الدول الأعضاء والمجتمعات العربية. الشبكة قاطرةٌ لحمل القيم والمُثل العربية الأصيلة التي تلتزم بها الدول العربية. أبرز هذه القيم أن السلام هو الأصل، وأن النزاع حالة طارئة مهما طال أمدها، وأن تسوية النزاعات المسلحة بالطرق السلمية أمر ممكن لاسيما في ضوء كون المنطقة غنية بتقاليد رصينة فيما يتعلق بالوساطة.

1- الأهداف

- ضمان فعالية الوساطات واستجابتها لخصوصيات النزاعات.
- ترسيخ مبدأ الملكية الوطنية للحلول وتسويات النزاعات والوساطة، وأن هذا المبدأ شرط جوهري لنجاح الاتفاقات.
- تعزيز مقومات صمود السلام واستدامته.
- العبور الآمن من مرحلة النزاع والمرحلة الانتقالية إلى مرحلة ما بعد النزاع ثم مرحلة الاستقرار والإنعاش الاقتصادي.
- توطيد دعائم الاستقرار للحيلولة دون حصول انتكاس والانزلاق للعنف مجددا وانهيار السلام.

2- الخطوات والنشاطات

- صياغة نماذج متنوعة للوساطة تبني على الخبرة العالمية، وتتسم بالمرونة والقدرة على الاستجابة للتحديات التي تفرضها النزاعات المسلحة المختلفة في المنطقة والعالم.
- استحداث منصات تعزز التفاعل بين النساء الوسيطات والمجتمعات المحلية ويشمل ذلك فئة الشباب.
- تفعيل آليات التدخل المبكر الذي يمكن من التصدي لمخاطر الأزمات واستباق نشوء النزاعات المسلحة، على أن يشمل ذلك توظيف إمكانات جميع الآليات التي تديرها نساء بما في ذلك لجنة الطوارئ التابعة لجامعة الدول العربية.

> *إذا كان الهدف من عملية السلام هو مجرد إنهاء العنف (بمعنى وقف إطلاق النار)، فمن غير المحتمل أن تعتبر النساء مشاركات أساسيات في تلك العملية، مع ملاحظة أن النساء نادرا ما يشاركن في الأعمال القتالية. أما إذا كان الهدف هو بناء السلام (بمعناه الشامل)، فمن المنطقي أن نحصل على مُدخلات أكثر تنوعا من خلال انخراط بقية مكونات المجتمع - أي النساء اللاتي سيتأثرن بهذه القرارات*[25].
>
> *ماري أو ريلي، وأندريا سيليابهاين، وثانيا بافينهولز، "إعادة تصور صنع السلام: دور المرأة في عمليات السلام" (معهد السلام الدولي، يونيو 2015).*

[25] Marie O'Reilly, Andrea Ó Súilleabháin, and Thania Paffenholz, "Reimagining Peacemaking: Women's Roles in Peace Processes" (International Peace Institute, June 2015), 1. https://www.ipinst.org/wp-content/uploads/2015/06/IPI-E-pub-Reimagining-Peacemaking.pdf

ث- الغاية الرابعة: تعزيز المقاربة المستجيبة للنوع الاجتماعي في بناء السلام والأمن، وتوفير الحماية والوقاية والإغاثة والتعافي للنساء، وضمان سماع أصوات جميع النساء

تسعى الشبكة إلى الاستفادة من إلمام الوسيطات بأهمية دمج النوع الاجتماعي في مجال الوساطة. إن لدى وسيطات السلام معرفة فنية بالطرق الفضلى لتحقيق هذا الدمج دمجا سلسا يتسم بالحساسية الثقافية. وهن حريصات على أن يباشرن دمج منظور النوع الاجتماعي ضمن سياق جهد أوسع لتصحيح التصورات الكامنة في الوعي الرسمي والوعي المجتمعي حول النساء ومكانة المرأة مع التأكيد على ضرورة إشراك الرجال في كل هذه الجهود.

كما تسعى الشبكة العربية لوسيطات السلام إلى الإفادة من اقتراب النساء الوسيطات من مجتمعاتهن المحلية في إسماع أصوات جميع النساء على طاولة المفاوضات. إنها تسعى لإنهاء حالة تجاهل أصوات النساء في المجتمعات المحلية والتجمعات الموضعية لاسيما بين المجموعات التي تتعرض لتهميش والمجموعات التي تعاني فقرا حادا، والمجموعات التي تتعرض لتمييز. ليس هذا فحسب، بل إنه من الطبيعي خلال ممارسة الوساطة أن تكون النساء الوسيطات مُحَمَّلات بمسؤولية وضع حاجات جميع هذه المجموعات على طاولة المباحثات، وبمسؤولية تحفيز أطراف النزاع على تلبية هذه الحاجات. هذا، ومن المعلوم أن أصوات النساء تتنوع بتنوع شرائحهن.

فالشبكة العربية للنساء وسيطات السلام معنية عناية كبرى بتحقيق الركائز الأربعة الرئيسة لتنفيذ أجندة المرأة والأمن والسلام وهي المشاركة والحماية والوقاية والإغاثة والتعافي. إن جميع وسيطات السلام يضعن في صدارة مهمتهن اتخاذ جميع الخطوات التي تُكسِبُ النساء المناعة والتحصين ضد المخاطر، وتَحُولُ ابتداءً دون إلحاق الأضرار بهن، وتوفير مقومات معنوية ومادية تؤمن النساء والفتيات في مواجهة العنف المحتمل بكل صوره بحيث تتمتع بأمن وأمان لا يقل عن الأمن والأمان الذي يتعرض له الرجال، وتوفير الخدمات والتدابير ذات الطابع المعنوي والمادي وصولا إلى إزالة آثار الأضرار المعنوية والمادية التي لحقت بالنساء ضمن سياق النزاعات المسلحة والتي لم يزل الكثير منها مستمرا خلال ما انقضى من مرحلة ما بعد النزاعات المسلحة.

1- الأهداف

- التحقق من دمج المقاربة القائمة على النوع الاجتماعي في جميع مراحل تخطيط جهود وعمليات الوساطة تسوية النزاعات المسلحة والعمل على إشراك الرجال لاسيما فئة الشباب في هذه الأنشطة المتصلة.
- تفعيل الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية للاستراتيجية الإقليمية وخطة العمل التنفيذية المعنونة "حماية المرأة العربية: الأمن والسلام" التي أعدتها جامعة الدول العربية واعتمدت بموجب القرار رقم (7966) من قبل مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورة المجلس العادية الـ (144) والتي عقدت يوم 13 سبتمبر/ أيلول 2015، وذلك باعتبارها حجر زاوية للجهود الإقليمية التي تصب في تنفيذ أجندة المرأة والأمن والسلام.
- تعزيز العمل الفعلي لحماية المرأة من كل أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي والذي تتعرض له خاصة في أوقات الحروب والاحتلال والنزاعات المسلحة، والتصدي لكافة التهديدات والمخاطر التي تواجه أمن وسلامة النساء والفتيات.
- ضمان معالجة المسائل ذات الأهمية الخاصة بالنساء وضمان اتخاذ التدابير الخاصة وتفعيل الهياكل التمويلية اللازمة لذلك.
- ارتفاع مستوى الإلمام بأن التطرف ظاهرة معقدة وهو ما يوجب إعطاء الأولوية للاستراتيجيات الوقائية التي تؤدي إلى منعه والوقاية منه، واتباع نهج متعدد التخصصات لمعالجة الظروف الجذرية التي تؤدي إلى أن يصبح الأفراد متطرفين وفهم ديناميات النوع الاجتماعي ذات الصلة.
- دمج منظور النوع الاجتماعي والمقاربة المجتمعية في عمليات الإغاثة والإنعاش الاقتصادي.
- تسليط المزيد من الضوء على أهمية التغطية الإعلامية لقضايا المرأة في النزاعات المسلحة ودورها في منع وحل النزاعات المسلحة وإعادة الإعمار.

2- الخطوات والنشاطات

- تدريب جميع المشاركات في جهود الوساطة وتسوية النزاعات المسلحة على دمج المقاربة القائمة على منظور النوع الاجتماعي.
- عقد الفعاليات وورش العمل، وتوفير أدوات التدريب، التي تمكن وسيطات الشبكة من الإلمام بالأدبيات والممارسات الفضلى فيما يتصل بتنفيذ أجندة المرأة والأمن والسلام، لا سيما دمج منظور النوع الاجتماعي والمشاركة والحماية والوقاية والإغاثة والتعافي.
- تأسيس قنوات اتصال وشبكات وساطة على المستوى المحلي لنقل مطالب النساء بمختلف فئاتهن الاجتماعية والاقتصادية والعرقية والجهوية إلى طاولة المفاوضات، على أن تباشر رصد وتوثيق الانتهاكات التي تعرضت لها النساء، وكذلك رصد وتوثيق مطالب النساء فيما يتصل بالتعويضات المتناسبة التي تسهم في جبر بعض الأضرار التي لحقت بهن.
- تأسيس منصة إقليمية لتبادل الخبرات والممارسات الفضلى المستجيبة للنوع الاجتماعي والتي تسهم في الوقاية من التطرف.

> *لا سلام يقوم على تجاهل النساء اللاتي فقدن بيوتهم وعائلاتهم وكل مقومات الحياة. وإن للمرأة دورا مركزيا في مرحلة النزاع وفي مرحلة ما بعد النزاع، ومن المهم أن تراكم المرأة الإنجازات وأن تحافظ على المكتسبات التي حصلت عليها.*
>
> *وفاء بن مصطفى - رئيسة تحالف البرلمانيات العربيات*

ج- الغاية الخامسة: استعادة ذاكرة جمعية وسرديات دقيقة عن جهود النساء في الوساطة والعمل الدبلوماسي، والاعتراف بهذه الجهود، ومواجهة السرديات (Narratology) التي تبرر العنف

تسعى الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام لعلاج الخلل الذي لحق بالذاكرة الجمعية والمتمثل في انتشار سرديات مُشوشة تتجاهل أدوار النساء في الحياة العامة وبناء السلام والأمن والوساطة، وذلك من خلال استعادة ذاكرة جمعية غير مبتسرة تتضمن سرديات دقيقة عن مشاركات النساء وآثارها الإيجابية. إن السرديات التي تتجاهل جهود النساء تسهم في تكريس العنف ضد النساء وتعيد إنتاج العنف ضدهن. وقد وظف التطرف تلك السرديات كأداة لإسباغ الشرعية على ما مورس من عنف ضد النساء ولإقصائهن من الحياة العامة. في المقابل، فإن صياغة سرديات صحيحة حول أدوار النساء في بناء السلام والأمن تسهم إسهاما جوهريا في وقاية النساء وحمايتهن.

1- الأهداف

- الاعتراف بجهود النساء وسيطات السلام صاحبات الإنجازات اللاتي أسهمن في تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن، وما نتج عن ذلك من صون دماء الأبرياء، وتمتين العلاقات العربية المشتركة، والعلاقات العربية الدولية.
- تفعيل قرارات الأمم المتحدة التي تدعو إلى مواجهة سرديات التطرف التي تبرر العنف عموما، والعنف ضد المرأة وإقصاءها خصوصا. وصياغة سرديات متوازنة بديلة، لاسيما فيما يتعلق بالنساء وأدوارهن ومشاركتهن في إدارة الشأن العام. ويتضمن ذلك تفعيل قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة لاسيما القرار 2242 لعام 2015، وخطة الأمين العام للأمم المتحدة للوقاية من التطرف العنيف المؤرخة 24 ديسمبر 2015.
- إبراز الآثار الإيجابية لمشاركات النساء وإنجازاتهن في الوساطة وفي الجهود الدبلوماسية باعتباره شرطا جوهريا لمواصلة النساء أداء هذا الدور.
- وضع مشاركات وإسهامات النساء في الوساطة وجهودهن الدبلوماسية في مكانها الصحيح باعتبارها مصدر إلهام للأجيال.

2- الخطوات والنشاطات

- بناء أرشيف لجهود النساء وإسهاماتهن في الوساطة في المنطقة العربية وعلى مستوى العالم.
- بناء نظام إلكتروني للاستراتيجية قادر على توثيق التجارب والسرديات، وإيصال المعلومات، ويكون منصة الكترونية مشتركة بين الدول العربية جميعها في جهود الوساطة والسلام.

- حث الدول على إشراك النساء في اللجان الرسمية العاملة في مجال مواجهة التطرف والوقاية منه، وفي وضع الخطط الوطنية للوقاية من التطرف، وعلى أن تكون الخطط مراعية للنوع الاجتماعي وفقا للقرارات الأممية ذات العلاقة.
- عقد حلقات النقاش وورش العمل وفعاليات بناء القدرات التي تضمن إلمام المؤسسات الرسمية ذات العلاقة بقرارات الأمم المتحدة التي تدعو إلى مواجهة سرديات التطرف لاسيما قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة لاسيما القرار 2242 لعام 2015، وخطة الأمين العام للأمم المتحدة للوقاية من التطرف العنيف المؤرخة 24 ديسمبر 2015.
- التشبيك مع المؤسسات الرسمية لاسيما المؤسسات الدبلوماسية والأمنية والمؤسسات الدينية الرسمية لرفع مستوى الوعي فيما يتعلق بصياغة خطاب ديني رصين ومنفتح.
- وإلقاء المزيد من الضوء على القيادات النسائية صاحبات التأثير الواسع في مجال عمليات السلام والوساطة، وتنظيم فعاليات لتكريم النساء الوسيطات اللاتي أسهمن إسهامات نوعية في بناء السلام والجهود الدبلوماسية على المستوى الإقليمي والوطني والمحلي بالمنطقة العربية.
- تشجيع الدول الأعضاء على استحداث جوائز للنساء وسيطات السلام في المنطقة العربية.
- تشجيع حركة التأليف العلمي في مجال الوساطة من أجل السلام وجهود النساء وسيطات السلام وجهود النساء في العمل الدبلوماسي.

على النساء أن يحرصن أن تكون جهودهن ظاهرة ومرئية بصورة أكبر، وتحديدا خلال مفاوضات السلام التي يشاركن فيها. فمن حق أي مجتمع أن يعلم ما يدور خلال المفاوضات. ويجب إلقاء الضوء والتركيز الشديد على كيفية التواصل مع المواطنين والوصول إليهم بجميع فئاتهم.

برجيتا هولست علاني - مستشارة لدى المجلس الاستشاري النسائي

المبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى سوريا

****

إن النظرة التقليدية للمرأة وكونها لا تمارس دورا على المستوى السياسي هما من أهم التحديات التي تواجه المرأة. وعلى الرغم من أن النساء هن الضحايا في النزاعات المسلحة إلا أنهن الأقدر على بناء مجتمعاتهن في مرحلة ما بعد النزاع، وذلك لعدة أسباب منها ما تتمتع به النساء من صبر وقدرة كبيرة على الاستماع والاصغاء للآخر وتفهم الأوضاع.

خولة مطر - نائب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا

****

ح- الغاية السادسة: جعل المنطقة العربية مركزا للوساطة النسائية ومنجما لترشيح الوسيطات لحل النزاعات المسلحة بالعالم

تطمح الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام للإسهام في جعل المنطقة العربية منصة لتفعيل المواهب والطاقات النسائية في مجال الوساطة في المنطقة. ويتحقق ذلك من خلال تحفيز الوسيطات على تمثل أعلى مستويات الحرفية والمهنية في الوساطة والنزاهة الشخصية، ومن خلال احتضان المواهب الشابة ورعايتها واعتماد أفضل برامج بناء القدرات، حيث تأمل الشبكة أن يؤدي ذلك إلى أن يستعان بوسيطات الشبكة في جميع أنحاء العالم. وبذلك، تصبح وسيطات الشبكة العربية سفيرات للسلام في جميع أنحاء العالم.

أ- الأهداف

- تحويل المنطقة العربية إلى منطقة مصدرة للخبيرات في مجال الوساطة.
- وضع النساء وسيطات السلام في المنطقة العربية على رأس قوائم الترشيح عند تشكيل بعثات تعزيز السلام والمساندة الأممية.
- تحفيز النساء وسيطات السلام في المنطقة العربية على اكتساب خبرة الوساطة على المستوى العالمي والأممي وفهم خصوصيات الوساطة في كل منطقة من مناطق العالم.
- تمكين النساء وسيطات السلام في المنطقة العربية على تبادل الدروس المستفادة مع النساء وسيطات السلام في المناطق الأخرى.

ب- الخطوات والنشاطات

- تأسيس منصات متعددة الثقافات تتيح للوسيطات الإلمام بالخلفيات السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية للنزاعات المسلحة في المناطق الأخرى.
- دعم جهود نشر أهم الدراسات والبحوث والمذكرات المتعلقة بالوساطة في أقاليم العالم الأخرى.
- تأسيس منصات تضمن مشاركة وسطاء ووسيطات سلام من مناطق أخرى على مستوى العالم للحديث عن تجاربهم في الوساطة في تلك المناطق والدروس المستفادة.

خ- تنفيذ الاستراتيجية من خلال التنسيق مع الشركاء

ستقوم الشبكة لتحقيق غاياتها وأهدافها بنفسها من خلال شراكات تؤسسها مع مجموعة من الجهات التي لديها تأثير في بناء السلام والأمن والوساطة. تشمل قائمة هذه الجهات الآتي:

- المؤسسات الحكومية بالدول الأعضاء بجامعة الدول العربية مثل وزارات الخارجية والآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة، والآليات الوطنية المعنية بشؤون حقوق الإنسان.
- شبكات النساء الوسيطات الدولية.
- النساء المشاركات في عمليات السلام والمفاوضات والحوارات السياسية في المنطقة.
- منظمات الأمم المتحدة ذات العلاقة لاسيما المعنية مباشرة بالمرأة والإنماء.
- بعثات السلام.
- المنظمات النسائية.
- المنظمات الدولية.
- مراكز الأبحاث.
- الجامعات.
- الخبيرات والخبراء المستقلون أصحاب المعرفة الفنية في الوساطة.

****

القسم العاشر: أسس هيكلية وتنظيمية للشبكة العربية للنساء وسيطات السلام

توطئة

من المزمع أن يسبق التأسيس الفعلي الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام تحديد الأمور الهيكلية والتنظيمية الخاصة بها. في القسم الماثل، نكتفي بإيراد أبرز الأسس الهيكلية التي ينبغي أخذها في الاعتبار.

أ- الأمانة العامة

تعد الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام آلية من آليات لجنة المرأة بجامعة الدول العربية. وهي تابعة لإدارة المرأة والأسرة والطفولة في قطاع الشؤون الاجتماعية بجامعة الدول العربية، حيث تقوم الإدارة بتنسيق ومتابعة عملها، كما تختص الإدارة بوضع خطط وبرامج العمل الخاصة بالشبكة لمناقشتها مع أعضائها. وتعتبر إدارة المرأة والأسرة والطفولة الأمانة الفنية للشبكة، وهي تقدم تقاريرها إلى لجنة المرأة العربية لرفعها الى مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية العرب.

ب- أبرز مهام الأمانة الفنية للشبكة العربية للنساء وسيطات السلام

- وضع معايير اختيار عضوات الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام. وتتضمن المعايير بحد أدنى الآتي:
  - العمل في السلك الدبلوماسي على مستوى سفير أو وزير مفوض.
  - مشاركات وإسهامات وإنجازات سابقة في مجال تمكين المرأة ومناصرة قضاياها.
- وضع استراتيجية الشبكة واعتمادها وتطويرها من وقت لآخر وضع واعتماد الخطط المرحلية لعمل الشبكة بما في ذلك:
  - خطة وبرامج التدريب.
  - خطة التواصل الخارجي والترويج.
- وضع واعتماد نظام عمل الشبكة.

ت- عضوية الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام

- تتكون الشبكة العربية للوسيطات من اثنين وعشرين (22) عضوة، بحيث تضم عضوة وسيطة عن كل دولة من الدول الأعضاء بالجامعة.
- ترشح كل من الدول الأعضاء وسيطة لتكون عضوة بالشبكة العربية للنساء وسيطات السلام، على أن تعتمد لجنة المرأة العربية الترشيحات في ضوء المعايير المحددة.
- يراعى تمثيل النساء ذوات الإعاقة، والمرأة المتضررة، والشباب في عضوية الشبكة الوطنية لوسيطات السلام واللجان المنبثقة عنها وضمن برامجها تمثيلا متناسبا.
- يحدد نظام عمل الشبكة نظام العضوية بها وانتهاء العضوية وتجديدها.

ث- أبرز مهام الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام

1- المشاركة في كافة أطر الوساطة الدبلوماسية

تشارك الوسيطات بالشبكة العربية للنساء وسيطات السلام اللاتي ترشحهن دولهن في كافة أطر الوساطة الدبلوماسية، وفي حل جميع النزاعات بما في ذلك النزاعات المسلحة وغير المسلحة، وفي عمليات السلام والجهود الدبلوماسية لاسيما الإقليمية والدولية، بما في ذلك بعثات المساعدة الأممية والدولية، وبعثات تقصي الحقائق، وعمليات الدبلوماسية الوقائية، والدبلوماسية الهادئة، والدبلوماسية المكوكية، ولعب دور المبعوث الخاص للمناطق المتضررة من النزاعات المسلحة، والتوقيع على الاتفاقات والمعاهدات.

2- تقديم المشورة والخبرة الفنية المتعلقة بالوساطة

تقدم الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام المشورة والخبرة الفنية المتعلقة بالوساطة وحل النزاعات لجميع أصحاب المصالح وأطراف النزاعات المسلحة. ويشمل ذلك الآتي:

أ) **إجراء الدراسات المتعلقة بالوساطة:** ويتضمن ذلك إعداد الدراسات الاستشارية والتقارير بجميع أنواعها بما في ذلك المنصبة على السياسات والتدابير والإجراءات والمقاربات مثل مقاربة النوع الاجتماعي.

ب) **وضع استراتيجيات الوساطة.** ويتضمن ذلك تقديم الرأي الفني المتخصص فيما يتعلق برسم الاستراتيجيات الكلية للوساطة، وتعديلها وفقا للتطورات، ووضع الخطط العامة والأهداف ومواءمتها وفق مقتضيات الأوضاع على الأرض.

ت) **إجراء بحوث النزاعات المسلحة وتحليلاتها.** ويتضمن ذلك توفير الدراسات والمعلومات والبيانات اللازمة فيما يتعلق باحتياجات جميع الأطراف المتضررة من النزاعات المسلحة، بما في ذلك النازحون، واللاجئون، وضحايا العنف الجنسي. كما يتضمن ذلك توفير الدراسات والمعلومات والبيانات اللازمة لدعم مقدمي الخدمات وتوزيع المساعدات.

ث) **إجراء عمليات الرصد والتقييم:** ويتضمن ذلك توفير الخبرة الفنية اللازمة لرصد وتقييم الاستراتيجية وتنفيذها. ويشمل ذلك تقييم حجم الاستجابة للنوع الاجتماعي ونوعيته. ويتضمن النسبة المئوية للنساء والرجال ضمن وفد الوساطة، والنسبة المئوية للنساء اللاتي منحن مناصب ذات مسؤولية في إطار عملية التفاوض، ونوعية ومستوى المشاركة النسائية، وعدد اللقاءات المباشرة مع المنظمات النسوية خلال مراحل التفاوض ونوعيتها وفعاليتها، وعدد الموضوعات المدرجة ضمن الأجندة المطروحة ونوعيتها وأهميتها، والنسبة المئوية للأموال المخصصة لكل فترة زمنية والمخصصة للمشاريع الداعمة للنوع الاجتماعي و/أو المشاريع الخاصة بالمرأة ونوعية استخداماتها، وحجم التغطية الإعلامية المحلية/الوطنية والدولية ونوعيتها.

3- التوعية والتدريب في مجال الوساطة لاسيما الوساطة المستجيبة للنوع الاجتماعي

توفر الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام البرامج اللازمة لرفع مستوى الوعي والإلمام بالوساطة والتفاوض وبأسس دمج منظور النوع الاجتماعي فيها وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية في كل الدول. ويتحقق ذلك من خلال تكثيف التواصل مع أصحاب المصالح لاسيما الدول الأعضاء والمؤسسات الإقليمية، ورفع مستوى التزام الدول الأعضاء بأجندة المرأة والأمن والسلام وتعزيز مشاركة النساء في المفاوضات والوساطة.

4- حث الدول على وضع نسبة تمثيلية (كوتة) لتمثيل المرأة في جميع مراحل عمليات حفظ السلام.

تسعى الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام إلى أن تبين للدول الأعضاء أهمية مشاركة النساء وتمثيل المرأة في عمليات حفظ السلام. وضمن هذا السياق، تشجعها على وضع نسبة تمثيلية (كوتة) لتمثيل المرأة في جميع مراحل عمليات حفظ السلام.

5- تدريب الوسطاء على جميع صور الوساطة، والوساطة المراعية للنوع الاجتماعي

تقدم الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام بالتعاون مع المنظمات الدولية برامج تدريب ذات علاقة وبرامج تدريب مصممة وفقا للمتطلبات الخاصة للأطراف التي تطلب التدريب. ويشمل ذلك برامج تدريب حول أجندة المرأة والأمن والسلام، وبناء السلام، وفض النزاعات المسلحة، والمفاوضات، وصيغ الوساطة المختلفة، والوساطة المستجيبة للنوع الاجتماعي. كما تقدم الشبكة هذه البرامج للأفراد الراغبين في العمل في الوساطة عموما وللمرشحين للوساطة، ولممارسي الوساطة وعضوات الشبكات المختلفة في المنطقة والعالم.

6- تقديم الدعم للدول الأعضاء فيما يتصل بتأسيس شبكات وطنية للنساء وسيطات السلام

تقدم الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام العون للدول الأعضاء لتأسيس شبكات وطنية للنساء وسيطات السلام. وتتضمن الخطوات التي ستتخذ في هذا السياق أن تقوم الأمانة العامة للشبكة العربية للنساء وسيطات السلام التنسيق مع أعضاء الشبكة العربية على المستوى الوطني من أجل تأسيس شبكة وطنية للنساء وسيطات السلام.

7- إعطاء الأولوية لرفع المعاناة عن النساء المتضررات من النزاعات

تحسين أوضاع اللاجئات المتضررات في مناطق الحروب والصراعات لما ينطوي عليه الأمر من ضرورة إنسانية ملحة. يضاف إلى ذلك أن هناك ترابطا وثيقا بين إحلال السلام وتحسين أوضاع اللاجئات.

ضوابط احترازية بشأن مهام الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام واختصاصاتها

يراعى عدم التعارض بين اختصاصات لجنة الطوارئ لحماية النساء أثناء النزاعات المسلحة واختصاصات الشبكة العربية لوسيطات السلام.

القسم الحادي عشر: نقاط استرشادية بشأن مهام الشبكات الوطنية للنساء وسيطات السلام

ضمن سياق تقديم الدعم الفني للدول الأعضاء لتأسيس شبكات وطنية للنساء وسيطات السلام، تأتي النقاط الاسترشادية الآتية حول مهام هذه الشبكات وعضويتها.

أ- أبرز مهام الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام

بناء على موافقة دولهن، تشارك الوسيطات بالشبكات الوطنية للنساء وسيطات السلام في كافة أطر الوساطة الدبلوماسية، وفي حل جميع النزاعات بما في ذلك النزاعات المسلحة وغير المسلحة، وفي عمليات السلام والجهود الدبلوماسية لاسيما المحلية، بما في ذلك عمليات التوافق الدستوري وإعادة الإعمار بما في ذلك خلال مرحلة النزاع وخلال مرحلة ما بعد النزاع، وعمليات التفاوض، والحوارات الوطنية التي تنعقد بين أطراف محلية للوصول إلى توافقات وطنية.

ب- عضوية الشبكات الوطنية للنساء وسيطات السلام

يقترح أن تتألف كل شبكة وطنية للنساء وسيطات السلام من سبع (7) عضوات على الأقل، على أن تُختار ست (6) عضوات من المؤسسات الوطنية ذات العلاقة لاسيما المؤسسات الآتية:

- وزارة الخارجية.
- وزارة الداخلية.
- وزارة العدل.
- لجنة المرأة في البرلمان (حسب مسمى اللجنة في كل برلمان عربي).
- وزارة المرأة والشؤون الاجتماعية. او الآلية المعنية بشؤون المرأة (حسب الإطار المعني بالمرأة في كل دولة).
- الآلية الوطنية لحقوق الإنسان.
- المجالس النيابية والتمثيلية والمجالس القومية.

أما العضوة السابعة فيقترح أن تكون خبيرة مستقلة أو ممثلة لإحدى منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال.

ت- التشاور

ضمن عمليات إنشاء الشبكات الوطنية لوسيطات السلام، يمكن للدول العربية أن تصمم حلقات عمل وطنية للتشاور وقدح زناد الفكر حول غايات الاستراتيجية وأهدافها للتحقق من المواءمة بين الاستراتيجيات الوطنية وبرامج العمل والقوانين الحاكمة في هذا المجال واستراتيجية الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام على أن تضم الحلقات جميع أصحاب المصالح في هذا الشأن.

****

القسم الثاني عشر: خطوات أساسية لتنفيذ الاستراتيجية

هناك مجموعة من الخطوات الأساسية التي ينبغي اتخاذها لتنفيذ الاستراتيجية الماثلة للشبكة العربية للنساء وسيطات السلام. تشمل هذه الخطوات ما يأتي:

أ- ترجمة الاستراتيجية إلى خطة عمل خمسية وبرامج وأهداف قابلة للتنفيذ والقياس

تضع الشبكة خطة عمل تستهدف السنوات الخمس الأولى من عملها. تتضمن خطة العمل الخمسية أهم الأهداف التي ينبغي تحقيقها. كما تتضمن المرجعيات والدوافع، وتحديد الأهداف قصيرة المدى والأهداف متوسطة المدى والأهداف طويلة المدى، والإطار الزمني لكل هدف، وطريقة الرصد والتقييم.

ب- آليات التعاون مع الشركاء على المستويين الإقليمي والدولي

كما تشمل الخطة الكلية عملية التشبيك المتدرج مع الشركاء وأصحاب المصالح. في هذا الصدد، تعمد الشبكة إلى تأسيس أطر تعاون مع شركاء في مختلف مناطق العالم بما في ذلك المنظمات الأممية والدولية وشبكات الوسطيات في المنطقة والعالم. كما تعمد إلى وضع أجندة عملية لهذا التعاون والتنسيق تتضمن تبادل الخبرات والدروس المستفادة.

الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام

الإشراف والرقابة

جامعة الدول العربية

مجلس وزراء الخارجية

قطاع الشؤون الاجتماعية

إدارة المرأة والأسرة والطفولة
الأمانة الفنية للشبكة العربية للنساء وسيطات السلام

الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام

الشبكات الوطنية للنساء وسيطات السلام

المراجع

المصادر العربية

مجلس الأمن (2009). تقرير الأمين العام عن تعزيز الوساطة وأنشطة دعمها. 8 أبريل.

https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/SGReport_EnhancingMediation_S2009189%28arabic%29.pdf

****

الجمعية العامة (1992). الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم. تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة.

https://undocs.org/ar/A/47/277

****

هيئة الأمم المتحدة للمرأة. بعد مرور ثمانية عشر عاما :تقييم تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلم والمن في الدول العربية بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325. 2019.

https://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20arab%20states/attachments/publications/2019/07/1325%20report_arabic%20design_single%20pages%20(2).pdf?la=ar&vs=1621

****

راديكا كومراسوامي وآخرون (2015). منع النزاع وتحويل العدالة وضمان السلام. دراسة عالمية حول تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325. هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

http://iknowpolitics.org/sites/default/files/global_study_on_1325_ar.pdf

****

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (2013). تعزيز الوساطة المستجيبة لاحتياجات الجندر. مذكرة توجيهية.

https://www.osce.org/ar/secretariat/145496

****

الأمم المتحدة (2010). تقرير الأمين العام عن مشاركة المرأة في بناء السلام (.A / 65/354-S / 2010/466)

https://www.un.org/peacebuilding/sites/www.un.org.peacebuilding/files/documents/seven_point_action_plan.pdf

****

مجلس الأمن (2019). تقرير المرأة والسلام والأمن. أكتوبر.

https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/S_2019_800_A.pdf

****

هيفاء أبو غزالة (2015). الاستراتيجية الإقليمية للمرأة والامن والسلام. جامعة الدول العربية. منظمة المرأة العربية. هيئة الأمم المتحدة للمساوة بين الجنسين وتمكين المرأة.

http://elibrary.arabwomenorg.org/Content/13268_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85.pdf

****

ميشيل باشيليه (2013). ملخص حوار حول دور النساء في أوضاع ما بعد النزاع وفى مفاوضات السلام. 12 ديسمبر.

https://www.iknowpolitics.org/ar/learn/knowledge-resources/discussion-summaries/%D9%85%D9%84%D8%AE%D8%B5-%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D9%81%D9%89-%D8%A7%D9%88%D8%B6%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%A7-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9-%D9%88%D9%81%D9%89

****

توجيهات بشأن اعتبارات النوع: الاجتماعي والوساطة الشاملة للجميع: https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/DPA_GenderMediation-Guidance_2017%28AR%29.pdf

****

توجيهات للوسطاء: حول معالجة العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات: https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/GuidanceAdressingConflictRelatedSexualViolence_UNDPA%28Arabic%29.pdf

****

ملخص التقرير العربي الشامل حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاما.

https://www.unescwa.org/ar/sub-site/%D8%A8%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D9%86-25

English Sources

Vicenç Fisas, 2016 Yearbook on Peace Processes (Pau, Icaria editorial, 2016).

****

Institute for Security Studies.

https://issafrica.org/iss-today/femwise-africa-set-to-boost-womens-role-in-peace-processes

****

Follow-Up to the Fourth World Conference on Women and Full Implementation of the Beijing Declaration and the Platform for Action, G.A. res. 50/203, U.N. Doc. A/RES/50/203 (1995).

http://hrlibrary.umn.edu/resolutions/50/203GA1995.html

****

United Nations Department of Peacekeeping Operations Department of Field Support (2008). United Nations Peacekeeping Operations Principles and Guidelines.

https://peacekeeping.un.org/sites/default/files/capstone_eng_0.pdf

****

Wilton Park (2017). Women in Mediation: Promoting Participation, December.

https://www.wiltonpark.org.uk/wp-content/uploads/WP1570-Report.pdf

****

Marie O'Reilly, Andrea Ó Súilleabháin, and Thania Paffenholz, "Reimagining Peacemaking: Women's Roles in Peace Processes" (International Peace Institute, June 2015).

https://www.ipinst.org/wp-content/uploads/2015/06/IPI-E-pub-Reimagining-Peacemaking.pdf

****

"Measuring and Understanding the Impact of Terrorism", *Global Terrorism Index*, 2017.

http://visionofhumanity.org/app/uploads/2017/11/Global-Terrorism-Index-2017.pdf

****

ICSR (2018) From Daesh to Diaspora: Tracing the Women and Minors of the Islamic State

https://icsr.info/wp-content/%20uploads/2018/07/Women-in-ISIS-report_20180719_web.pdf

****

UNDP and ICAN (2019) Invisible Women

https://www.undp.org/content/dam/oslo-centre/documents/undp-ogc-ICANReport-2019.pdf

****

HRW (2019) Tunisia: Scant Help to Bring Home ISIS Members' Children.

https://www.hrw.org/news/2019/02/12/tunisia-scant-help-bring-home-isis-members-children

Sanam Naraghi Anderlini, Women Building Peace: What They Do, Why It Matters (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2007): 53–92

****

Digital technologies and Mediation. Toolkit 1.0

https://peacemaker.un.org/digitaltoolkit.

****

Joëlle Jenny, Rosi Greenberg, Vincent Lowney and Guy Banim Edited by Jonathan Harlander (2018). Mediation Practice Series. Peacemaking and new technologies Dilemmas & options for mediators. Center for Humanitarian Dialogue.

https://www.hdcentre.org/wp-content/uploads/2018/12/MPS-8-Peacemaking-and-New-Technologies.pdf

الخطة التنفيذية

الخاصة باستراتيجية الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام

المقدمة

- **توطئة**

كما أوضحت استراتيجية الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام العربية للنساء وسيطات السلام، فإن مشاركة النساء في الوساطة من أجل السلام واجبٌ على النساء وحقٌ أصيل من حقوقهن، لكنها أيضا أمر بديهي وطبيعي. النساء هن المكون الآخر للمجتمع ويسهمن في شؤون الحياة على جميع المستويات. فهن يشاركن في إدارة شؤون الحيز الخاص وشؤون المجتمع وشؤون الدولة. هذا، ومثلما أن المجتمعات تمر بمراحل استقرار، فهي تمر بمراحل نزاعات داخلية وخارجية. ومثلما أن المجتمعات تواجه تحديات الإنماء في مراحل الاستقرار، فهي تواجه تحديات إدارة النزاعات وتسويتها. ومثلما تستفيد المجتمعات من جهود النساء فيما يتعلق بالتنمية والتطوير الاقتصادي والاجتماعي، فإنه لا غنى عن جهود النساء في الوساطة ذات الطبيعة السياسية الدولية وذات الطبيعة الدستورية. وكما بينت الاستراتيجية تتضمن صور الوساطة المقصودة جميع أطر الوساطة الدبلوماسية، بما في ذلك البعثات الدبلوماسية ومنها بعثات الدعم والمساعدة الدولية والأممية وبعثات تقصي الحقائق، ومفاوضات ترسيم الحدود، ومفاوضات الاستخراج المشترك للثروات في المناطق الحدودية، ومفاوضات تأسيس الكيانات التنسيقية الإقليمية، ومفاوضات تأسيس المشروعات الاقتصادية الإقليمية الكبرى، والبعثات ذات العلاقة بالدبلوماسية الوقائية، والبعثات الخاصة للمناطق المتضررة من النزاعات المسلحة، والجلوس إلى طاولة الحوارات الوطنية، وكذلك تصميم عمليات الانتقال السياسي والإصلاح الدستوري، والإشراف على تنفيذها، وتمثيل مكونات المجتمع خلال الانتقال السياسي والدستوري. وبجانب كون المشاركة في الوساطة من أجل السلام حق للنساء فإنها واجب لا يصح عليهن عدم الوفاء به. وبينما يعد الحق أمرا لصيقا بالإنسان، فإن الواجب لا يقل عنه أهمية. بل إنه في بعض الأحيان يجوز للإنسان التخلي عن حق من الحقوق. لكن هناك واجباتٍ لا يجوز عدم الوفاء بها. وإن واجب المشاركة في الوساطة من أجل السلام واحد من هذه الواجبات التي لا يجوز للنساء التخلي عنها.

وخلال العقود الماضية، بينما ازدادت مشاركة النساء في الحيز المجتمعي زيادة ملحوظة، وبينما ازدادت في الحيز الرسمي زيادة ضئيلة، فإنها تتسم بالندرة الشديدة فيما يتعلق بالوساطة من أجل السلام. لقد ازدادت نسبيا مشاركة النساء في منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية ومؤسسات العمل الطوعي. كما ازدادت مشاركتهن تحسنا ضئيلا في المؤسسات التمثيلية والأجهزة الحكومية في عدد قليل من البلدان بالمنطقة. في مقابل ذلك، فإن هناك استبعادا واسع النطاق للنساء فيما يتعلق بالوساطة من أجل السلام.

وليس من قبيل المبالغة القول إن دول المنطقة ومجتمعاتها هي المتضرر من ندرة مشاركة النساء في الوساطة من أجل السلام. إن هناك خللا هيكليا في الوساطة من أجل السلام. يتكون هذا الخلل الهيكلي في أنها غير تضمينية أو شمولية إذا إنها تستبعد المكون الآخر الرئيسي في كل دولة ومجتمع وهو النساء. ويترتب على ذلك أن عمليات الوساطة لا تستند على إلمام كافٍ بالواقع والحقائق على الأرض والمشكلات الفعلية والآثار الحياتية للنزاعات ومواقف المجتمعات على المستوى الوطني والمحلي. كما يتكون الخلل الهيكلي في تغييب المقاربة القائمة على النوع الاجتماعي في عمليات الوساطة من أجل السلام. ويترتب على ذلك قصور فهم الجذور الكامنة للنزاعات والحلول المثمرة.

- **تعريف الخطة التنفيذية**

الخطة التنفيذية وهي عبارة عن برامج وأطر محددة زمنيا تتضمن تنظيم عملية التنفيذ والأنشطة ذات العلاقة وجعلها قابلة للتطبيق. الخطة التنفيذية هي الرابط بين الجوانب الفكرية لمسعى الواسع لتحقيق مشاركة النساء في الوساطة من أجل السلام وبين عملية التنفيذ.

- **أهمية الخطة التنفيذية**

تسهم الخطة التنفيذية في ضمان تناسق الجهود خلال مرحلة التطبيق. المقصود أنها إطار توجيهي يتيح صياغة الاختصاصات صياغة حميدة بحيث يختص كل فاعل من الفاعلين بالمهمة الموكولة له. وهذا يحول دون حصول الازدواجية في الأداء، ودون تداخل الجهود تداخلا مخلا، ودون تصادمها.

كما تتيح الخطة التنفيذية التمييز بين درجات قابلية عناصر الاستراتيجية للتطبيق في ضوء الواقع. فمن خلال الولوج إلى مساحات أكثر اقتراب من الواقع، تتضح سمات هذا الواقع أكثر فأكثر. وهذا يتيح تصور ما هو قائم في الواقع من اعتبارات تؤثر في التنفيذ. فهناك اعتبارات تغلب الاحتمال الذي مفاده أن الهدف المعني قابل للتنفيذ وتغلب التقييم الذي مفاده أن القيود القائمة محدودة وأنه لذلك يحتاج زمنا عاديا. وهناك اعتبارات واقعية تجعل هدفا معينا يبدو خلال التقييم أقل قابلية للتنفيذ وأنه قد يواجه قيودا كبيرة وأنه لذلك يحتاج زمنا طويلا وهكذا.

كما تتيح الخطة التنفيذية رصد جهود تطبيق الاستراتيجية وتقييمها. فبواسطة آليات المتابعة والمعايير ومؤشرات الأداء التي تتضمنها الخطة يمكن وضع الأداء تحت المجهر وتحليله والتحقق من جدارة تنفيذ الأهداف الموضوعة. وهذا يتيح التصويب المستمر. كما إنه يتيح التعرف إلى الفاعل أو نقطة الاتصال المعنية بالمهمة وتكليفها بالتصويب.

كما تسهم الخطة التنفيذية في ضمان تقديم الأولويات. فمن خلالها يتضح الهام والمهم والأهم.

فضلا عما سبق، تعد الخطة التنفيذية العامة إطارا مولدا لخطط فرعية وتفصيلية. إن المنهاجية التي استندت لها الخطة التنفيذية وما تحويه من مضمون أساس تخطيطي كلي وعام. ومع اتساع نطاق العمل وتفرعه، ستكون هناك حاجة لصياغة خطط تتصدى للمسائل الجزئية التي ستظل تظهر يوما بعد يوم. إن لجهود صياغة هذه الخطط الفرعية أن تستفيد من هذه الخطة التنفيذية على مستوى المنهاج والمضمون بالرجوع إليها.

القسم الأول

المنطلقات - المعايير – المقاربات

- **منطلقات إعمال الخطة التنفيذية**

تنطلق الخطة التنفيذية من ذات المنطلقات التي انطلقت منها العناصر السابقة التي تمثل مجتمعة مسعى تحقيق مشاركة النساء في الوساطة من أجل السلام في المنطقة العربية في مراحله السابقة. فالخطة التنفيذية تستلهم الخطة التنفيذية جميع التصورات الحاكمة التي برزت خلال المراحل السابقة من مراحل المسعى المذكور بما في ذلك مرحلة انبثاق الفكرة، ومرحلة الدراسات، ومرحلة إطلاق المبادرة، ومرحلة وضع الاستراتيجية. الجزء الأكبر من هذه التصورات هي إفادات الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية التي عبر عنها ممثلوها وعبرت عنها مؤسساتها خلال مرحلة إطلاق مبادرة تأسيس الشبكة، ومرحلة إعداد الاستراتيجية.

- **معايير إعمال الخطة التنفيذية**

فيما يتعلق بتنفيذ جميع عناصر الخطة الماثلة، على الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام أن تضمن تحقق معايير التنفيذ المتعارف عليها عالميا فيما يتعلق بعمل شبكات الوساطة الإقليمية. وبحدٍ أدنى، تتضمن هذه المعايير الآتي:

- **معيار التشاور مع الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية ومواكبتها للتنفيذ**

إن الدول العربية هي المستفيد من الاستراتيجية والخطة التنفيذية. وإن التواصل الدائم معها ومواكبتها المباشرة المستمرة لجهود التنفيذ أساس نجاح الجهود المنصبة على إعمال الخطة التنفيذية الماثلة. ويتحقق ذلك من خلال المناقشات الفنية الدورية والظرفية مع المؤسسات المعنية بالمرأة والدبلوماسية والوساطة في تلك الدول. كما يتأتى من خلال اطلاع المسؤولين بها على عمل الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام اطلاعا دوريا.

- **معيار البناء الكلي للسلام**

تلتزم جهود إعمال الخطة التنفيذية الماثلة بمبدأ أن السلام المنشود في المنطقة العربية هو السلام الكلي الذي تعم ثماره على جميع الدول الأعضاء. ويتحقق ذلك من خلال الحرص على المساواة بين الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية فيما يتعلق بالجهد المخصص لبناء السلام في المنطقة. كما يتأتى من خلال الحرص على بناء السلام في جميع النزاعات التي تكون إحدى الدول الأعضاء طرفا فيها.

- **معيار المساواة والتناسب بين الدول الأعضاء بالجامعة فيما يتعلق ببناء الخبرات النسائية العاملة في الوساطة**

فيما يتعلق بعمل الوسيطات وتأهيلهن والتدريب ومراكمتهن للمعرفة الفنية المتخصصة، على الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام أن تتبنى ضوابط تضمن بناء هذه الخبرات في جميع الدول الأعضاء بالجامعة على قدم المساواة وبصورة متناسبة. أي أنه مع تقدم العمل، الغرض أن تتألف في كل دولة عربية مجموعة من النساء صاحبات الإلمام الواسع في مختلف جوانب حقل الوساطة والدبلوماسية وتسوية النزاعات. كما إن الغرض خلال التنفيذ أن تتأسس مؤسسات بحثية متخصصة في هذا الحقل. بالإضافة إلى ذلك، فإن الغرض أن يصبح هذا الحقل جزءا من مناهج التعليم في الجامعات.

- **معيار الحوار الفني المتخصص**

كما أوضحت الاستراتيجية، فإن موضوع الوساطة وتسوية النزاعات موضوع يتطلب معرفة فنية دقيقة. لذلك، فإن إعمال الخطة التنفيذية سيرتبط ارتباطا وثيقا بالحوار الفني المتخصص حول العمل الدبلوماسي وتطوره الذي تشارك فيه الجهات العاملة في هذا المجال ومراكز الأبحاث.

- **معيار الحوار المجتمعي**

إن حركة الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام العربية للنساء وسيطات السلام جزء لا يتجزأ من حركة المجتمعات العربية. وإن الغرض الأساسي من تأسيس الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام هو أن تنعكس جهودها إيجابا على تلك المجتمعات من خلال تعزيز وضع النساء اللاتي هن عصب الحياة فيها. لذلك، فإن إعمال الخطة التنفيذية سيرتبط ارتباطا وثيقا بالحوار المجتمعي الذي تشارك فيه مؤسسات المجتمع وقياداته.

- **معيار الارتباط بين التنفيذ واستمرار التوعية**

بالإضافة إلى أن التنفيذ يستند إلى رؤية علمية ثاقبة حول الوساطة والعمل الدبلوماسي وتسوية النزاعات وحول مشاركة النساء فيها، فإن التنفيذ في حد ذاته عملية تعلم مستمرة. كذلك فإنه لا يمكن فصل التنفيذ عن التوعية المستمرة والتثقيف الدائم. إن حقل الوساطة يتطور تطورا متسارعا. يترتب على ذلك أنه من الضروري أن تقترن جهود إعمال الخطة التنفيذية الماثلة بالسعي لتوسيع نطاق إلمام القائمين على التنفيذ بأسس حقل الوساطة والعمل الدبلوماسي وتسوية النزاعات ومشاركة النساء في هذا الحقل، وبكل ما يستجد على هذا الصعيد.

- **معيار الملكية على مستوى المنطقة**

مثلما أن دول المنطقة العربية ومجتمعاتها هي المستفيد الأساسي من الاستراتيجية، فإن الخطة التنفيذية والجهود المنصبة على إعمالها تكرس هي الأخرى مبدأ ملكية دول المنطقة العربية.

- **معيار الموازنة بين الواقع والطموح**

حتى تحقق الجهود الخاصة بإعمال الخطة التنفيذية أهدافها، فينبغي أن توازن بين الواقع على الأرض والمنشود أو المأمول.

- **معيار التكامل مع خطط تنفيذ الاستراتيجيات ذات العلاقة بهذه الاستراتيجية:** إن هناك عددا من الاستراتيجيات المنصبة على الوساطة وعددا من الاستراتيجيات المنصبة على العلاقة بين المرأة والأمن والسلام. من أمثلة هذه الاستراتيجيات الاستراتيجية الإقليمية لحماية المرأة العربية الأمن والسلام. وعليه، فإن إعمال هذه الخطة التنفيذية ينبغي أن يتضافر مع تنفيذ تلك الاستراتيجيات بحيث تكون الاستفادة متبادلة والفائدة أقوى وأعمق. كما ينبغي أن يتقاطع إعمال الخطة التنفيذية الماثلة مع الخطط التنفيذية للمنصات الإقليمية والعالمية المعنية بوساطة النساء من أجل السلام.

- **مقاربات التنفيذ**

تعتمد الخطة التنفيذية الماثلة على مجموعة من المقاربات المتكاملة. فهي تعتمد المقاربة القائمة على النوع الاجتماعي، والمقاربة الكلية. بالإضافة إلى ذلك، فهي تمزج بين المقاربة الرسمية والمقاربة القاعدية.

القسم الثاني

اللجنة التأسيسية

- **تأليف اللجنة التأسيسية واختصاصاتها ومهامها**

تؤلف لجنة المرأة بجامعة الدول العربية *اللجنة التأسيسية* التي تباشر استكمال تأسيس الشبكة. تعمل اللجنة التأسيسية تحت إشراف لجنة المرأة وتقدم تقاريرها لها. تتضمن مهام اللجنة التأسيسية اتخاذ بقية الخطوات والإجراءات اللازمة لبدء عمل الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام وإعداد البنية التحتية التنظيمية التي تشمل مجمل الأطر المنظمة لعمل الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام والضوابط التي ينضبط بها والقواعد التي تسترشد بها واختصاصات العاملين والتي تتضمن بحدٍ أدنى الآتي:

- وضع النظام الأساسي للشبكة.
- إعداد الهيكل التنظيمي الخاص بالشبكة.

- **الهيكل التنظيمي**
  - اللجنة التنفيذية
  - قسم الشؤون القانونية والحوكمة
  - قسم الشؤون المالية
  - قسم التخطيط
  - قسم البحوث والدراسات والتأهيل الفني والتدريب
  - قسم التأهيل والتدريب
  - قسم التواصل والإعلام

القسم الثالث

الهيكل التنظيمي واختصاصات ومهام وحدات اللجان والأقسام

- **اللجنة التنفيذية**

تؤلف اللجنة التأسيسية *اللجنة التنفيذية* التي تختص بإدارة الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام وتنفيذ الخطة التنفيذية والإشراف على جميع أقسام الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام وتنفيذ الخطط التفصيلية. تمثل اللجنة التنفيذية السلطة العليا في الشبكة. وتعمل تحت إشراف لجنة المرأة بجامعة الدول العربية وتقدم تقاريرها لها. وتتضمن اختصاصاتها بحد أدنى الآتي:

- اعتماد جميع لوائح العمل التي تنظم عمل الشبكة.
- إعداد لائحة العضوية بالشبكة.
- إعداد لائحة ترشيح وانتداب الوسيطات.
- إعداد لائحة الممارسات الفضلى فيما يتعلق بالوساطة من أجل السلام.
- إعداد الوصف الوظيفي والعناصر المميزة لأبرز مهام وصور الوساطة التي يمكن أن تضطلع بها النساء في الوساطة. ويتضمن ذلك الآتي:
  - الوصف الوظيفي والعناصر المميزة لمهمة المبعوثة (رئيسة فريق الوساطة).
  - الوصف الوظيفي والعناصر المميزة لمهمة عضوة في فرق الوساطة.
  - الوصف الوظيفي والعناصر المميزة لمهمة مندوبة عن أحد الأطراف المتفاوضة.
  - الوصف الوظيفي والعناصر المميزة لمهمة مستشارة للأطراف المتنازعة.
- الوصف الوظيفي والعناصر المميزة لمهمة مستشارة للقانون الدولي لأطراف النزاع.
- الوصف الوظيفي والعناصر المميزة لمهمة منسقة لاجتماعات أطراف النزاع.
- الوصف الوظيفي والعناصر المميزة لمهمة مستشارة للنوع الاجتماعي للوسطاء فيما يتعلق بتكوين فرق العمل الخاصة بهم من أجل اشراك النساء واشتمال الخبرة المتعلقة بالنوع الاجتماعي.
- الوصف الوظيفي والعناصر المميزة لمهمة مستشارة للنوع الاجتماعي للأطراف المتفاوضة.
- الوصف الوظيفي والعناصر المميزة لمهمة مستشارة الوسطاء لحماية النساء.
- الوصف الوظيفي والعناصر المميزة لمهمة مستشارات الأطراف المتفاوضة لحماية النساء.

- الوصف الوظيفي والعناصر المميزة لمهمة مستشارات للمواضيع الفنية مثل النوع الاجتماعي وملكية الأرض أو النوع الاجتماعي ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.
- الوصف الوظيفي والعناصر المميزة لمهمة عضوة لجنة فنية.
- الوصف الوظيفي والعناصر المميزة لمهمة عضوة مجموعة عمل.
- الوصف الوظيفي والعناصر المميزة لمهمة موقعات على الاتفاقات.
- الوصف الوظيفي والعناصر المميزة لمهمة مراقبات لمدى تنفيذ الأطراف لالتزاماتهم الواردة بالاتفاقات.

- **قسم الشؤون القانونية والحوكمة**

تؤلف اللجنة التأسيسية قسم الشؤون القانونية والحوكمة الذي يختص بالجوانب القانونية داخليا وخارجيا وكذلك الرقابة على الالتزام بضوابط العمل. يعمل القسم وفقا لتعليمات اللجنة التنفيذية وتحت إشرافها ويقدم تقاريره لها. تتضمن اختصاصات القسم الآتي:

- إبداء الرأي القانوني والحوكمي والمشورة للجنة التنفيذية وأقسام الشبكة.
- إعداد العقود والاتفاقات ومراجعتها وإبداء الرأي فيها.
- إعداد لائحة الحوكمة التي تنظم ضوابط العمل بالشبكة العربية للنساء وسيطات السلام بما في ذلك الشفافية، وتضارب المصالح، وسرية المعلومات.

- **قسم الموارد البشرية**

تؤلف اللجنة التأسيسية قسم الموارد البشرية بالشبكة العربية للنساء وسيطات السلام الذي يختص بالجوانب الإدارية والوظيفية. يعمل القسم وفقا لتعليمات اللجنة التنفيذية وتحت إشرافها ويقدم تقاريره لها. تتضمن اختصاصات القسم الآتي:

- ترشيح العاملين بالشبكة.
- إعداد قوالب التعاقد.
- إعداد لوائح العمل الإدارية.

- **قسم الشؤون المالية**

تؤلف اللجنة التأسيسية قسم الشؤون المالية بالشبكة العربية للنساء وسيطات السلام والذي يختص بتنفيذ الموازنة والخطط المالية. يعمل القسم وفقا لتعليمات اللجنة التنفيذية وتحت إشرافها ويقدم تقاريره لها. تتضمن اختصاصات القسم الآتي:

- تنفيذ تخصيص بنود الموازنة للأقسام.
- المحاسبة الدورية.

- **قسم التخطيط**

تؤلف اللجنة التأسيسية *اللجنة التنفيذية* التي تختص بوضع الخطط التفصيلية. تشمل اختصاصات لجنة التخطيط الآتي:

- تعديل بعض عناصر الخطة التنفيذية العامة كلما دعت الحاجة إلى ذلك، بالإضافة والحذف والمواءمة.
- التخطيط المالي بما في ذلك تصميم الموازنة السنوية.
- التخطيط الفني بما في ذلك:
  - إعداد خطط التدخل من أجل الوساطة وبناء السلام.

- تحديد الشركاء والأطراف التي يجدر بالشبكة العربية للنساء وسيطات السلام توقيع مذكرات تفاهم تعاون معها خلال عملها. يغطي التعاون الجانب الفكري والجانب العملي بما في ذلك مثلا شبكات الوساطة الموجودة بالعالم.

- **قسم البحوث والدراسات**

تؤلف اللجنة التأسيسية قسم الدراسات والتأهيل الذي يختص بإجراء البحوث الفنية المتعلقة بالوساطة وتوفير أطر اعتماد الوسطاء والتدريب. يعمل القسم وفقا لتعليمات اللجنة التنفيذية وتحت إشرافها ويقدم تقاريره لها. تتضمن اختصاصات القسم الآتي:

- إعداد قاعدة بيانات للشركاء وأصحاب المصالح.
- إعداد قواعد بيانات النزاعات القائمة وأي نزاع يندلع خلال عمل الشركة.
- تطوير الجانب الفني من لائحة الممارسات الفنية المثلى.
- التوثيق العام لمشاركة النساء الوسيطات في النزاعات الجارية بالمنطقة والتي جرت خلال العشرية السابقة.
- التحليل الكمي الإحصائي لمشاركة النساء الوسيطات في النزاعات الجارية والتي جرت خلال العشرية السابقة.
- التحليل الكيفي لمشاركة النساء الوسيطات في النزاعات الجارية والتي جرت خلال العشرية السابقة.
- تحليل النزاعات في المنطقة العربية والنزاعات التي كانت إحدى الدول الأعضاء بالجامعة طرفا لها والنزاعات في بقية مناطق العالم خلال العشريتين الماضيتين. يتضمن التحليل الآتي:
  - رصد أسباب النزاعات وأضرارها.
  - صيغ الوساطة وسبل التدخل المنهاجيات والمقاربات المعتمدة.
  - الفجوات المتعلقة بجهود الوساطة.
  - نوعية التفاهمات والاتفاقات التي جرى/يجري إبرامها.
- رصد وتحديد مساحات التقاطع بين الاختصاص الولائي والاختصاص المكاني للشبكة العربية للنساء وسيطات السلام العربية والاختصاص الولائي والمكاني للشبكات الأخرى وكيفية التنسيق العام والتنسيق في مساحات تقاطع الاختصاص. ويرتكز ذلك على قاعدة أن الأولوية الأولى للشبكة العربية للنساء وسيطات السلام هي الوساطة وبناء السلام في المنطقة العربية، وحل النزاعات التي تكون إحدى الدول الأعضاء بالجامعة طرفا لها.

- **قسم التأهيل والتدريب**

تؤلف اللجنة التأسيسية قسم التأهيل والتدريب الذي يختص بإجازة الوسيطات وتوفير المعرفة الفنية المتعلقة بالوساطة. يعمل القسم وفقا لتعليمات اللجنة التنفيذية وتحت إشرافها ويقدم تقاريره لها. تتضمن اختصاصات القسم الآتي:

- إعداد مسوغات اعتماد الوسيطات.
- إعداد برامج التأهيل المستمر للوسطاء.

- إعداد برامج التدريب.

- **قسم التواصل والإعلام**

تؤلف اللجنة التأسيسية قسم التواصل والإعلام الذي يختص بالاتصال بالأطراف الخارجية ضمن سياق إحاطتهم بعمل الشبكة. يعمل القسم وفقا لتعليمات اللجنة التنفيذية وتحت إشرافها ويقدم تقاريره لها. تتضمن اختصاصات القسم الآتي:

- بناء الإلمام بالوساطة النسائية وماهيتها وأهميتها.
- إعداد التعريف الخاص بالشبكة العربية للنساء وسيطات السلام بما في ذلك من خلال المطويات الورقية ومن خلال الموقع الشبكي في المجال الافتراضي وتطوير ذلك باستمرار.
- إعداد قاعدة بيانات للشركاء وأصحاب المصالح.
- تعريف الأطراف ذات العلاقة بنشاط الشبكة. ويأتي في صدارة القائمة الأمانة العامة للأمم المتحدة، وبعثات ومؤسسات الأمم المتحدة في البلدان العربية، والسفارات الأجنبية.
- إحاطة الشركاء وأصحاب المصالح بتأسيس الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام واختصاصها.

القسم الرابع

تأمين الموارد

تنقسم الموارد اللازمة خلال مرحلة التأسيس إلى موارد بشرية وموارد مالية. وبدورها، تنقسم الموارد البشرية إلى قسمين: الموارد البشرية الفنية، والموارد البشرية الإدارية. كما تنقسم الموارد إلى موارد خلال المرحلة التأسيسية

- **لجنة تدبير الموارد البشرية (مرحلة بدء العمل والسنوات الأولى).**

خلال مرحلة التأسيس، تؤسس اللجنة التأسيسية لجنة تدبير الموارد البشرية لتأمين فريق العمل خلال المرحلة التأسيسية. تعمل اللجنة وفقا لتعليمات اللجنة التأسيسية وتحت إشرافها وتقدم تقاريره لها. وتضع لجنة تدبير الموارد البشرية خطة تدبير الموارد البشرية والمعايير التي تحكم عملية تدبير الموارد البشرية.

بعد مرحلة التأسيس يختص قسم الموارد البشرية بتدبير الموارد البشرية.

- **لجنة تدبير الموارد المالية (مرحلة بدء العمل والسنوات الأولى)**

خلال مرحلة التأسيس، تؤسس اللجنة التأسيسية لجنة تدبير الموارد المالية لتأمين الموارد اللازمة لتدشين الشبكة. تعمل اللجنة وفقا لتعليمات اللجنة التأسيسية وتحت إشرافها وتقدم تقاريره لها. وتضع لجنة تدبير الموارد المالية خطة تدبير الموارد المالية والمعايير التي تحكم عملية تدبير الموارد المالية.

بعد مرحلة التأسيس يختص قسم الشئون المالية بتدبير الموارد المالية.

- **التشاور مع الشركاء**

تتضمن عملية إعداد خطة تدبير الموارد المالية التواصل والتشاور مع الجهات المعنية. وتتضمن هذه الجهات الأقسام المعنية داخل جامعة الدول العربية، والمؤسسات المعنية بالدول الأعضاء بالجامعة، والمنظمات الأممية، وذلك للاستفادة من اقتراحاتهم فيما يتعلق بالموارد اللازمة لانطلاق الشبكة.

- **معايير الموارد البشرية**

تضع اللجنة التأسيسية المعايير الخاصة بالموارد البشرية اللازمة خلال مرحلة التأسيس والسنوات الأولى من عمل الشبكة. أهم المعايير وما ينبغي أن يتحقق خلال تأمين الموارد البشرية هو معيار المعرفة الفنية المتخصصة الكافية والحياد والاستقلال والتفرغ الكامل وعدم تضارب المصالح.

- **معايير الموارد المالية**

تضع اللجنة التأسيسية المعايير الخاصة بالموارد المالية اللازمة خلال مرحلة التأسيس. أهم المعايير وما ينبغي أن يتحقق خلال تأمين الموارد هو ضمان تحقق استقلال الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام وحيادها.

القسم الخامس

المخاطر التنفيذية

قد تواجه عملية وضع الخطة الماثلة موضع التنفيذ مخاطر.

المخاطرة تعني عدم اليقين المحيط بالأحداث التي قد يكون لها تأثير على نشاط الشبكة ونتائج تلك الأحداث، وقد يكون هذا التأثير كبيرا، وقد يكون محدودا. المخاطر الرئيسية هي تلك المخاطر التي لها تأثير كبير، والتي هناك احتمال كبير أن تقع فعلا. عادةً، تكون للمخاطر الرئيسية تأثيرات كبيرة في المجالات الآتية، كلها أو بعضها: الحوكمة، العمليات، المالية، العوامل الخارجية، الامتثال للقانون أو اللوائح. يمكن لأي من المخاطر الرئيسية وتأثيراتها أن تؤثر تأثيرا جوهريا في الطريقة التي قد يتعامل بها مجلس الأمناء أو بقية أصحاب المصالح.

تُعدُّ إدارة المخاطر المحتملة التي قد تواجهها منظومة الشبكة خلال سيرها جزءا أساسيا من الإدارة الفعالة للشبكة. تتضمن عملية إدارة المخاطر عدة مراحل. المرحلة الأولى هي وضع سياسة عامة للمخاطر. المرحلة الثانية هي تحديد المخاطر وتشمل تعريف تفصيلي للقيود والتحديات والمشكلات التي قد تطرأ. وقد تنشأ المشكلات نتيجة الامتناع عن تنفيذ مهام واجبة التنفيذ. كما يمكن أن تنشأ خلال تنفيذ مهام معينة. المرحلة الثالثة هي تقييم المخاطر. ذلك أنه يجب دراسة احتمال حدوث المشكلات دراسة دقيقة. كما يجب أن توضع المشكلات المتوقعة في حجمها الصحيح وأن توزن القيود أو التحديات التي من المتوقع أن تنتج عنها بميزان دقيق. إن تقييم المخاطر وتصنيفها يساعد في غربلة المخاطر وتحديد المخاطر التي تستحق الأولوية، وفي تحديد ما إذا كان هناك إجراء آخر مطلوبا أم لا. ويجدر النظر في كل مخاطرة على حدة وتحديد مدى احتمال تحققها ومدى تأثيرها في سير منظومة الشبكة في حالة تحققها. المرحلة الرابعة هي تقييم الإجراءات التي يجب اتخاذها بشأن المخاطر. وفي حالة حصول أي من المخاطر، على اللجنة التنفيذية بالشبكة العربية للنساء وسيطات السلام أن تجري المواءمات اللازمة للتأقلم واستعادة التوازن. وكلما أمكن، عليها أن تصوغ الحلول الابتكارية لمواجهة ذلك.

القسم السادس

التقييم - المسؤولية – المساءلة

حتى يتحقق في إعمال الخطة التنفيذية الماثلة مبدأ الجدية الكاملة والإنصاف التام، فلا غنى عن التقييم المستمر المرتبط بتحديد المسؤوليات وتطبيق المساءلة على كافة المستويات. ينقسم التقييم إلى تقييم داخلي وتقييم خارجي. التقييم الداخلي تباشره اللجنة التنفيذية والأقسام المختلفة كلٌ وفق اختصاصها. وجدير بالذكر أن التقارير الدورية الشهرية والسنوية تمثل أداة أساسية من أدوات التقييم الداخلي. التقييم الخارجي تباشره لجنة المرأة بجامعة الدول العربية بصورة دورية. ويمكن انتداب جهة مختصة فنيا لإجراء التقييم. وتشمل عملية تحديد المسؤوليات الإنجازات وأوجه القصور. والغرض الأساسي من الوقوف أمامها هو تدارك الأخطار وتصويب الأخطاء. بالإضافة إلى ذلك، فإن تبني نهج يعتمد على المساءلة الفعالة يتيح الفرصة لتجنب إهدار الوقت والجهد المبذول في أنشطة غير منتجة. كما إنها تجعل أعضاء فريق العمل أكثر شعورا بالمسؤولية عن أفعالهم، وأكثر قدرة على رصد أخطائهم بأنفسهم. كما إنها تسهم في رفع مستوى مهارات أعضاء الفريق، وتدفعهم لتحسين مستوى التعامل مع المخاطر ودرئها.

أقسام الأهداف على المستوى الزمني

تنقسم خطة العمل إلى أهداف وخطوات قصيرة المدى، ومتوسطة المدى، وطويلة المدى. الحد الأقصى لتنفيذ الأهداف قصيرة المدى والخطوات المرتبطة بها ثلاث سنوات. الحد الأقصى لتنفيذ الأهداف متوسطة المدى والخطوات المرتبطة بها ست سنوات. الحد الأقصى لتنفيذ الأهداف قصيرة المدى والخطوات المرتبطة بها تسع سنوات. وينبغي الانتباه إلى أن عملية التخطيط لابد أن يتحقق فيها معيار المزامنة المتوازنة وذلك في ضوء طبيعة الأهداف وأقسامها. وفي ذلك يجب ضمان أن طبيعة الأهداف والخطوات المرتبطة بها التي يجري تنفيذها بالتزامن والتي تنتسب إلى الفئات الثلاث تسمح بذلك التزامن.

الأهداف والخطوات قصيرة المدى	المؤشرات
تمكين الوسيطات بالمنطقة العربية من تبادل الخبرات الفنية المتخصصة والممارسات الفضلى وتحصيل الدروس المستفادة في مجال الوساطة.	خلال السنوات الثلاث الأولى، عقد ثلاث مؤتمرات تشارك فيها وسيطات ووسطاء لاستعراض الممارسات الفضلى وتلخيص الدروس المستفادة.
تصميم برامج لبناء القدرات فيما يتعلق بالمعرفة الرقمية والأمن والأمان الرقمي والتطبيقات الرقمية والأدوات التحليلية ذات العلاقة التي أصبحت تستخدم في مجال الوساطة الرقمية.	تصميم (4) دورات تدريبة. اكتساب (4) من عضوات قسم تقنيات المعلومات والاتصالات مهارة التعامل مع هذه التطبيقات.
عقد الفعاليات وورش العمل، وكذلك إعداد الأدوات التدريبية، التي تمكن وسيطات الشبكة من الإلمام بالمخرجات الأساسية المتعلقة بمشاركة النساء في الوساطة ودمج منظور النوع الاجتماعي والتي صدرت عن أبرز الجهات الفاعلة ذات العلاقة لاسيما شبكات الوساطة النسائية الدولية والإقليمية.	تصميم ست (6) دورات تدريبية.
إعداد قواعد بيانات بأسماء خبيرات وخبراء مختصين بالوساطة على أن تتضمن وسيطات عربيات مارسن الوساطة والجهود الدبلوماسية للاستعانة بهم في تنفيذ برامج بناء القدرات والتأهيل.	خلال السنة الأولى: إعداد قاعدة بيانات تتضمن خبيرات وخبراء من جميع الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية.
استحداث مناهج ومساقات للتأهيل والتدريب والإجازة في الوساطة وتطويرها من وقت لآخر على أن تشمل برامج مصممة حسب الحاجة.	مع بداية السنة الأولى، تكلف الشبكة خبراء بإعداد خطة المناهج والمساقات التأهيلية وتعتمدها لتكون جاهزة وتعتمدها قبل نهاية النصف الأول من السنة الأولى. مع بداية النصف الثاني من السنة الأولى، تكلف الشبكة خبراء بإعداد منهاج التأهيل العام وتراجعه وتعتمده ليكون جاهزا للتنفيذ اعتبارا من بداية السنة الثانية. مع بداية السنة الثانية، تكلف الشبكة خبراء بإعداد منهاجين للتأهيل المتخصص وتراجعهما وتعتمدهما ليكونا جاهزين للتنفيذ قبل نهاية النصف الأول من السنة الثانية. مع بداية السنة الثالثة، تكلف الشبكة خبراء بالنظر في خطة المناهج والمساقات التأهيلية. خلال السنة الأولى، تعقد الشبكة ست برامج تدريبية مدة كل منها أربعة (4) أيام على الأقل على أن يكون جميع المدربين خبراء في الوساطة.
تأسيس مكتبة تضم مختلف المصادر الأولية والثانوية التي تتناول موضوع وساطة النساء.	
توفير معرفة فنية متخصصة ودراية علمية وخبرة فيما يتصل بالوساطة بما في ذلك الوساطة الرقمية.	

زيادة نسبة النساء في المناصب القيادية ومواقع صنع القرار مما يعود بالنفع عليها وعلى كافة أعضاء المجتمع لاسيما في المؤسسات الخاصة بالسلك الدبلوماسي والأمن القومي، واتخاذ خطوات لضمان مشاركة الدبلوماسيات في أدوار قيادية في تسوية النزاعات المسلحة.	خلال السنوات الثلاث الأولى، رفع مستوى تمثيل النساء في السلك الدبلوماسي بواقع عشرة بالمائة (10%).
إعداد قواعد بيانات تتضمن أسماء النساء المؤهَّلات لممارسة الوساطة بالمنطقة العربية لاسيما النساء الوسيطات اللاتي مارسن الوساطة والعمل الدبلوماسي الرفيع، وتوفيرها لجميع أصحاب المصالح على الساحة الإقليمية والدولية، ضمن سياق دعم ترشيحهن لتولي مهام الوساطة.	خلال السنة الأولى، مخاطبة جميع الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية لترشيح نساء وسيطات، ومتابعة الترشيح، واتخاذ الخطوات اللازمة بشأن ذلك.
تطوير قواعد البيانات ذات الصلة بالمؤشرات والإحصاءات الوطنية المتعلقة بإدماج النساء على كافة المستويات.	خلال السنة الأولى، مخاطبة الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة في الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية للإفادة بشأن إدماج النساء في جميع المؤسسات، وتخزين ذلك في قاعدة البيانات الخاصة بالشبكة.
تصميم وتنفيذ سياسات التمييز الإيجابي التي ترفع مستوى مشاركة النساء الفعالة.	
التحقق من دمج المقاربة القائمة على النوع الاجتماعي في جميع مراحل تخطيط جهود وعمليات الوساطة تسوية النزاعات المسلحة والعمل على إشراك الرجال لاسيما فئة الشباب في هذه الأنشطة المتصلة.	
تفعيل الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية للاستراتيجية الإقليمية وخطة العمل التنفيذية المعنونة "حماية المرأة العربية: الأمن والسلام" التي أعدتها جامعة الدول العربية واعتمدت بموجب القرار رقم (7966) من قبل مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورة المجلس العادية الـ (144) والتي عقدت يوم 13 سبتمبر/ أيلول 2015، وذلك باعتبارها حجر زاوية للجهود الإقليمية التي تصب في تنفيذ أجندة المرأة والأمن والسلام.	
تعزيز العمل الفعلي لحماية المرأة من كل أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي والذي تتعرض له خاصة في أوقات الحروب والاحتلال والنزاعات المسلحة، والتصدي لكافة التهديدات والمخاطر التي تواجه أمن وسلامة النساء والفتيات.	
ضمان معالجة المسائل ذات الأهمية الخاصة بالنساء وضمان اتخاذ التدابير الخاصة وتفعيل الهياكل التمويلية اللازمة لذلك.	إعداد قسم الدراسات الفنية دراسات مقارنة حول الموازنات والإنفاق في الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية فيما يتعلق بالهياكل التمويلية المخصصة لمعالجة المسائل ذات الأهمية الخاصة بالنساء.
دمج منظور النوع الاجتماعي والمقاربة المجتمعية في عمليات الإغاثة والإنعاش الاقتصادي.	خلال السنوات الثلاثة الأولى، تكثيف تدريب العاملين في عمليات الإغاثة والإنعاش الاقتصادي على دمج منظور النوع الاجتماعي.

تدريب جميع المشاركات في جهود الوساطة وتسوية النزاعات المسلحة على دمج المقاربة القائمة على منظور النوع الاجتماعي.	إعداد روزنامة سنوية باللقاءات التي يعقدها الشركاء بما في ذلك شبكات الوساطة العالمية بشأن الوساطة والتي تشمل المؤتمرات والندوات وورش العمل وبرامج التدريب والتأهيل لإتاحتها للوسيطات عضوات الشبكة والنساء الراغبات في تعزيز إلمامهن بالوساطة.
عقد الفعاليات وورش العمل، وتوفير أدوات التدريب، التي تمكن وسيطات الشبكة من الإلمام بالأدبيات والممارسات الفضلى فيما يتصل بتنفيذ أجندة المرأة والأمن والسلام، لا سيما دمج منظور النوع الاجتماعي والمشاركة والحماية والوقاية والإغاثة والتعافي.	بدءا من السنة الأولى، عقد ورشة عمل كل شهرين.
تأسيس قنوات اتصال وشبكات وساطة على المستوى المحلي لنقل مطالب النساء بمختلف فئاتهن الاجتماعية والاقتصادية والعرقية والجهوية إلى طاولة المفاوضات في الدول التي فيها نزاعات، على أن تباشر رصد وتوثيق الانتهاكات التي تعرضت لها النساء، وكذلك رصد وتوثيق مطالب النساء فيما يتصل بالتعويضات المتناسبة التي تسهم في جبر بعض الأضرار التي لحقت بهن.	
الأهداف والخطوات متوسطة المدى	**المؤشرات**
إصلاح البنية التشريعية وإجراء المواءمات ذات الصلة وإزالة العوائق القائمة وتوسيع نطاق فرص مشاركتها في الوساطة والمفاوضات.	خلال كل نصف سنة، إعداد اللجنة التنفيذية بالشبكة عدد مناسب من المقترحات بشأن الإصلاحات التشريعية وتقديمها للدول الأعضاء. ويمكن أن تتضمن هذه المقترحات قوانين معمول بها في إحدى بلدان العالم ترى اللجنة أنه من الجدير تعميمها.
تبني سياسات ملموسة تحقق مشاركة المرأة في جميع المؤسسات الرسمية وضمان الوصول المتكافئ للمناصب العليا على أسس من الاستحقاق والكفاءة. وهذا يستلزم توفير معايير للوظائف العامة تضمن بيئة أكثر عدالة وتضمن مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار على أسس من الاستحقاق والكفاءة.	دعوة الدول الأعضاء سنويا لرفع نسبة مشاركة النساء في عمليات اختيار القيادات العليا.
رفع مستوى الإلمام بأن التطرف ظاهرة معقدة وهو ما يوجب إعطاء الأولوية للاستراتيجيات الوقائية التي تؤدي إلى منعه والوقاية منه، واتباع نهج متعدد التخصصات لمعالجة الظروف الجذرية التي تؤدي إلى أن يصبح الأفراد متطرفين وفهم ديناميات النوع الاجتماعي ذات الصلة.	إصدار مادة تثقيفية تتضمن خلاصات محورية ومعلومات حول التطرف بما في ذلك القرارات والخطط ذات العلاقة الصادرة عن الأمم المتحدة.
تأسيس منصة إقليمية لتبادل الخبرات والممارسات الفضلى المستجيبة للنوع الاجتماعي والتي تسهم في الوقاية من التطرف.	
توفير الفرص المتساوية للنساء في صنع القرارات المرتبطة بمجالات السلم والأمن بما في ذلك عمليات الوساطة.	زيادة إشراك النساء في دائرة صناعة القرارات الاستراتيجية التي تتخذها الدول الأعضاء فيما يتعلق بالنزاعات وبناء السلم.

التزام البعثات الأممية بمحددات ومعايير متوازنة وشفافة للمشاركة في عمليات السلام والمفاوضات والحوارات السياسية الوساطة.	
تجسير الفجوات بين مسارات المفاوضات، أي بين المسار الأول والثاني والثالث.	
التشبيك مع شبكات النساء الوسيطات ومختلف الجهات المعنية ببناء السلام لاستحداث منصات لتبادل الخبرات، على أن يتضمن ذلك عقد فعاليات إقليمية ودولية تتضمن مشاركة وسيطات وخبراء وساطة من المنطقة العربية والعالم وتتيح قدرا وافيا من الاحتكاك المعرفي وتبادل الخبرات والتجارب والممارسات الفضلى.	بصورة نصف سنوية، توقيع مذكرات تفاهم غير ملزمة مع شبكات الوساطة العالمية والمؤسسات ذات العلاقة لتنظيم أطر التعاون والتنسيق.
تأسيس آليات تعاون مع مراكز الأبحاث المتخصصة في النزاعات المسلحة وبناء السلام للمشاركة في صياغة وإعداد برامج تأهيل وتدريب فني.	
ضمان فعالية الوساطات واستجابتها لخصوصيات النزاعات.	
ترسيخ مبدأ الملكية الوطنية للحلول وتسويات النزاعات والوساطة، وأن هذا المبدأ شرط جوهري لنجاح الاتفاقات.	
تعزيز مقومات صمود السلام واستدامته.	
العبور الآمن من مرحلة النزاع والمرحلة الانتقالية إلى مرحلة ما بعد النزاع ثم مرحلة الاستقرار والإنعاش الاقتصادي.	
توطيد دعائم الاستقرار للحيلولة دون حصول انتكاس والانزلاق للعنف مجددا وانهيار السلام.	
صياغة نماذج متنوعة للوساطة تبني على الخبرة العالمية، وتتسم بالمرونة والقدرة على الاستجابة للتحديات التي تفرضها النزاعات المسلحة المختلفة في المنطقة والعالم.	
استحداث منصات تعزز التفاعل بين النساء الوسيطات والمجتمعات المحلية ويشمل ذلك فئة الشباب.	
تفعيل آليات التدخل المبكر الذي يمكن من التصدي لمخاطر الأزمات واستباق نشوء النزاعات المسلحة، على أن يشمل ذلك توظيف إمكانات جميع الآليات التي تديرها نساء بما في ذلك لجنة الطوارئ التابعة لجامعة الدول العربية.	

الأهداف والخطوات بعيدة المدى	المؤشرات
بناء التزام الدول الأعضاء بأجندة المرأة والأمن والسلام، وتفعيل قرار مجلس الأمن 1325 الخاص بالمرأة والأمن والسلام ودعم الدول في تبني خططها الوطنية لتفعيله ودمج النساء في العمل القيادي والميداني في كافة القطاعات ورفع نسبة تمثيلهن بصورة فعالة.	التواصل بين الشبكة وبين وزارة الخارجية والمؤسسات المعنية في الدول الأعضاء تواصلا منتظما لتعزيز التزام الدول الأعضاء بأجندة المرأة والأمن والسلام، وتفعيل قرار مجلس الأمن 1325 الخاص بالمرأة والأمن والسلام، على أن يتضمن التواصل عقد ندوة شبكية سنويا على الأقل لبيان التطور الحاصل في هذا الصدد.
بناء شراكات أكثر استدامة مع الشبكات الدولية للنساء الوسيطات في جهود المناصرة التي تستهدف توسيع نطاق مشاركة النساء في الوساطة.	التواصل مع الشبكات العالمية للنساء وسيطات السلام ومتابعة أجندة المناصرة التي تستهدف توسيع نطاق مشاركة النساء في الوساطة التي ينفذونها، ورصد مساحات التعاون الممكنة في هذا الشأن، والتشاور معهم حول تصميم آليات للتعاضد والتنسيق في جهود المناصرة هذه.
ضمان التمثيل العادل للنساء في جميع المؤسسات الرسمية لا سيما المؤسسات ذات العلاقة بجهود بناء السلام والمفاوضات والوساطة مثل وزارة الخارجية ووزارة العدل ومؤسسات الأمن القومي.	التواصل المستمر مع الجهات الرسمية في الدول الأعضاء برفع نسبة تمثيل النساء في هذا الصدد. حصول قسم البحوث بالشبكة العربية للنساء وسيطات السلام سنويا على إحصاءات توضح نسبة تمثيل النساء في المؤسسات الرسمية ذات العلاقة وتضمينها قاعدة البيانات. تقديم اللجنة التنفيذية بالشبكة العربية للنساء وسيطات السلام استفسارات سنوية للدول الأعضاء التي تعد نسبة تمثيل النساء في المؤسسات الرسمية ذات العلاقة بها منخفضة عن القيود والتحديات والأسباب التي تؤدي لذلك على أن يقترن ذلك بالاستفسار عن سبل تذليل العوائق ورفع نسبة المشاركة والتمثيل النسائي.
إشراك النساء في جميع أطر تسوية النزاعات المسلحة بما في ذلك عمليات رصد وتنفيذ الاتفاقات، والمفاوضات، وعمليات السلام، الجهود الدبلوماسية، وبعثات الوساطة الإقليمية، وبعثات الوساطة الأممية، والحوارات الوطنية. وذلك على أن تتضمن المستويات التي يجري إشراك النساء فيها مستوى تصميم العملية، وتحديد مرجعياتها، وطريقة اختيار الفريق الذي يديرها، وعضوية فريق العمل، وصياغة التكليف الصادر بشأنها، ومساراتها، وجولاتها.	تأسيس قسم الدراسات بالشبكة العربية للنساء وسيطات السلام ***مرصدا للنزاعات***. ويكون ضمن اختصاصات المرصد متابعة كل نزاع تكون إحدى الدول الأعضاء طرفا فيه وأهم النزاعات الحاصلة في المناطق الأخرى بالعالم. وفي هذا الصدد، يصوغ المرصد تعريفا عاما للنزاع يتضمن بيان جذوره الأساسية والآليات المعتمدة لتسويته والفجوات القائمة فيها، ومدى دمج المنظور القائم على النوع الاجتماعي فيه، ومشاركة النساء

	وسيطات السلام في الوساطة، وجميع عناصر النزاع الأخرى، والتوصيات ذات العلاقة بمشاركة النساء بالوساطة.
تفعيل قرارات الأمم المتحدة التي تدعو إلى مواجهة سرديات التطرف التي تبرر العنف عموما، والعنف ضد المرأة وإقصاءها خصوصا. وصياغة سرديات متوازنة بديلة، لاسيما فيما يتعلق بالنساء وأدوارهن ومشاركتهن في إدارة الشأن العام. ويتضمن ذلك تفعيل قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة لاسيما القرار 2242 لعام 2015، وخطة الأمين العام للأمم المتحدة للوقاية من التطرف العنيف المؤرخة 24 ديسمبر 2015.	التواصل المستمر مع الدول الأعضاء لتعزيز جهودها في تفعيل هذه القرارات. عقد دورة تدريبية واحدة على الأقل على مستوى المنطقة سنويا لتعزيز قدرات النساء المعنيات بمجال الوساطة على صياغة السرديات البديلة والاستفادة منها في تعزيز جهود الوساطة عموما، وفي الوساطة النسائية تحديدا.
تمكين النساء من لعب دور أكبر في مراحل النزاعات المسلحة المختلفة بما فيها الوقاية وإدارة النزاع وما بعد النزاع.	عقد حلقة نقاش واحدة سنويا حول أهم الأدوار التي ينبغي أن تمارسها النساء المعنيات بالوساطة في مرحلة النزاع ومرحلة ما بعد النزاع.
إبراز الآثار الإيجابية لمشاركات النساء وإنجازاتهن في الوساطة وفي الجهود الدبلوماسية باعتباره شرطا جوهريا لمواصلة النساء أداء هذا الدور.	تأسيس قنوات للتواصل مع الإعلام العربي لإبراز مشاركات النساء وإسهاماتهن وجهودهن فيما يتعلق بالوساطة والعمل الدبلوماسي وتسوية النزاعات.
وضع مشاركات وإسهامات النساء في الوساطة وجهودهن الدبلوماسية في مكانها الصحيح باعتبارها مصدر إلهام للأجيال.	
بناء أرشيف لجهود النساء وإسهاماتهن في الوساطة في المنطقة العربية وعلى مستوى العالم.	تكليف قسم الدراسات بالشبكة العربية للنساء وسيطات السلام ببناء الأرشيف وتحديثه باستمرار وتحديثه سنويا.
حث الدول على إشراك النساء في اللجان الرسمية العاملة في مجال مواجهة التطرف والوقاية منه، وفي وضع الخطط الوطنية للوقاية من التطرف، وعلى أن تكون الخطط مراعية للنوع الاجتماعي وفقا للقرارات الأممية ذات العلاقة.	عقد حلقة نقاش سنوية عبر الشبكة البينية تركز على العلاقة بين الوساطة وبين الخطط الوطنية للوقاية من التطرف. تشجيع الدول العربية على أن تتضمن الخطط الوطنية للوقاية من التطرف قسما خاصا ببيان أهمية الوساطة النسائية في بناء السلام.
عقد حلقات النقاش وورش العمل وفعاليات بناء القدرات التي تضمن إلمام المؤسسات الرسمية ذات العلاقة بقرارات الأمم المتحدة التي تدعو إلى مواجهة سرديات التطرف لاسيما قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة لاسيما القرار 2242 لعام 2015، وخطة الأمين العام للأمم المتحدة للوقاية من التطرف العنيف المؤرخة 24 ديسمبر 2015.	عقد حلقتي (2) نقاش على الأقل تنصب على بناء القدرات وتركز على قرارات الأمم المتحدة التي تدعو إلى مواجهة سرديات التطرف لاسيما قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة لاسيما القرار 2242 لعام 2015، وخطة الأمين العام للأمم المتحدة للوقاية من التطرف العنيف المؤرخة 24 ديسمبر 2015.

التشبيك مع المؤسسات الرسمية لاسيما المؤسسات الدبلوماسية والأمنية والمؤسسات الدينية الرسمية لرفع مستوى الوعي وتحفيز صياغة خطاب ديني رصين ومنفتح.	عقد دورة تثقيفية واحدة (1) على الأقل سنويا مع المؤسسات الرسمية لاسيما المؤسسات الدبلوماسية والأمنية والمؤسسات الدينية الرسمية لرفع مستوى الوعي وتحفيز صياغة خطاب ديني رصين ومنفتح.
الاعتراف بجهود النساء وسيطات السلام صاحبات الإنجازات اللاتي أسهمن في تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن، وما نتج عن ذلك من صون دماء الأبرياء، وتمتين العلاقات العربية المشتركة، والعلاقات العربية الدولية.	التنسيق مع وزارة الخارجية والأجسام العامة المعنية بشؤون المرأة لعقد لقاء تكريمي سنوي على مستوى المنطقة تشارك فيه نساء وسيطات من مناطق أخرى بالعالم.
تنظيم فعاليات لتكريم النساء الوسيطات اللاتي أسهمن إسهامات نوعية في بناء السلام والجهود الدبلوماسية على المستوى الإقليمي والوطني والمحلي بالمنطقة العربية.	التنسيق مع وزارة الخارجية والأجسام العامة المعنية بشؤون المرأة لعقد لقاء تكريمي سنوي على المستوى الوطني تشارك فيه نساء وسيطات من المنطقة العربية ومن مناطق أخرى بالعالم.
تشجيع الدول والجهات المانحة للجوائز في المنطقة العربية والعالم على منح الجوائز التقديرية للنساء وسيطات السلام اللاتي بذلن مجهودا مرموقا في مجال الوساطة أو حققن إنجازات نوعية. تشجيع الدول والجهات المانحة للجوائز في المنطقة العربية والعالم على استحداث جوائز خاصة للنساء وسيطات السلام في المنطقة العربية للنساء وسيطات السلام اللاتي بذلن مجهودا مرموقا في مجال الوساطة أو حققن إنجازات نوعية.	ترشيح الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام سنويا للنساء وسيطات السلام اللاتي بذلن مجهودا مرموقا في مجال الوساطة أو حققن إنجازات نوعية فيما لا يقل عن خمس جوائز بالمنطقة والعالم.
تشجيع حركة التأليف العلمي في مجال الوساطة من أجل السلام وجهود النساء وسيطات السلام وجهود النساء في العمل الدبلوماسي.	تحفيز الباحثين على مستوى المنطقة على إعداد أوراق بحثية حول الوساطة عموما والوساطة النسائية خصوصا وتغذية الموقع الشبكي الخاص بالشبكة بها.
تحويل المنطقة العربية إلى منطقة مصدرة للخبرة النسائية في مجال الوساطة.	عند اندلاع أي نزاع في مناطق العالم الأخرى، تزود الشبكة الأطراف المعنية بتأليف بعثات السلام بقائمة تحوي أسماء النساء وسيطات السلام العضوات بالشبكة.
رفع نسب مشاركتهن في مفاوضات وبعثات السلام على اختلاف أنواعها، مع ضمان الوصول المتكافئ للمناصب العليا في تلك البعثات لا سيما على مستوى منصب المبعوث ورئاسة البعثة.	عند اندلاع أي نزاع تكون إحدى الدول الأعضاء طرفا فيه، تزود الشبكة الأطراف المعنية بتأليف بعثات السلام بقائمة تحوي أسماء النساء وسيطات السلام العضوات بالشبكة واللاتي لديهن استعداد للوساطة في النزاع.
وضع النساء وسيطات السلام في المنطقة العربية على رأس قوائم الترشيح عند تشكيل بعثات تعزيز السلام والمساندة الأممية.	
تحفيز النساء وسيطات السلام في المنطقة العربية على اكتساب خبرة الوساطة على المستوى العالمي والأممي وفهم خصوصيات الوساطة في كل منطقة من مناطق العالم.	

تمكين النساء وسيطات السلام في المنطقة العربية من تبادل الدروس المستفادة مع النساء وسيطات السلام في المناطق الأخرى.	عقد مؤتمر سنوي عالمي للنساء وسيطات السلام تشارك فيه النساء وسيطات السلام لاستعراض محصلة التجارب التي شاركن فيها والتي اطلعن عليها.
تأسيس منصات تضمن مشاركة وسطاء ووسيطات سلام من مناطق أخرى على مستوى العالم للحديث عن تجاربهم في الوساطة في تلك المناطق والدروس المستفادة.	
تأسيس منصات متعددة الثقافات تتيح للوسيطات الإلمام بالخلفيات السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية للنزاعات المسلحة في المناطق الأخرى.	إعداد نافذة داخل الموقع الشبكي الخاص بالشبكة العربية للنساء وسيطات السلام كمجمع معلوماتي يتضمن تعريفا لأهم النزاعات المسلحة وجذورها السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية وجوانبها الحقوقية.
دعم جهود نشر أهم الدراسات والبحوث والمذكرات المتعلقة بالوساطة في المنطقة وفي المناطق الأخرى بالعالم.	التنسيق مع بعض مراكز الأبحاث ودور النشر فيما يتعلق بالنشر.